المساواة بين الجنسين

في أجندة 2030

دور المجتمع المدني والإعلام

مبـــادرات ميـدانيـة

دليل تطبيقي

بالشراكـــة مع

annd
Arab NGO Network for Development

المساواة بين الجنسين

في أجندة 2030

دور المجتمع المدني والإعلام

مبـــادرات ميـدانيـة

دليل تطبيقي

المساواة بين الجنسين
في أجندة 2030
دور المجتمع المدني والإعلام
مبـــادرات ميـدانيـة
دليل تطبيقي

صـــــادر عـــن
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ـ كوثر

النسخة الصادرة سنة 2019

I S B N
978 ـ 9973 ـ 837 ـ 72 ـ 1

جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ـ كوثر

العنـــوان
ص.ب 105 حي الخضراء ـ تونس
الجمهورية التونسية

الهـــاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org

فريـــق العمـــل

- المديرة المسؤولة : د. سكينة بـوراوي
- منســـق الدليـــل : أديـــب نعـمـــه
- بمســـاعـــدة : اعتـدال مجبـــري

فريـــق كوثـــر

- أحمـد عبـد النـاظر
- هيـــام قعلـــول
- سلـــوى الجـوادي
- لبنـــى النجـــار
- سهيـر الشعبـاني

قائمة أعضاء شبكة «كوثر» العربية حول
النوع الاجتماعي والتنمية «أنجد»
والشركاء في توفير المبادرات الميدانية للدليل التطبيقي

إلياس غضبان	مستشار الإقليمي في الاسكوا وناشط مدني – لبنان
يوسف كمري	أستاذ دكتور في البيئة – المغرب
هويدا سليم جابر	صحفية مستقلة – السودان
أمال بابكر تلب	صحفية مستقلة - السودان
خلود العامري	صحفية مستقلة – العراق
سهير جرادات	رئيسة تحرير بوكالة الأنباء الأردنية، بترا – الأردن
مشيرة زيود	صحفية - الأردن
ماريانا خياط	مديرة الفرع الخامس لمعهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية – لبنان
نصراء صالح النعماني	رئيس قسم المناقصات - وزارة الإعلام – سلطنة عمان
جمعية نهضة فتاة البحرين	البحرين
رندة السنيورة	المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – فلسطين
الأمينة زيدان	صحفية وناشطة في المجتمع المدني – موريتانيا
ميمونة بنت السالك	رئيسة جمعية التنوع البيئي والثقافي – موريتانيا
بسام عيشة	خبير وإعلامي – ليبيا
عبد الحفيظ دعماش	صحفي بوكالة فرانس براس - الجزائر
مها أحمد	رئيسة تحرير بوكالة الأنباء الأردنية، بترا – الأردن
أنيس سويدان	إعلامي - فلسطين
مختار شعيب	كاتب صحفي بالأهرام - مصر
إيمان بهاء الدين	المكلفة بالإعلام بالمجلس العربي للطفولة والتنمية - مصر
فضيلة ناجح	رئيسة جمعية قابس الفاعلة - تونس
ضحى الجورشي	رئيسة جمعية اليافعات واليافعين - تونس
أسماء خضر	رئيسة معهد تضامن النساء الأردني - الأردن
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية	الجامعة الأمريكية ببيروت - لبنان
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية	لبنـــــان
الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا	لبنـــــان
نـــور الإمـــام	محـــامية - الأردن

شكـــر وتقديـــر

يعد الدليل التطبيقي بين أيديكم/كن مكونا من برنامج متكامل حول «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام» تضمن تقرير تنمية المرأة العربية السابع وورش تدريب وتشبيك حول نفس الموضوع، نفذه مركز «كوثر» بدعم من الأجفند، الذي نتوجه إليه بكل عبارات الشكر والتقدير.

فمنذ اعتماد أجندة التنمية المستدامة 2030 بالجمعية العمومية للأمم المتحدة في شهر سبتمبر/ أيلول 2015، والانطلاق في تنفيذها رسميا يوم 1 جانفي/ يناير 2016، والجهود الدولية والإقليمية والوطنية موجهة نحو التنفيذ الرسمي على المستوى الوطني والتقدم في التنفيذ وحث الدول على تقديم التقارير الطوعية.

ومنذ ذلك التاريخ، ونظرا إلى انخراط «كوثر» قبلا في ديناميكية الأهداف الألفية للتنمية وطنيا وإقليميا ودوليا، أدرج أجندة التنمية 2030 ضمن استراتيجيته الخماسية وخصص لها برنامجين قام بدعمهما برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجفند» مشكورا. وكان بدا على مركز بحوث وتدريب إقليمي أن يسعى إلى تقديم الإضافة مقارنة بالمجهودات الإقليمية التي تبذل للغرض، فجاء البرنامج الأول مهتما بـ «المرأة العربية وأجندة 2030 في الإعلام المحلي» المنجز سنة 2017 في ستة بلدان عربية، والذي أفضى إلى نتائج عديدة من ضمنها «عدم معرفة الإعلاميين المحليين ولا الناشطات على المستوى المحلي بأجندة التنمية 2030». واستنادا إلى الزخم المعرفي الذي أفرزه البرنامج الأول، صمم الثاني للنظر، وبصفة أعمق، في دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في الربط بين برامجهم وأجندة 2030 من ناحية، وفي إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامجهم، أيا كان الهدف الذي يعملون عليه من ضمن الأهداف السبعة عشرة التي جاءت بها الأجندة، من ناحية أخرى.

ويأتي ذلك انسجاما وتمشي كوثر الاستراتيجي «الرافض» الاقتصار على الهدف الخامس للأجندة والناص على «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات»، وكأن بقية الأهداف المتحدثة عن الفقر والتعليم والبيئة وغيرها (انظر قائمة الأهداف في الملحق)، لا تمت لأوضاع المرأة بصلة، أو أنها تشملها جزئيا.

انطلق العمل على البرنامج الحالي فور الانتهاء من الأول، في إطار برنامج مندمج جمع بين الجانب المعرفي والجانب التدريبي، إضافة إلى المناصرة وتوعية الإعلاميين/ات بضرورة الاهتمام بأجندة 2030 خاصة لجهة إيلاء الأهمية الضرورية بالأهداف الواردة فيها.

وحيث أن الدليل التطبيقي، «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام» : مبادرات ميدانية اعتمد منهجية عمل «التعلم بالممارسة» (learning by doing)، فإننا اعتمدنا مبادرات من نداء «كوثر» بورقات نشرت للغرض، ومن الفاعلين أنفسهم وأعضاء شبكته العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد»، وكذلك من شركاء في المنطقة العربية الذين أفردناهم بشكر خاص. ولا ندعي أن الدليل شامل ولا هو بالعمل المتكامل، بقدر ما هو لبنة من دليل متكامل للتجارب الأخرى، تثريه وتكمله ليعد إصدارا أساسيا لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة على الميدان، سيعمل «كوثر» وشركاؤه على إعداده. فقد لاحظنا من خلال تجربة جمع مبادرات المنظمات، أنها تعمل صلب أهداف أجندة 2030 ورؤيتها وفلسفتها دون تفطن أحيانا، ودون وعي أحيان أخرى ودون ربط عملها بها أحيان كثيرة. وكذلك كانت المقاربة الشاملة التي تعمل وفقها وبصفة يومية في قطاعات مختلفة غير مبرزة بالشكل الكافي.

لم يتوقف عمل «كوثر» عند هذا الحد. فكما حقق التفافا كبيرا حول برامجه السابقة لجهة أهداف الألفية أو أجندة 2030 وفق مقاربة النوع الاجتماعي، فإنه أبرم اتفاقا مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لاعتماد الدليل في برنامج تدريبي متكامل للمدربين ولفاعلين آخرين، ينطلق فعليا بداية سنة 2020، ليكون بذلك شريكنا في الامتداد الاستراتيجي لمخرجات البرنامج، كما كان شريكنا في إنجاز الدليل. كما سيواصل «كوثر» العمل مع الأجفند في إطار برنامج جديد يختص بالشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد»، مستثمرا في ذلك خبرة أجفند وتجربته الممتدة لسنوات في معظم قضايا أجندة 2030 وأهدافها. فقد سبق وأطلق منذ العام 1999 جائزته الدولية لمشاريع التنمية البشرية الريادية لتحفيز المبادرات الجديدة، وبادر في السنوات الأخيرة بعقد منتديات تنموية دولية تعقد دوريا بمشاركة الفاعلين في المجال حول محاور متصلة بخطة التنمية المستدامة. ومن جهته، سيواصل مركز «كوثر» العمل مع مختلف شركائه بما فيهم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ووكالات التعاون الفني من أجل جعل قضايا المرأة في صلب أهداف الأجندة وغاياتها.

د. سكينة بوراوي

المديرة التنفيذية «كوثر»

التقديـــــــم

يتمثل المكون الثاني لبرنامج « كوثر» المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة في إعداد دليل تطبيقي : المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : مبادرات ميدانية عربية. والفكرة الموجهة هنا هي تقديم مادة معرفية وعملية للمستخدمين المتنوعين، مع التركيز على منظمات المجتمع المدني والمتدخلين على المستوى المحلي.

يبدأ الدليل بتقديم عام عن أجندة 2030 وكيفية التعامل مع مسألة عدم تجزئة الأجندة وترابط مكوناتها الأربعة وهي : الديباجة والإعلان، وخطة التنمية المستدامة – الأهداف الـ 17 والمقاصد، ووسائل التنفيذ، والمتابعة والاستعراض. والالتزام بوحدة الأجندة وترابطها، أمر بالغ حاسم في التخطيط التنموي وفي احترام مفهوم التنمية ومنظومة حقوق الإنسان. وإذا كانت مقتضيات التدخل العملي، سواء في السياسات العمومية، أو على مستوى تدخلات الجمعيات والحركات ومنظمات المجتمع المدني تقتضي التدخل في مجال محدد سواء كان ذلك نطاقا جغرافيا محليا، أو كان تدخلا قطاعيا أو مشروعا ضمن مدى زمني محدد، فإن ذلك لا بد أن يتم في سياق احترام روح الأجندة ومبادئها الموجهة.

وقد شدد الدليل على ذلك في التقديم الذي تضمنه، إذ اقترح أن يتم التعامل مع الأهداف والمقاصد ضمن مجالات أو أبعاد معينة، أشارت إليها أجندة 2030 نفسها في الديباجة (المجالات الخمسة : الناس، الكوكب، الازدهار ،السلم، الشراكة (التي يقابلها الأبعاد الخمسة للتنمية) الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي والثقافي، حيث التزم الدليل بهذا التحديد لأبعاد التنمية الذي تتبناه اليوم منظمات إقليمية ومنظمات المجتمع المدني، وكان لكوثر شرف المساهمة في التوصل إليه منذ عام 2005.

بعد ذلك، تضمن الدليل شرحا نقديا لكل هدف من الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة، حيث أورد المادة المخصصة لكل هدف، شرح الهدف مع رسومات توضيحية ونص الهدف ومقاصده، ثم عرض لنقاط هامة وبعض النقد، ثم توضيح نقاط التركيز بالنسبة إلى المنطقة، مع سعي إلى توضيح بعد النوع الاجتماعي/ الجندري في كل هدف من الأهداف. وبعد هذا العرض النظري والنقدي، يقدم الدليل مبادرة أو مثل أو تجربة أو مشروع، تتعلق بالهدف المعني أو أحد مقاصده، من إحدى الدول العربية. وقد تمت تغطية الأهداف الـ 17 كلها بأمثلة مناسبة (بمعدل مثل واحد على الأقل لكل هدف).

وتمكن الدليل من تغطية 17 دولة عربية، وعدد من التجارب الإقليمية. وهذه الطريقة في عرض الأهداف مع الأمثلة التطبيقية المأخوذة من الحياة الواقعية، تقدم مادة مفيدة وواضحة للمستخدمين، لاسيما المحليين منهم وغيرهم، تمكنهم من فهم أكثر عمقا للهدف، وكيفية ترجمته في العمل الميداني.

ولم يكن مسار الإعداد من السهولة بمكان، فمعظم المنظمات التي توجهنا إليها -وفاق عددها الخمسين- إما أنها لا تربط مجال تجربتها/مبادرتها بأجندة التنمية المستدامة 2030، أو أنها تغفل مقاربة النوع الاجتماعي في مجال عملها أو أنها تعمل على الهدف الخامس فحسب. وإذا ما توفرت المبادرة، فإن توثيقها بدقة يكون ناقصا وهو ما حدا بفريق «كوثر» إلى صياغة التجربة وطلب التدقيق من الجهة المعنية في كل مرة. ولوحظ خلال مسار إعداد الدليل لدى بعض المنظمات، نقص كبير في التوثيق للتجربة واستخلاص الدروس المستفادة منها. لذلك، يمكن اعتبار الدليل، لجهة المبادرات الواردة فيه عملا تأسيسيا من أجل حث منظمات المجتمع المدني من ناحية والإعلاميين/ات من ناحية أخرى إلى ضرورة توثيق التجارب وإيلاء المساواة بين الجنسين ومقاربة النوع الاجتماعي فيها، أيا كان مجال العمل أهمية تتماشى وفلسفة أجندة 2030 القائمة على عدم التجزئة.

شكـــر خـــاص

يتقدم مركز «كوثر» بالشكر والتقدير إلى جميع الأطراف والمؤسسات والأفراد الذين ساهموا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنجاز هذا البرنامج المتكامل، ونخص بالذكر :

- **برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجفند» لدعمه كل مكونات ومخرجات برنامج «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة : دور المجتمع المدني والإعلام».**
- **فريق البحث المركزي لتقرير تنمية المرأة العربية السابع «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام» وكذلك الباحثين/ات المشاركين/ات في نداء المساهمة بورقات في إطار التقرير.**
- **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، شريكنا. وقد رافقنا القائمون عليها في المسار برمته، بحثا وتدريبا وتشبيكا.**
- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا، الوحدة المعنية بأجندة 2030، لاستفادة معدي الدليل التطبيقي : «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : مبادرات ميدانية» من الأشكال البيانية والعروض التي أنتجتها وحدة أجندة 2030 في الإسكوا، لاسيما في ما يتعلق بعرض مضمون الأهداف الـ 17 الواردة في الدليل التطبيقي.**
- **معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي أجاز لمعدي الدليل التطبيقي استخدام أمثلة من تجارب تم توثيقها لصالح مشروع المعهد عن دور المجتمع المدني في البلدان العربية بعنوان «كسر القوالب : الناشطون في المجتمع المدني يؤثرون في صنع السياسات في العالم العربي».**
- **أعضاء شبكة أنجد من المنظمات، والأفراد الذين قدموا تجارب وأمثلة، استخدمت في التقرير وفي الدليل التطبيقي.**
- **كل الجمعيات والأفراد الواردة تجاربهم في هذا الدليل التطبيقي والذين وجدنا منهم كل التعاون في توفير المعطيات وتجاوبوا مع نداء التجارب الذي أعلن عنه «كوثر».**

لـمستخدم/ة هذا الدليل[1]

خصصت الأمم المتحدة، موقعا لأهداف التنمية المستدامة 2030، تضمن في جزء منه الهدف بمقاصده وروابط لمؤسسات مهتمة به. كما أورد حقائق وأرقام دولية في خصوص كل هدف، نستعرضها في بداية كل هدف مع اجتهاد منا في جمع ما يقابلها في المنطقة العربية عموما وفي أوضاع المرأة خصوصا، كلما توفرت البيانات.

ولقد تم عرض البيانات هنا كما وردت في المصادر العالمية والإقليمية المذكورة، دون تدخل من قبلنا، سواء لجهة قيم المؤشرات نفسها، أو لجهة اختيار هذا المؤشر أو ذاك، وبما قد لا يعبر تماما عن الأولويات الأكثر أهمية في الهدف نفسه. من ناحية أخرى، بعض المؤشرات قد لا تكون دقيقة، لاسيما تلك التي تعبر عن ظواهر مركبة (مثل قياسات الفقر أو الفساد..الخ). وهنا أيضا لم نتدخل في هذه القيم، ونلفت نظر القارئ/ة إلى أنها قد لا تعبر عن الواقع الوطني أو الإقليمي تماما لأكثر من سبب. ويعود ذلك إما إلى تعريف المؤشرات نفسها وطريقة القياس، أو قد تكون ناجمة عن قدم البيانات أو عدم توفرها أو عدم دقتها من المصدر سواء أكان عالميا أو وطنيا. لذلك ندعو القارئ/ة دائما إلى التعامل بحذر مع الأرقام، وإلى القيام بجهد لرصد التقارير التي تصدر من أجل تدقيق أو تحديث الأرقام الواردة في هذا الملحق.

ما ورد في الخانة (دوليا) هي بيانات تم استقاؤها من موقع الأمم المتحدة المخصص لأهداف التنمية المستدامة[2] بذلنا جهدا لإيراد ما يقابلها على المستوى العربي عموما، وما يهم المرأة على وجه الخصوص. فقد توصل تقرير تنمية المرأة العربية السابع حول «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام أنه على مستوى المنطقة العربية، يقدر أن حوالي 40-45 % فقط من مؤشرات خطة التنمية المستدامة متوفرة، وثمة تقييم تفصيلي للمؤشرات المتاحة في الورقة الرئيسية المقدمة من الاسكوا إلى الدورة الوزارية 29 في الدوحة[3]. وبما يتجاوز مؤشرات أجندة 2030، فإن النقص في البيانات كبير أيضا وهو ما لاحظناه أثناء عملنا في التقرير المشار إليه أعلاه لجهة الصعوبة في الحصول على بيانات من مصادر موحدة أو متسقة بشأن مواضيع عدة، لاسيما المصادر الإقليمية والوطنية، وعندما يتعلق الأمر ببيانات مفصلة حسب الجنس، أو الإعاقة، أو الفئات العمرية، أو مستوى المعيشة، أو العمل غير المهيكل، أو الهجرة، أو بيانات مفصلة حسب تقسيمات إدارية فرعية.

> يقدر أن حوالي 40 - 45 % فقط من مؤشرات خطة التنمية المستدامة متوفرة، وثمة تقييم تفصيلي للمؤشرات المتاحة في الورقة الرئيسية المقدمة من الاسكوا إلى الدورة الوزارية 29 في الدوحة

لذلك شدد التقرير على أن «الوضع الإحصائي يتطلب انتظام الجهد العربي من أجل التوصل إلى أطر مفهومية وأدوات قياس موحدة أو متسقة»[4].

---

1. تنسحب هذه الملاحظة على كل البيانات الواردة في جدول «حقائق وأرقام» الخاص بكل هدف
2. https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals
3. تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1600266.pdf
4. تقرير تنمية المرأة العربية السابع حول «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام، كوثر والأجفند، 2019

خطـــة التنميـــة المستدامـــة لعـــام 2030

«تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو أرحب من الحرية. ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة...وستحفز تلك الأهداف والغايات العمل الذي سيجري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض». **الديبـــاجـــة**

المجالات بحسب
ديباجة أجندة 2030

مكونات مفهوم
واستراتيجيات التنمية

تكامل مجالات أجندة 2030

في سعينا لفهم أجندة 2030 واستخدامها كإطار لصنع السياسات الوطنية، تبرز صعوبة ناجمة عن العدد الكبير من الأهداف (17) والمقاصد (169) والمؤشرات (232)، حيث أن المطلوب أثناء وضع السياسات والخطط الوطنية، الجمع بين الالتزام بوحدة الأجندة وعدم تجزئتها أو اجتزائها من جهة، وبين الأولويات الوطنية والقدرات والموارد المحدودة، وبين العدد الكبير للأهداف والمقاصد.

في المقابل، توحي لنا ديباجة الأجندة بطريقة عملية للتعامل مع هذا الواقع من خلال تعدادها للمجالات الخمس، وهي تقترح ضمنيا علينا أن لا نتعامل مع كل هدف (ومقصد) بشكل مجتزء ومعزول عن غيره من الأهداف والمقاصد، بل أن نحاول التفكير في حزمة (أو عقد من الأهداف والمقاصد nexus)، بما هو وحدة مترابطة ضمن مجال معين وبشكل عملي. ونقترح أن يتم ذلك وفق الأبعاد الخمسة للتنمية المقابلة للمجالات الأربعة مضافا إليها البعد الثقافي، وكذلك البعد المتصل بالشراكة باعتباره أسلوب عمل، وأحد شروط نجاح العمل التنموي. وبهذا المعنى، يكون المطلوب التفكير في ألا تغفل الخطط الوطنية، أيا من الأبعاد/المجالات الخمسة (أو الستة مع إضافة الشراكة)، وأن نفكر في إعادة تجميع الأهداف والمقاصد في مجموعات مترابطة ضمن كل بعد أو مجال.

أجندة 2030

تتكون من نص قرار الجمعية العامة وهو وثيقة بعنوان «تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030». وتضم 5 أقسام : ديباجة، وإعلان، وأهداف التنمية المستدامة الـ 17، ووسائل التنفيذ وآليات المتابعة. كلها معا تشكل الأجندة العالمية للتنمية. وثمة أهمية خاصة للديباجة والإعلان لأنها توضح الإطار المرجعي وتشكل وحدة الأجندة وأساس ترابطه واتساقه.

أبعاد التنمية الخمسة

أبعاد التنمية البشرية المستدامة 5 هي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية. وكلها متساوية الأهمية ولا يجوز إغفال أي منها أثناء التخطيط والعمل التنموي. وهذه الأبعاد تقابل المجالات الخمسة الواردة في الديباجة وهي : الناس (الاجتماعي)، والكوكب (البيئي)، والازدهار (الاقتصادي)، والشراكة (وهي أسلوب عمل)، مضافا إليها في مقاربتنا البعد المعرفي – الثقافي الذي غالبا ما يدمج في البعد الاجتماعي، والأفضل أن يرد بما هو بعد مستقل ومساو بأهميته للأبعاد الأخرى.

1 – الناس أو البعد الاجتماعي

مجال الناس في الديباجة، يقابل البعد الاجتماعي في مفهوم التنمية البشرية المستدامة. والناس محور كل الأجندة والأهداف، وتترابط مع أهداف معنية بشكل قوي ومباشر. كما أن بعض المقاصد في أهداف أخرى معنية بهذا البعد بشكل مباشر. يشمل أيضا المكون المعرفي/الثقافي في التنمية التعليم، حيث أن المجالات الخمسة لم تتضمن بعدا ثقافيا مستقلا، إلا أننا سنفرد له حيزا مستقلا في ما يلي.

ويوضح الشكل الدائري الأهداف التي تنتسب بالدرجة الأولى إلى المكون الاجتماعي في الأجندة، وأيضا الأبعاد الفرعية التي ترد في مقاصد الأهداف الأخرى. ويقترح التعامل معها بما هي حزمة واحدة (أو عقد مترابط) أثناء التخطيط التنموي، وهو ما يدرج عادة تحت مسمى السياسات الاجتماعية في الخطط الوطنية.

النـــــاس

«نحـن مصممـون على إنهـاء الفقـر والجـوع، بجميـع صورهـا وأبعـادهما، وكفـالة أن يمكـن لجميـع البشـر تفعيـل طاقـاتهـم الكـامنـة فـي إطـار من الكرامة والمسـاواة وفـي ظـلّ منـاخ صحـي».

الديبـاجـة

2 – الكوكب أو البعد البيئي

- مجال الكوكب في الديباجة، يقابل البعد البيئي في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.
- الحفاظ على الكوكب هو هدف محوري قائم بذاته ومدمج في مجمل الأهداف.
- نجد أهداف يمكن تصنيفها بأنها أهداف بيئية بشكل مباشر، ونجد مقاصد بيئية مباشرة في أهداف أخرى. كما أن الحفاظ على الكوكب واستدامة الحياة وإدارة الموارد بشكل مستدام، هو أثر ناجم عن الفعل المتضافر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا.
- الاستدامة هي مبدأ شامل لكل الأبعاد ولا يقتصر على البعد البيئي وحده. لذلك، فإنه حاضر في مجمل الأجندة والأهداف والمقاصد. وهو يحيل أيضا إلى التخطيط بعيد المدى، وإلى ارتباط التنمية بوجود رؤية وأهداف استراتيجية مخطط لها، وإلى اشتراك الجميع، رجالا ونساء في ذلك مع مراعاة تفاوت الأثر السلبي حسب الأدوار الاجتماعية.

الكوكـــب

«نحـن مصممـون على حمـاية كوكـب الأرض مـن التدهـور، بطـرق منها توخي الاستدامـة في الاستهـلاك والإنتـاج، وإدارة موارد الكوكـب الطبيعيـة بصـورة مستـدامة، واتخـاذ إجراءات عـاجلـة بشـأن تغير المنـاخ، حتـى يمكن له دعـم احتيـاجات الأجيـال الحاليـة والمقبـلـة».

الديبـاجـة

3 – الازدهار أو البعد الاقتصادي

- مجال الازدهار يقابل المكون الاقتصادي في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.
- هو وسيلة لتحقيق التنمية والرفاه للجميع، وليس غاية نهائية قائمة بذاتها.
- يتحقق الانتقال من مفهوم النمو الاقتصادي بالمعنى الضيق إلى مفهوم الازدهار، عندما يوظف النمو في صالح تنمية جميع الناس ورفاههم دون تمييز (وهو البعد التنموي والتضميني)، وعندما يتم هذا النمو بالتوافق والانسجام مع متطلبات الاستدامة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على الكوكب (بعد الاستدامة).
- يعد مكون الازدهار (الاقتصادي) شديد الارتباط بالمساواة (الهدف 10) وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك (12 و13) والشراكة (17). والنمط الاقتصادي السائد هو من مصادر اللامساواة والتدهور البيئي الرئيسية.

الازدهـــــار

«نحـــن مصممـــون على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء تلبي طموحـــاتهم، وأن يتحقـــق التقدم الاقتصـــادي والاجتمـــاعي والتكنولوجـــي في انسجـــام مع الطبيعـــة».

الديبـــاجـــة

4 – السلم والحوكمة أو البعد السياسي

- (مجال) السلم/السلام هو في صلب المكون السياسي/المؤسسي لمفهوم التنمية البشرية المستدامة.

- السلم شرط مسبق للتنمية. كما أن العدالة والأمن والحرية للناس والمؤسسات التضمينية، هي من شروط استقرار المجتمعات والحفاظ على السلام ومنع الارتداد إلى النزاعات والحروب.

ونجد أنفسنا هنا في صلب منظومة الحقوق السياسية والمدنية. وهذا المكون يتضمن ثلاثة أبعاد تتعلق بالسلام بمعنى وقف الحروب الخارجية، والنزاعات الداخلية، وقيام دولة ديمقراطية ومؤسسات تضمينية. وهناك خطأ شائع بوصف المؤسسات المطلوبة بالقوية (كما في الصيغة الترويجية – مؤسسات قوية)، فهذا عكس المضمون الحقيقي الذي يشدد على أن تكون المؤسسات تضمينية، أي تلك التي تمثل وتشمل الجميع، وهو ما يضعنا في صلب مفهوم الديمقراطية التمثيلية والتشاركية. كما أن الهدف يجعل من العدل وحقوق الإنسان أساس منظومة الحوكمة والأمن والسلام.

السلـــــم

«نحـن مصممـون على أن نشجـع على قيـام مجتمعـات يسـودها السلام والعـدل ويجـد فيـها الجميـع متسعـا لهم، مجتمعـات تخلو من الخوف ومن العنـف. فلا سبيـل إلى تحقيـق التنميـة المستدامـة دون السـلام، ولا إلى إرسـاء السلام دون تنميـة مستدامـــة».

الديبـاجـة

5 - البعـد المعرفـي/الثقـافي

المكون المعرفي/الثقافي ومنظومة القيم من المكونات الأساسية في مفهوم التنمية البشرية المستدامة. ولم يلحظ هذا المكون ضمن المجالات الخمسة في ديباجة أجندة 2030 بصفته مجالا مستقلا، ولكن مضمونه موزع على مواقع عدة، بما فيها عدد من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الرابع) ومقاصد متفرقة.

إن تحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، يتطلب تقدما معرفيا كبيرا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. كما يتطلب تغييرا قيميا في موجهات الاقتصاد واحترام الاستدامة والمساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة وترسيخ ثقافة الحقوق، التسامح والتضامن... إلخ. ويشكل الهدف الرابع محورا أساسيا وصريحا في هذا المكون، إلا أنه يجب إدراجه في سياق ثقافي ومعرفي وتحويلي أشمل، ولحظ ما يرتبط بالبعد المعرفي والثقافي في مجمل الأجندة والأهداف، كما هو مقترح في الشكل.

المعرفـــة والثقـــافـــة

«نحن مصممون على تمكين كل الناس من التمتع بحقهم في المعرفة، وتطوير مهاراتهم وقدراتهم لتوسيع خياراتهم ومساهمتهم في صناعة حاضرهم ومستقبلهم. كما نحن مصممون على نشر قيم حقوق الإنسان والتضامن والاعتراف بالتنوع والاختلاف، وتشجيع السلوكيات التي تسهم في التنمية المستدامة وبناء السلام، وتشجيع الإبداع والإبتكار».

هذه الصياغة هي إضافة نسجت على منوال النصوص الخاصة بالمجالات الخمسة الأخرى الواردة في الديباجة

6 – الشراكـــة

- الشراكة هي مضمون وأسلوب عمل المقاربة التنموية.

- تشمل البعد الدولي والمسؤولية الدولية عن تحقيق الأهداف والتضامن بين الدول والمجتمعات في سبيل التنمية، مع لحظ مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة.

- تتضمن الالتزام بتصحيح التشوهات في الاقتصاد العالمي ومعالجة مشكلة الديون، بالإضافة إلى تمويل التنمية (بما فيها النظرة إلى مساعدات التنمية) ونقل التكنولوجيا وغيرها. وهو تطوير لمضمون الهدف الثامن من أهداف الألفية الذي لم تحقق فيه إنجازات فعلية خلال الفترة الماضية، مع العلم أن المرأة تأثرت سلبا بصورة خاصة بهذه السياسات. وتشمل الشراكة بين الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص داخل كل بلد أيضا.

الشراكـــة

«نحن مصممون على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب».

الديبـــاجـــة

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

1 القضاء على الفقر

المصدر : Stand up

المصـــدر : موقع www.aljazeera.net

حقـائق و أرقـــام

دوليا*

- لم يزل عُشر سكان العالم (أي نسبة 10% منهم، أو 700 مليونا) يعيشون في فقر مدقع على أقل من دولارين يوميا.
- تنتمي الغالبية العظمى ممن يعيشون تحت خط الفقر الدولي إلى منطقتين : جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- توجد معدلات الفقر العالية في البلدان الصغيرة والهشة وتلك التي تعاني من النزاعات.
- على الصعيد العالمي، تعيش 122 امرأة في الفئة العمرية (25 – 34 عاما) في فقر مدقع، مقابل 100 رجل من نفس الفئة العمرية.
- مع حلول عام 2018، كان 55% سكان العالم يفتقدون الحماية الاجتماعية.
- في عام 2018، لم تتمع بالمنافع المالية المقدمة للأمهات سوى نسبة 41 % من الوالدات

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/

عربيا

- عام 2010، كان 4 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم، بينما كان يعيش 40 في المائة منهم على أقل من 2.75 دولار في اليوم[5].
- أنظمة الحماية الاجتماعية ضعيفة في البلدان العربية ولا تتجاوز نسبة النساء المسنات اللاتي يحصلن على معاش تقاعدي 3 % في المنطقة العربية[6].

القضـــاء على الفقـــر بجميـــع أشكـالـــــه في كـــل مكـــان

الفقـــر : تعريف موسّع

بقي القضاء على الفقر في موقعه بما هو الهدف الأول من حيث الترتيب في أجندة 2030، كما كان في أهداف الألفية. وتجعل طبيعة هذا الهدف منه، محصلة النجاح في مجمل العملية التنموية، لذلك هو يرد دائما في الديباجة والإعلان وفي الأسباب الموجبة لأي خطة تنموية باعتباره مؤشرا على نجاح التنمية برمتها.

من جهة أخرى، حصل تقدم وتوسع في صياغة هذا الهدف في الأجندتين العالميتين المتعاقبتين. ففي حين كان هدف الألفية الأولى يركز على تعريف ضيق للفقر ويحصر الهدف بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، والمقياس هو خط الفقر الدولي بدولار في اليوم للفرد، فإن هدف التنمية المستدامة، وسع المقصود بالفقر. وأصبح بذلك يشمل تعريف الفقر والحرمان بأبعاده المتعددة وبمعناه الواسع، كما أنه - يربطه بالهدف الـ 10 الخاص بالمساواة - يعني أيضا لحظ مفهوم الفقر النسبي، الأمر الذي يجعل من الهدف الأول شاملا لكل البلدان مهما كان مستوى التنمية فيها. وفي ذلك اختلاف عن هدف الألفية الأولى، الذي كان ينطبق فعليا على الدول الأقل نموا فقط. ولم يكن الأمر انتقالا شكليا، بل له تأثير عميق على كيفية مقاربة القضاء على الفقر، والسياسات التي تحقق ذلك، وعلى وسائل القياس ومؤشراته. كما أن الإشارة في صياغة الهدف إلى تعبير «في كل مكان»، هو للتأكيد على أن هذا الهدف وطني، وأنه لا يكفي تحقيق انخفاض في نسب الفقر عالميا، كما حصل خلال مرحلة أهداف الألفية حيث أن الهدف العالمي تحقق (نظريا ورقميا) من خفض نسب الفقر في الصين والهند، الذين يحتضنان النسبة الأكبر من السكان.

الهـــدف 1

يتضمن هذا الهدف 5 مقاصد نتيجة، ومقصدي سياسات.

مقاصد النتيجة الخمسة تمثل خمسة أبعاد للتعريف الضمني للفقر هي الفقر المدقع والحرمان بمعناه الأوسع، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات، والوصول إلى الموارد، والقدرة على الصمود أمام الصدمات.

كما أن هدفي السياسات بالغي الأهمية وهما شرطان للنجاح في القضاء على الفقر: السياسات السليمة، وتوفير الموارد.

أيـن محـــور التركيـــز فـــي الهـــــدف الأول؟

مع الصياغة الجديدة للهدف الأول للتنمية المستدامة، لم يعد بالإمكان اجتزاء تحقيق القضاء على الفقر واختزاله في وجه واحد، ولا قياسه في مؤشر واحد. فالفقر واللامساواة مترابطان بالضرورة، ولا يمكن فصل الفقر عن توفير خدمات المرافق العامة الأساسية (الأهداف 6 و7 و9 و11)، ولا عن توفير الموارد الاقتصادية وعن السياسات الاقتصادية التضمينية (8)، ولا عن توفير التعليم والصحة (3 و4)، ولا عن المساواة بين الجنسين (5) ولا عن السلم والأمن والعدالة (16)، ولا عن أنماط الإنتاج المستدامة والمراعية لصغار المزارعين والمنتجين...الخ. وما لم نحترم ذلك، نكون قد خرجنا عن مفهوم الهدف الأول لأجندة 2030 وبقينا في منطق الفهم الضيق للقضاء على الفقر كما تمت صياغته بشكل جزئي في هدف الألفية الأولى.

ومن ناحية القياس، فإن المؤشرات أكثر تنوعا، ولا يعد المؤشر الأول عن قياس الفقر المدقع (حسب خط الفقر الدولي) المؤشر المفرد الأكثر أهمية، كما أنه سوف تتم معارضة أي قياس متعدد الأبعاد للفقر الذي يعطي نسب فقر أعلى بشكل واضح من القياس السابق (المؤشر الثاني). في المقابل، وإذا أردنا تقييم أهمية المؤشرات وأيها هو الأكثر ملاءمة لقياس التقدم في القضاء على الفقر، فإن مؤشر توفر الحماية الاجتماعية هو المؤشر الأكثر أهمية، وهو الأكثر انسجاما مع مفهوم الفقر، بما هو ظاهرة متعددة الأبعاد، والعمل اللائق، والأكثر استجابة لحقوق النساء.

حياة جديدة للغارمات في السجون المصرية وأطفالهن

خلال مشوارها الصحفي، منذ عام 1990، تبنت نوال مصطفى (الكاتبة الصحفية بجريدة الأخبار) العديد من القضايا الإنسانية عبر مقالاتها وحملاتها الصحفية. فهي واحدة من الرائدات الصحفيات المؤمنات برسالة الكاتب تجاه مجتمعه، وقدرة الإعلامي الملتزم بمقاربة حقوق الإنسان على إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع خاصة في القضايا التي تمس حياة البشر.

أثناء زيارتها لسجن القناطر للنساء بمحافظة القليوبية –شمال القاهرة- لإنجاز تقرير صحفي عن السجينات، فوجئت بأطفال أبرياء لم يتجاوزوا الثانية من العمر في فناء السجن. جندت قلمها لتسليط الضوء على تلك القضية الإنسانية من خلال حملة صحفية ممتدة تحت عنوان «أبرياء في سجن النساء»، شملت المقالات والحوارات والتحقيقات الصحفية الخاصة بالقضية، في اهتمام خاص بالأطفال الذين سجنوا خلف القضبان مع أمهاتهم السجينات.

لم تشف الكتابة غليلها، فما كان منها إلا أن أسست «جمعية رعاية أطفال السجينات» عام 1990. وجاءت أول استجابة لحملتها من مصلحة السجون المصرية التي قررت تخصيص ميزانية منفصلة لتلبية احتياجات الطفل البريء الموجود مع أمه في الزنزانة.

مشروع حياة جديدة

يتكون من مرحلتين، مدة تنفيذ كل مرحلة سنتين، لاستهداف حوالي 220 سجينة غارمة (حوالي 1100 فرد)، إلى جانب 400 من القادة الاجتماعيين، وأكثر من 2000 سيدة في أحياء فقيرة وعشوائية استهدفتهن حملات التوعية التي تركز على خطر التوقيع على إيصالات أمانة على بياض، علاوة على رفع قدرات وتدريب وتشغيل 50 عاملة بسجن القناطر.

حصل المشروع على جائزة الأمير طلال بن عبد العزيز - أجفند في ماي/مايو 2019 في الفرع الرابع على مستوى العالم.

قامت نوال بزيارات شهرية على مدار 29 عاماً، تقدم المساعدات العينية لعنبر «أمهات الأطفال». ومن خلال حواراتها المستمرة مع السجينات الأمهات، اكتشفت ظاهرة الغارمات – السجينات بسبب عدم قدرتهن على سداد ديونهن - اللاتي أطلقت حملتها الصحفية الثانية انتصارا لهن تحت اسم «سجينات الفقر». وأصبح هذا الاسم بمثابة العلامة التجارية لمبادرة نوال مصطفى مع الغارمات وأطفالهن، اللواتي زاد عددهن بعد ثورة 2011. نظمت نوال حملة تبرعات من أفراد لتسديد الديون المستحقة على النساء، وتمكنت من الإفراج عن عدد منهن. ولم يكن ذلك كافيا، إذ أن 60 % من اللاتي يخرجن بعد سداد ديونهن، يعدن مرة أخرى إلى السجن، فسبب دخولهن السجن أول مرة لا يزال قائما وهو الفقر وقلة ذات الحيلة.

المصـــدر : موقع مشروع حياة جديدة

طورت نوال عملها بمساعدة خبراء واتجهت نحو التمكين الاقتصادي للسيدات عن طريق التدريب، ثم توفير فرصة عمل بدخل معقول يوفر المطالب الأساسية للأسرة. هكذا انطلقت مبادرة «حياة جديدة» الذي يقدم نموذجا متكاملا للتعامل مع المشكلة، والذي يهدف إلى التمكين الاقتصادي والتأهيل النفسي للسيدات الفقيرات والسجينات وأطفالهن، كذلك يعمل على إزالة الوصمة عن السجينات السابقات، وإعادة دمجهن في المجتمع.

المصـــدر : موقع مشروع حياة جديدة

كما تضمنت المبادرة عناصر أخرى مثل افتتاح مشاغل تدريب داخل السجن، والسعي إلى تعديل المادة 341 – من قانون عقوبات (إساءة الأمانة)، التي كن يدخلن السجن على أساسها، من خلال مذكرة وقع عليها الكثير من النواب لعرضها على البرلمان ومحاولة الحصول على تشريع لهذا القانون الجديد.

اعتـــدال مجبـــري، مركز «كوثر»،
استنادا إلى حوار مع صاحبة المبادرة

إضـــــاءة

تستهدف هذه المبادرة فئة تعاني من حرمان مركب من فقر وتهميش ووصمة اجتماعية، تؤثر على النساء وأطفالهن وأسرهن. وقد نجح المشروع في الجمع بين المقاربة الرعائية وتقديم المساعدة الاجتماعية والتمكين والتغيير التشريعي، وصولا إلى الدعم النفسي والاجتماعي. كما نجحت في إدخال تطوير على مؤسسة السجن نفسها. وتوصلت استراتيجية العمل إلى حشد تأييد رسمي وإن كان نسبيا، مكن من تحقيق التقدم. وحققت المبادرة الالتزام بقضايا الناس والمسؤولية الاجتماعية ودور الإعلام في آن. وجاءت منسجمة مع أكثر من مقصد في الهدف نفسه: الثاني الذي ينص على «تخفيض نسبة النساء والرجال والنساء من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده، والسابع «وضع أطر سياستية سليمة على المستوى الوطني...». والمبادرة في صلب الهدف الخامس خاصة لجهة مقصده التاسع «(...) تعزيز السياسات والتشريعات القائمة».

سيدات الطعام والشاي في مقاومة الفقر في السودان

المصـــدر : https://alarab.co.uk

نزحت من منطقة جنوب كردفان الممزقة بسبب الحرب والنزاعات القبلية إلى الخرطوم. ولسد رمقها وإعالة أطفالها، عملت منذ العام 1986 في بيع الشاي في طرقات الخرطوم كمهنة هامشية تدر عليها دخلا لا يتعدى الخمسين جنيهاً أي ما يعادل أربعة دولارات في اليوم. فعوضية محمود كوكو لا تملك أي مؤهل علمي.

عانت هي وزميلاتها العاملات في مثل مهنتها من مطاردة شرطة النظام العام ومن المحاكمات والغرامات ومن مصادرة معداتهن التي يستخدمنها في عملهن. كما عانين من النظرة السلبية لطبيعة عملهن ونظرات الشك والريبة من المجتمع والشكوك في نواياهن الشريفة.

عقدت العزم على تحسين أوضاع زميلاتها من بائعات الشاي والأطعمة وحمايتهن من بطش شرطة النظام العام، فكونت اتحاد بائعات الشاي والأطعمة (1990)، عرف فيما بعد بجمعية التعاونية النسوية للطعام والشاي، لمناهضة الظلم الذى تقابل به النساء العاملات بالمهن الهامشية واللاتي تنحدر أغلبهن من مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ومنذ ذلك الوقت، أطلق عليها اسم «سيدة الطعام والشاي»، وذلك بعد اتساع الاتحاد وانخراط عدد كبير من النساء فيه تجاوز عددهن ثمانية آلاف امرأة في الخرطوم أي نصف النساء اللائي يعملن في هذا المجال. فقد قدرت وزارة التنمية الاجتماعية[3] عددهن بـ 12.000 (إلى جانب 2000 من الأجنبيات)، أكثر من 60 بالمائة منهن من الفئة العمرية 40-20 سنة متزوجات ويعلن عددا كبيرا من الأبناء، و19 بالمائة هن من العازبات اللائي يساعدن في دخل الأسرة. اختارت معظمهن المهنة لمجابهة الظروف الاقتصادية وبسبب وفاة رب الأسرة أو عجزه، ليقضين 12 ساعة عمل في اليوم ابتداء من الساعة السادسة صباحا، ولا تأمين صحي لهن بنسبة تفوق 80 بالمائة. ويتروح دخلهن الشهري حسب الوزارة بين 100 و300 جنيه أي بين 8 و 12 دولارا شهريا.

3. دراسة «حصر بائعات الشاي»، وزارة التنمية الاجتماعية بالسودان

يقدم الاتحاد المساعدات المادية لعضواته في المناسبات المختلفة ودفع الغرامات للمحكوم عليهن. يتم ذلك عبر الاشتراكات الرمزية التي تدفعها كل عضوات الاتحاد اللاتي تجاوز عددهن الثمانية ألف. وبمساعدة المنظمات غير الحكومية، استطاع هذا الاتحاد أن يقدم العون القانوني لكثير من العضوات أمام المحاكم.

وأدت الأوضاع التي عاينها الاتحاد إلى إدراج برنامج توعية العضوات بحقوقهن، خاصة في حال تعرضهن للعنف والإرهاب من قبل رجال الشرطة. وبالتعاون مع المؤسسة التعاونية بولاية الخرطوم وبضمان الاتحاد الذى ترأسه، وفرت وسائل إنتاج لعدد كبير من النساء العاملات وذلك للمساهمة في تحسين أوضاعهن الاقتصادية، كما تكفلت بضمان عدد من النساء اللائي يتقدمن بطلب قروض صغيرة من بنك الأسرة. وبسبب عجز العديد منهن على السداد للبنك، تم سجن عوضية محمود سنة 2007 لمدة أربع سنوات، لكنها خرجت منه أكثر قوة وإيمانا بقضيتها وقضية النساء العاملات في المهن الهامشية. وذهبت عوضية إلى أكثر من ذلك، في مناصرة إلغاء المادة 243 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1974 التي تجيز احتجاز المدينين لحين سداد الديون المستحقة عليهم، حيث تنص على «إذا لم يحصل الوفاء بكل أو جزء من الحكم الصادر بدفع مبلغ من النقود(...) يجوز للمحكمة للأسباب التي تراها كافية أن تصدر أمرا بالقبض على المحكوم ضده».

خاضت معارك عديدة من أجل هؤلاء المعوزات اللائي يقاومن الجوع، لعل أبرزها تلك التي واجهت فيها معتمد محلية الخرطوم سنة 2016 على خلفية إصداره قرارا بمنع البيع في شوارع الخرطوم، مع إمهال لمدة أسبوعين فقط. كما خاضت معركة إيقاف (400) من بائعات الشاي عن العمل بشارع النيل، بتنظيم اعتصام احتجاجي على منعهن من العمل في عدد من المواقع الرئيسة في الخرطوم.

لجهودها الكبيرة ونضالاتها من أجل تحسين أوضاع فئة النساء النازحات من النواحي الاقتصادية والقانونية، تم اختيارها ضمن أشجع 10 نساء في العالم لتنال جائزة «المرأة الشجاعة» من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تسلمت الدرع من وزير الخارجية آنذاك «جون كيري» في احتفالية بواشنطن عقدت في شهر مارس 2016. كما سلمها عمدة مدينة «كنتاكي» مفتاح المدينة من الذهب الخالص. اليوم، انضمت عوضية إلى ساحات الاعتصام الثوري لتدير أكبر مطبخ في الشارع، يوفر آلاف الوجبات للمعتصمين.

أمـال بـــابكر تلب، صحفية - السودان

إضـــــاءة

نحن هنا إزاء تجربة نابعة من المعاناة اليومية للنساء النازحات واللاجئات الفقيرات من مناطق النزاع في السودان. وتميز التجربة هو أولا في الإرادة القوية التي لا تلين لصاحبة المبادرة عوضية، وتحولها إلى مثال حي للنساء بائعات الشاي في الخرطوم، وإلى قائدة لكفاحهن في مواجهة القوانين التعسفية وممارسات مسؤولي الأمن، وصولا إلى الانخراط في الثورة وفي الاعتصام المركزي في الخرطوم.

هذه التجربة مميزة وتنتمي إلى العمق الشعبي ولا فضل لأي جهات أخرى في تميزها غير بطولة القائمات بها. وتنسجم هذه المبادرة والمقصد الأول من الهدف «القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين (...). كما تندرج في صميم الهدف الخامس والهدف الثامن «توفير العمل اللائق للجميع».

من "عنـــدي فكـــرة" لابن عاملة فلاحية بلا تغطية اجتماعيـــة إلى مشـــروع وطنـــي تونســـي

عاين ماهر الخليفي عن قرب معاناة والدته التي كانت تعمل يوميا من 7 إلى 9 ساعات متتالية مذ أن كان عمرها 16 عاما. لم تمل ولم تتأفف حتى فارقت الحياة سنة 2016.

الطفل أصبح شابا وسط صور من الكفاح غير المثمن حق قدره وأصبحت له «فكرة». «فكرة» آمن بها، دق بها كل الأبواب الدولية منها والوطنية إلى أن أصبحت مشروعا وطنيا التفت حوله الحكومة والقطاع الخاص بشقيه، شركات ورجال أعمال. «الفكرة» لم تكن مجرد فكرة ولا أية «فكرة» ولا هي ككل الأفكار. نبعت من عرق كادحة وتعب امرأة تعرفها «السواني/ الحقول» الممتدة حول عمادة فج رويصات/ الشبيكة من ولاية القيروان (الوسط التونسي) واختبرتها طرقاتها لأكثر من 49 سنة، وأعين طفل، فمراهق، فشاب ترقبها دون قدرة له تذكر على حمايتها.

«احميني» هي الفكرة التي تحولت إلى جائزة لجنة تحكيم «مكنها» من البنك الدولي سنة 2016. انبهر أعضاؤها بها، لكنهم لم يروا فيها لا الجانب الفني ولا التشريعي ولا كيفية التنفيذ. حمل ماهر ملاحظاتهم ودق الأبواب مرة أخرى من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الفلاحة إلى وزارة المرأة والطفولة وكبار السن... سنتان بالتمام والكمال من التحرك، من محاولة الفهم والإقناع، قام ماهر خلالهما بغربلة ما سمع. ترك الغث من جمل محبطة كتلك التي يرددها الإداريون «ما شأنك أنت واختصاص وزارتنا» وتمسك بالسمين من المعرفة.

تبلورت الفكرة أكثر فأكثر بمساعدة من خبراء «مكنها» وكوتشاتها حتى توصل إلى الحلقة الرابطة بين منظومة التغطية الاجتماعية في تونس والمرأة الريفية، وهي في ذات الوقت اجتماعية وتكنولوجية.

> طوعت التكنولوجيا لحماية المرأة الريفية، في ضرب واضح للفكرة السائدة بأن لا نجاح لمشاريع تعتمد التكنولوجيا والتسجيل عن بعد للريفيات والعاملات دون حماية.

ويحق لماهر أن يسميه إنجازا ليشارك به في مسابقات وطنية ودولية. فكانت المراتب الأولى «للفكرة» لاتصالات تونس ضمن مسابقة «عندي فكرة» جمعت 3 آلاف شاب وشابة، ومرتبة أولى لل"بلو مستار" الذي ينظمه بنك تونس العربي الدولي وأخرى في المسابقة العالمية لريادة الأعمال بلبنان. وبما أن الجوائز الأخيرة كانت مالية، بعث ماهر شركة اجتماعية تشغل اليوم 14 شابا وشابة في المركز و271 في الجهات...

الإشكالات لم تقف عند هذا الحد-ولا إصرار ماهر- بل إنها أصبحت قانونية، إذ كيف يتم إدماج المرأة الريفية التي تنتقل من مشغل إلى آخر حسب العرض وموسميا؟. لم يعد بدا هنا من استرصاد أعلى هرم السلطة التنفيذية ووضع «الفكرة» بين يديه. وهو ما كان في أحد الملتقيات التي استجاب فيها رئيس الحكومة في حديث خاطف مع ماهر آخر سنة 2018، فلم يحل «فكرته» إلى الدوائر المختصة، بل إنه أصدر قرارات تبني المشروع. ونصبت «الفكرة» تونس على رأس البلدان العربية والإفريقية التي تدمج المرأة الريفية في منظومة الضمان الاجتماعي أيا كان المشغل وحتى إن تعدد المشغلون. تحولت «الفكرة» إلى مشروع وطني تبنته الحكومة التونسية يوم 8 مارس 2019 والتفت حوله مختلف الوزارات المعنية ودعمته السلطات المحلية ورجال الأعمال.

المصـــدر : صفحة فايس بوك «احميني»

«احميني» هي الفكرة التي طوعت التكنولوجيا لحماية المرأة الريفية، في ضرب واضح للفكرة السائدة بأن لا نجاح لمشاريع تعتمد التكنولوجيا والتسجيل عن بعد للريفيات والمهمشات والعاملات دون حماية. واحميني هي الفكرة التي تجاوزت المعنية بالأمر إلى أفراد عائلتها بكلفة لا تتجاوز يوميا ربع دولار في ضرب واضح أيضا لتعلة ارتفاع تكلفة إخراج المرأة من القطاع غير المنظم إلى المنظم منه وإن لجهة حمايتها اجتماعيا. ربع دولار يوميا توفر تغطية صحية لها ولكافة أفراد عائلتها، العلاج بالمستشفيات العمومية وبمصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما في ذلك التصوير بالرنين المغناطيسي مرتفع الكلفة، جراية تقاعد شهرية وجراية العجز وكذلك جراية الباقين على قيد الحياة من العائلة وجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل. في كلمة، اختزلت فكرة «احميني» كل ما لم تتمتع به فطومة والدة ماهر لا في حياتها ولا بعد مماتها.

ما الذي يمكن فعله بربع دولار ؟

في «مشروع احميني»، ربع دولار يوميا يوفر تغطية صحية للعاملة الريفية ولكافة أفراد عائلتها تتضمن، العلاج بالمستشفيات العمومية وبمصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما في ذلك التصوير بالرنين المغناطيسي مرتفع الكلفة، جراية تقاعد شهرية وجراية العجز، وكذلك جراية الباقين على قيد الحياة من العائلة وجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل.

تطورت الفكرة وجنحت بأهدافها وليس في ذلك شعارات رنانة ولا حلم صعب التحقيق. «احميني» استهدفت 5000 امرأة ووصلت إلى حدود ساعة توثيق التجربة إلى 1860 في أسبوعها الأول من 7 معتمديات في تونس. ويتوقع تسجيل أكثر من 35.000 من ضمنهن 20.000 يتمتعن ببطاقة علاج منظومة عمومية حتى موفى سنة 2019. فاق الإقبال توقعات ماهر والشباب العامل معه.

انتقل إليهن ماهر صحبة فريق مكون من المتطوعين مسلحين بكمبيوتر مجهز بتطبيقة مختصة وعدد من الهواتف المحمولة الممنوحة من طرف السلطات المحلية من صنف عادي جدا (3310)، توزع عليهن مجانا من اتصالات تونس وهي المزود الوطني. يتم التسجيل، ومن ثمة ربط رقم العاملة بالمعرف الوحيد بصندوق الضمان الاجتماعي. ومع كل شحن تقوم به، لها جزء مخصص للمكالمات ودينار (أقل من نصف دولار) لتغطيتها الاجتماعية. ولا يهم متى تشحن وكم تشحن، بل إن الأهم هو أن يصل المبلغ مع موفى الشهر 18 دينارا (6 دولارات). وإذا لم تكن العاملة منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن فريق احميني يتحول إلى وسيط فيما بينهما لتسوية الوضعيات.

فتحت فكرة «احميني» شهية أبناء المنطقة خاصة، فما كان من رجل أعمال إلا أن خصص 10 حافلات لنقل العاملات اللائي يعملن معه وتكفل بتغطية 1000 ممن سجلن في اليوم الأول طيلة حياتهن.

«فكرة احميني» جنحت وطنيا ودوليا وخصص الفريق تطبيقة على موقع الواب لأي إنسان يريد التكفل بالتغطية الاجتماعية لفلاحة أو أكثر.

لم تكن طوابير العاملات الفلاحيات كافية، على أهميتها، لتنسي ماهر محاولات التقزيم من الفكرة رغم تحولها إلى مشروع والمتأتية للأسف من بعض منظمات المجتمع المدني في شكل تساؤلات محبطة من قبيل «إذا ماكان عمرها 65 سنة؟ وهل تتوفر لها الإضاءة لشحن الهاتف؟ وماذا إن لم تشحن؟ ومن الذي يقرأ لها رسائل الضمان الاجتماعي؟ فهل فرط المجتمع المدني في دور الداعم والمساند الذي كان يفترض عليه القيام به في قضية الحال؟

اعتـــدال مجبـــري، مركز «كوثر»،

استنادا إلى حوار مع صاحب المبادرة

إضـــــاءة

«احميني» فكرة مبتكرة طوعت التكنولوجيا لحماية المرأة الريفية. ضربت الفكرة السائدة بأن لا نجاح لمشاريع تعتمد التكنولوجيا والتسجيل عن بعد للريفيات والمهمشات والعاملات دون حماية، ضربت ذريعة ارتفاع تكلفة إخراج المرأة من القطاع غير المنظم إلى المنظم منه وتوفير الحماية الصحية والاجتماعية لها. إصرار ماهر عامل أساسي في نجاح الفكرة، رغم تحفظات المسؤولين وجمعيات المجتمع المدني عند عرض الفكرة لأول مرة، حيث وجدها كثيرون غير واقعية. وتنسجم هذه المبادرة والمقصد الثالث من الهدف «استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء»، علاوة على أنها تندرج في صلب تحقيق مقاصد الهدف الخامس.

تحالف شعبي لإسقاط قانون التأمين الاجتماعي في فلسطين

مع تأسيس السلطة الوطنية، اهتمت منظمات المجتمع المدني بتنظيم عملها حول حقوق الفئات الاجتماعية في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد توصلت الجمعيات النسائية إلى بلورة الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية عام 1994، التي نصت أن «للمرأة الحق في التمتع بمعاملة متساوية لما يتمتع به الرجل داخل بيئة العمل، ولها أيضا حق التمتع، وعلى قدم المساواة مع الرجل، بالإجازات وكافة المزايا والاستحقاقات التقاعدية والضمانات الاجتماعية المؤمنة». وفي العام 2003، أقر المجلس التشريعي قانون التأمينات الاجتماعية، إلا أن الرئيس الفلسطيني ألغى ذلك القانون عام 2007. وعاد الموضوع إلى الواجهة عام 2015 مع صياغة الحكومة لقانون الضمان الاجتماعي دون مشاورات وطنية. وقد تم تسريب نسخة من مسودة القانون، فبادرت منظمات المجتمع المدني إلى عقد جلسة نقاش لمسودة القانون دعي إليها ممثلون من الحكومة التي استمرت على موقفها وأصدرت القانون رقم (6) بشأن الضمان الاجتماعي للعام 2016 بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، دون الأخذ بأي من الملاحظات والاعتراضات.

وردا على ذلك، تأسست «الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي» التي ضمت طيفا واسعا من ممثلي الأحزاب السياسية والمؤسسات والشبكات الأهلية الحقوقية والنسوية والاتحادات النقابية والمهنية.

استخدمت منظمات المجتمع المدني عدة أساليب من تنظيم صفوفها وتوحيد جهودها وتنظيم إدارة تحركاتها نحو صانعي القرار وإقامة حوار مجتمعي شمل فئات وقطاعات عديدة لجمع القرائن والأدلة، علاوة على تنظيم تحركات جماهيرية كالمظاهرات والمسيرات والاعتصامات المعارضة للقانون، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة في الترويج للاعتراضات على القانون، والحشد للتحركات الجماهيرية التي يتم تنظيمها.

المصـــدر : http://www.aliqtisadi.ps

المصـــدر : http://www.arn.ps

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، العضو في سكرتاريا الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي، أعد قراءة تحليلية لقانون الضمان الاجتماعي من منطلقات نسوية حقوقية. وتبنت الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الورقة والتوصيات التي خرجت بها، وتبنتها لاحقا المؤسسات النسوية والحقوقية المختلفة.

أقصى القانون رقم (6) لعام 2016 النساء عن المشاركة في مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي، كما استثنى القانون من الضمان «الذين تربطهم علاقة غير منتظمة بصاحب العمل»، وأجل انضمام فئات أخرى لصندوق الضمان «كخدم المنازل». لذلك، عدت النساء أكثر المتضررين من القانون، عوضا أن يكون حاميا لحقوقهن. وكرس القانون التمييز بين الرجال والنساء بالنسبة إلى توريث راتب التقاعد، أو راتب الوفاة الطبيعية، علما أن القانون نفسه لم يميز بين الذكور والإناث في تسديد رسم الاشتراك في صندوق التقاعد. وقد تجندت المنظمات النسائية ضمن الحراك أو بالتوازي معه من أجل تقديم مقترحات عملية وفق مقاربة النوع الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل إعداد مسوداته. واتخذ التحرك أشكال عديدة، إما ضمن المؤسسة الواحدة أو في إطار شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. فقد قام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، علاوة على إعداده

تقريرا حول المرأة وقانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني (قراءة نسوية)، بإعداد ورقة سنة 2016، بعنوان قراءة في القرار بقانون رقم 6 بشأن الاجتماعي، وأخرى سنة 2018 بعنوان ملاحظات مركز المرأة للإرشاد القانوني بشأن الضمان الاجتماعي وثالثة سنة 2018 في شكل رؤية استراتيجية نسوية تتضمن ملاحظات حول قرار من قرارات قانون الضمان الاجتماعي. كما نشر مركز بيسان (المهتم بالنساء والشباب) سنة 2018، موقفا من قانون الضمان الاجتماعي وتداعياته على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بفلسطين. وفي إطار شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، عملت المنظمات النسائية وعددها 18 مؤسسة نسوية من ضمن 78 مؤسسة سنة 2018، على إعداد ورقة تحليلية لقانون الضمان الاجتماعي، تم التنصيص فيها على ضمان غياب كل أشكال التمييز وكذلك قراءة تحليلية في المواقف المتصلة بتطبيق، تأجيل، إلغاء أو تعديل قانون الضمان الاجتماعي، وفيها تم التنصيص على إجازة الأمومة والحد الأدنى للأجور للعاملات والعاملين، واستغناء أصحاب المنشآت عن جزء كبير من العاملين والعاملات لديهم. كما تم التشديد على أن نظم الضمان الاجتماعي المصممة جيدا، يمكن أن تؤدي دورا قويا في تعزيز مشاركة القوى العاملة النسائية وتعزيز التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية وتعزيز المساواة في الفرص والعمالة للنساء[4].

أعاد الرئيس الفلسطيني القانون إلى مجلس الوزراء لدراسته، وإجراء نقاش مجتمعي حوله وتعديله بعد المشاورات مع الأطراف ذات العلاقة. أسفرت المشاورات عن إعداد صيغة جديدة للقانون تضمنت تعديلات منها: العمال/الموظفين في مجلس إدارة الصندوق من 4 إلى 7 أعضاء، إفادة المرأة من إجازة الأمومة بعد 3 اشتراكات بدل 6، استحقاق زوج المشتركة المتوفية للراتب التقاعدي، وتحقيق تمييز إيجابي لذوي الإعاقة وغير ذلك. اعترض أصحاب العمل على الصيغة الجديدة المقترحة، وكذلك بعض أطراف المجتمع المدني الذين اعتبروا أن التعديلات التي أجريت غير كافية.

خلال الأشهر التالية، تشكل «الحراك الفلسطيني الموحد» الذي رفع منذ البداية شعاره المركزي «إسقاط قانون الضمان الاجتماعي». جذب هذا الحراك فئات واسعة من المعارضين للقانون، ونظمت سلسلة تحركات شعبية واسعة على مدار أكثر من عام في مراكز المدن الرئيسية، كما تم في 7 جانفي/يناير 2019، رفع عريضة وقعها آلاف الفلسطينيين إلى السلطة تطالب بإلغاء القانون. في نهاية الشهر نفسه، أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما رئاسيا بوقف العمل بقانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته، لحين الوصول إلى توافق وطني حول القانون وموعد نفاذه.

تجربة قام بتوثيقها ومدنا بها مشكورا،
معهد عصام فارس - لبنان
بتصرف (تمت إضافة مشاركة المنظمات النسوية بفلسطين)

إضـــــاءة

يتمثل نجاح هذه الحملة في إسقاط القانون المقترح من قبل الحكومة، وهو بداية النجاح الذي لا يكتمل إلا بإصدار القانون الجديد الذي يتوجب أن يكون في سياق مسار تشاوري ومضمون يحقق حقوق العمال والموظفين ويضمن المساواة بين الجنسين والتمييز الإيجابي للفئات الضعيفة، لاسيما الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتوقف النجاح بقدر كبير على استمرار التحالف العريض وعلى القدرة على التحرك الشعبي الجماهيري الواسع، نظرا لأن القانون قد يتعارض مع وجهة نظر أصحاب العمل وهؤلاء قوة مؤثرة في القرار الحكومي. وتنسجم هذه المبادرة والمقصد الثالث من الهدف الأول «استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء»، كما تخدم المقصد الثاني من الهدف العاشر «تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بغض النظر عن السن أو الجنس...إلخ».

4. قامت الدكتورة، رندة السنيورة المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بموافاتنا مشكورة بكل الوثائق المذكورة

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

المصدر: Stand up

2 القضاء التام على الجوع

دوليا*

- عاني 821 مليونا من نقص التغذية في عام 2017.
- تعيش الغالبية العظمى من جوعى العالم في البلدان النامية، حيث يعاني زهاء 13 % من السكان من نقص التغذية.
- لم تزل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي الأعلى في معدل انتشار الجوع، حيث ارتفعت نسبة الجوعى من زهاء 21 % في عام 2014 إلى ما يزيد عن 23 % في عام 2017.
- زادت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء من 195 مليونا في 2014 إلى 237 مليونا في 2017.
- يتسبب فقر التغذية في زهاء نصف الوفيات (45 % تقريبا، أي ما يزيد عن 3 مليون حالة سنويا) بين الأطفال دون سن الخامسة.
- في عام 2018، كان 149 مليون طفل دون سن الخامسة (أي 22 % من إجمالي عدد الأطفال دون سن الخامسة في كل العالم) يعانون من نقص التغذية المزمن.

الأمن الغذائي

- الزراعة هي القطاع الأكبر توفيرا للوظائف في العالم، حيث توفر سبل العيش لنسبة 40 في المائة من سكان العالم اليوم. وهي أكبر مصدر للدخل وفرص العمل للأسر الريفية الفقيرة.
- وتوفر 500 مليون مزرعة صغيرة في جميع أنحاء العالم، يعتمد معظمها حتى الآن على الأمطار، ما يصل إلى 80 في المائة من الغذاء المستهلك في جزء كبير من العالم النامي. والاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال هو طريقة هامة لزيادة الأمن الغذائي والتغذية للأشد فقرا، فضلا عن زيادة الإنتاج الغذائي للأسواق المحلية والعالمية.
- لو تحصل المزارعات على الموارد التي يحصل عليه المزارعون لقل عدد الجوعى في العالم بمقدار يصل إلى 150 مليون شخص.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/hunger/

عربيا

- أصبح انعدام الأمن الغذائي تحديا كبيرا للعديد من البلدان العربية، وخاصة في ظل بيئتها القاحلة في أغلب الأحيان، ومع تزايد النمو السكاني السريع في المنطقة التي تجاوز عدد سكانها عتبة الـ 400 مليون نسمة في عام 2016، وكذلك زيادة الصراعات طويلة الأمد.
- إحدى مشاكل الأمن الغذائي الأكثر أهمية في البلدان العربية هي التبعية الغذائية للخارج حيث أن غالبية الدول العربية تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيراد من أجل تلبية احتياجاتها المحلية الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر السلبي بتقلبات الأسعار العالمية.
- تشكل المرأة تقريبا 43 % من حجم العمالة في قطاع الزراعة في الدول النامية. تصل هذه النسبة إلى 92 % في الصومال، و84 % في موريتانيا. وعلى الرغم من هذا، فإن مساهمتهن في الأمن الغذائي تظل مقيدة ومحدودة بعدم المساواة في الوصول الى للأراضي وتملكها، وكذلك بعدم قدرتهن على الوصول إلى أصول الإنتاجية الأخرى.
- تعمل 41 % من النساء العاملات في مصر في المجال الزراعي.
- على الصعيد العربي، يعاني 24.2 % من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية.[1]

1. أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018، البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_ar.pdf

القضـــاء على الجـوع وتوفيـر الأمـن الغـذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهـــدف 2

يتضمن هذا الهدف 5 مقاصد نتيجة و 3 مقاصد سياسات. وهذا الهدف هو من أكثر أهداف التنمية المستدامة تركيبا وتعددا. فهو يشمل مجالات متعددة تتراوح بين الفقر والبيئة والاقتصاد والصحة. كما أن له بعدا دوليا وإقليميا، وآخر وطنيا. وتركز أهداف السياسات على زيادة الاستثمار في الزارعة، بالإضافة إلى مراجعة قواعد التجارة العالمية، في ما يتعلق بالغذاء، وأخيرا ما يتعلق بحسن عمل الأسواق الوطنية.

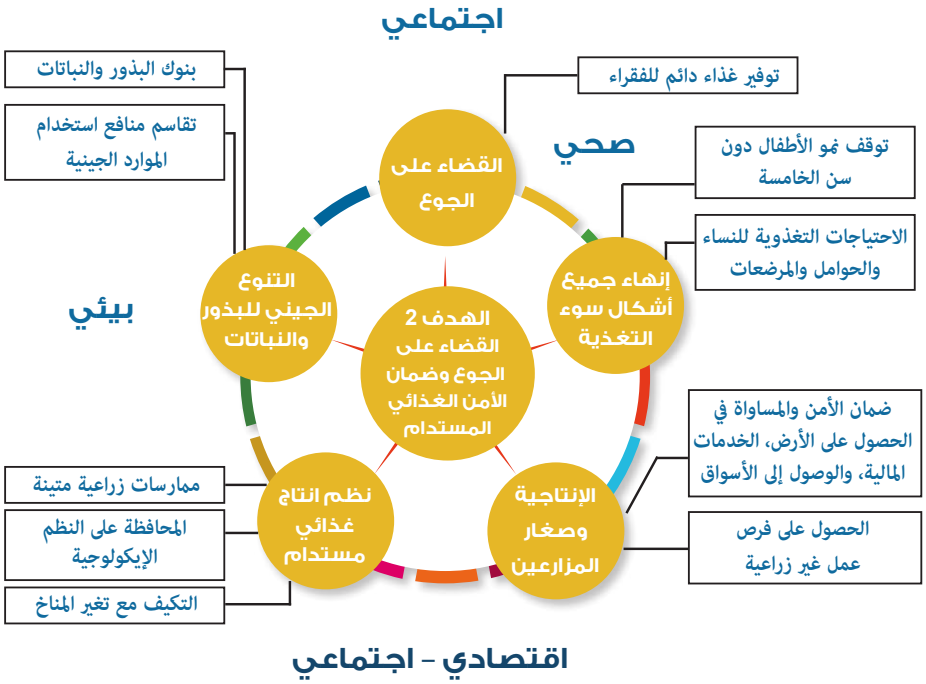

الأرض والناس والأمن الغذائي

أثناء التعامل مع هذا الهدف في السياسات والممارسات الوطنية والمحلية، لا بد من لحظ طبيعته المركبة والقيام بالتعرف على الأوجه الأكثر أهمية لمشكلة الأمن الغذائي في البلد المعني أو على النطاق المحلي. على سبيل المثال، في بلد غني (بعض دول الخليج الصحراوية والغنية والصغيرة)، هناك مشكلة أمن غذائي ناجمة عن الاعتماد الكلي على الاستيراد. وعند أي توتر سياسي، تنشأ فورا أزمة أمن غذائي (مياه وغذاء) رغم توفر الأموال بكثرة.

وفي بلد نسبة الفقر فيه مرتفعة، قد تكون المواد الغذائية متوفرة ولكن لا يملك الناس المال الكافي للحصول عليها، فنكون أمام حالة نقص في التغذية أو جوع. وفي حالة ثالثة، قد تكون المشكلة ناجمة عن خلل في التوزيع بسبب الحروب أو أي سبب آخر. وقد تكون مشكلة توفر المياه في بلد أو سوء إدارتها في بلد آخر... الخ. لذلك، لا بد من تحديد المشكلة بشكل ملموس، والاكتفاء بالقول إن هناك مشكلة أمن غذائي دون تحديد طبيعتها، لا يفيد في رسم السياسات لأنه يمكن أن يعني أمورا متعددة.

بهذا المعنى، فإن مجمل النشاط الزراعي (النباتي والحيواني) والظروف المناخية، ترتبط بهذا الهدف الذي يعتبر وثيق الصلة بتوزيع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال بشكل واضح. ويجب في هذه الحالة النظر إليه في ارتباطه بأنماط الحياة، وبالتنمية الريفية والمحلية بمعناها المتكامل، بما في ذلك ما يتصل بالاستثمار الذكي للمحيط والطبيعة التي هي مصدر الحياة، وبتمكين المرأة والحفاظ على ديمومة وتطور العلاقات الاجتماعية والأسرية.

في الهدف الثاني من أهداف الألفية، كان القضاء على الجوع هدفا ومقصدا مدمجا عضويا بالقضاء على الفقر، على اعتبار أن الجوع هو شكل متطرف من الفقر. اختلف الأمر مع أهداف التنمية المستدامة التي تضمنت هدفا خاصا عن الأمن الغذائي، يتضمن القضاء على الجوع كأحد مقاصده الرئيسية.

ثمة اختلاف نوعي هنا، وما جاء في الصيغة الترويجية لهذا الهدف (الأهداف العالمية global goals)، حيث اختصر الهدف بالقضاء على الجوع وهو ما لا يعبر عن القصد، ذلك أن القضاء على الجوع سيبقى دائما جزءا من القضاء على الفقر، في حين أن الهدف هو الأمن الغذائي الذي يتضمن بعدا بيئيا، وآخر صحيا، وثالثا اقتصاديا. وتعد هذه الأبعاد أكثر أهمية مقارنة بالقضاء على الجوع الذي يجب أن يربط بالهدف الأول.

وهذا من الأخطاء الشائعة في التعامل مع الهدف الثاني للتنمية المستدامة.

2000 بيــت نســائي أخضـــر في الســودان

لا يزال الفصل بين مجتمع النساء ومجتمع الرجال قائما في ريف السودان، حيث حوش النساء يعد منطقة محرمة على الرجال الأقربين، فما بالك بالأغراب. لذلك فإن «مقاربة دعم النساء للنساء» تعتبر صيغة ملائمة في مجال مكافحة الفقر بصورة عامة ووسط النساء بصورة خاصة، حيث تعمل على دمج النساء في المنظومة الاقتصادية.

تعد منطقة الفتح وغرب الحارات (الريف الجنوبي للخرطوم) من المناطق الفقيرة التي توطن فيها مهجرون بسبب الحروب، ولا تتوفر فيها الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء ومدارس ومستشفيات. نشطت الجمعيات الطوعية المدنية لسد الفجوة الحكومية من خلال عدد من المشاريع لزيادة دخل الأسرة ومن ضمنها، البيوت الخضراء. قامت منظمة «اللمسة» بالتعاون مع كرسي اليونسكو للمرأة للعلوم والتكنولوجيا وكلية الدراسات الزراعية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بإعداد مشروع «البيوت الخضراء».

الصـــــورة : كرسي اليونسكو للمرأة والعلـوم والتكنولوجيا

يقوم المشروع على التوأمة بين النساء المتعلمات والنساء الريفيات ليتم تبادل المعرفة العلمية والخبرات الحياتية. واشتمل البرنامج على خمسة محاور هي: التعليم، الصحة، البيئة (مياه، طاقة، البيوت الخضراء)، ريادة الأعمال، وبناء السلام. تبلور هذا التدخل في مشروع «البيوت الخضراء» حيث أن إدماج النساء في الزراعة الحديثة سيكون له أثر فعال في محاربة الفقر وسط النساء اللائي يمثلن الحلقة الأضعف في المجتمع الريفي.

الصـــــورة : كرسي اليونسكو للمرأة والعلـوم والتكنولوجيا

انطلق البرنامج بتمكين المرأة اقتصاديا بهدف إنتاج وتسويق الخضر والفاكهة، كما تم إشراكها في استصلاح الأراضي الزراعية المتاحة وتشجير الأحياء وخلق بيئة جاذبة وصحية وبالتالي تحويلها إلى شريك فاعل في الحياة والمجتمع. بدأ تنفيذ المشروع عام (2018) بتدريب النساء على زراعة الخضر والفاكهة وزراعة البيوت المحمية الصغيرة (الصوبا)، ثم زراعة النباتات الطبية والعطرية واستخلاص الزيوت الطبية والعطرية. كما تم تدريبهن على التصنيع الغذائي باستخدام الطاقة الشمسية وإعادة تدوير المخلفات الحيوانية.

الصـــــورة : كرسي اليونسكو للمرأة والعلـوم والتكنولوجيا

وقع تدريب 100 مدربة من المتخصصات في مجال الزراعة، فدربت كل واحدة منهن 20 امرأة على طرق الزراعة الحديثة في مساحة (2x2) متر داخل منزلها. تم هذا ضمن ثلاث مراحل تنفذ خلال عامين لتنتهي بالمرحلة الثالثة والأخيرة بالتسويق. بعد سنة على انطلاق المشروع، لوحظ تغير شكل المنطقة في الريف الجنوبي للعاصمة الخرطوم لجهة اخضرارها ببيوت النساء الخضراء وبزيادة دخلهن وانعكاس ذلك على معيشة أسرهن. سجل أيضا تطور ملحوظ يتعلق بالعلاقات بين النساء المتعلمات والنساء الأميات أو اللائي لم يكملن تعليمهن، فامتزج العلم مع الخبرة الميدانية، خاصة في مجال الزراعة، ما ساهم في تحقيق أهداف المشروع وهي تطوير النساء وتطوير الزراعة في آن. وفي جانب آخر، كان للتواصل بين النساء المتعلمات والريفيات أثر واضح في تغير مفاهيمهن عن التعليم عامة وتعليم المرأة بصورة خاصة.

هويدا سليم، صحفية - السودان

إضـــــاءة

عناصر نجاح هذا المشروع مركبة وتتمثل في اختيار مقاربة متناسبة مع الثقافة السائدة، وفي اختيار مدخل محدد هو الزراعة من أجل تحقيق أهداف مركبة وتحويلية، وهو ما ينسجم والمقصد الثالث في الهدف الذي ينص على «مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي التغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين (...)وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة..إلخ. كما أنه أوجد جسورا للتفاعل في قضية فعلية بين فئتين من النساء، وجمع بين متدخلين كثر (منظمة دولية – يونسكو)، وجمعيات محلية، والسكان، وجهات رسمية، والمؤسسات العلمية لاسيما الجامعات (كلية الزراعة، وجمعية الباحثات)، الأمر الذي يبرز الدور التنموي والتحويلي للعلم والمؤسسات العلمية، ويردم الهوة بين العمل الأكاديمي والعمل الميداني على الأرض. وتخدم هذه المبادرة، علاوة على أنها مشمولة بالهدف الخامس، المقصد الثالث من الهدف الثاني « مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، لا سيما النساء...». كما تتواءم والمقصد الثاني للهدف 12 «تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية».

تعـاونيـة زراعيـة لتصنيـع المونـة الريفيـة فـي لبنـان

تتصف بلدة عرسال اللبنانية التي تقع في البقاع الشمالي الشرقي على ارتفاع 1200م بمناخ شبه صحراوي، حيث لا تتعدى كمية المتساقطات 300 مم في السنة، وقد تصل إلى 500 مم في أعالي الجبال. تحيط البلدة مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية التي تلاصق الحدود السورية.

يعد قطاع المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) أو تربية الماشية، من أهم القطاعات في عرسال. يتداخل في هذا القطاع دور الرجل والمرأة، حيث غالبا ما يهتم الرجل بعملية إدارة القطيع في المراعي والوصول إلى الأسواق، في حين يقتصر دور المرأة في عملية تصنيع المنتج وتخزينه.

عرســـال

اشتهر اسم بلدة عرسال البقاعية على الحدود السورية في سلسلة الجبال الشرقية، لكونها شهدت معركة قاسية بين الجيش اللبناني ومجموعات مسلحة تنتمي إلى داعش وجبهة النصرة ربيع 2017، انتهت بهزيمتهم وانسحابهم من الجبال المحيطة بها. وعرسال بلدة بقاعية فقيرة يعيش سكانها على حرفة استخراج وتحضير أحجار البناء، ومواسم الكرز بشكل خاص. وتتميز البلدة بكونها احتضنت أعلى نسبية من اللاجئين السوريين في لبنان، بلغ حوالي 3 أضعاف عدد سكانها.

ومن ميزاتها، أن سيدة (ريما كرنبي) حصلت في ظل هذه الظروف الصعبة على أعلى نسبة أصوات في الانتخابات البلدية المحلية رغم الانطباع أن هذا المجتمع الريفي والفقر هو ذكوري، وهي اليوم نائبة رئيس البلدية.

الصـــورة : http://www.alnadim.com

سنة 2010، قام فريق من الخبراء بدراسة اقتصادية اجتماعية لتحسين سبل العيش الذكية مناخيا، خلصت إلى التركيز على أهمية قطاع المجترات الصغيرة، وحددت المعوقات التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة في دورة الإنتاج. إحدى الفرص الجيدة لإشراك المرأة وإظهار مهارتها الحرفية التي تعكس قدرة عالية من القيمة المضافة، تمثلت في العمل على تطوير حرفة حياكة السجاد القبلي (Tribal rugs) بأشكال تقليدية وعصرية، تترجم أفكار ورسائل إلى لوحات فنية. ويعتمد السجاد القبلي على صوف الماشية والتلوين الطبيعي اللذين يعتبران أساس تحديد جودته وبالتالي إعطائه القدرة التنافسية التي تساعده على التميز في الأسواق المحلية والخارجية.

بدأ العمل سنة 2011 مع عدد من النساء المقيمات في البلدة، واللواتي شكلن قبل فترة قصيرة من الزمن، جمعية تعاونية زراعية تعنى بتصنيع المونة الريفية. وتمثلت المعوقات التي كانت تعترض تطور الحرفة، في ضعف القدرات التقنية للنساء، وعدم قدرة الجمعية التعاونية على الاستثمار الجماعي لتحديث الحرفة، وصعوبة التسويق لوجود منافسة عالية في الأسواق اللبنانية. تم تدريب النساء مدة سنتين لزيادة قدراتهن على إنتاج قيمة مضافة، وتم التواصل مع القطاع الخاص الذي اهتم

بتطوير المنتج للتماشي مع متطلبات الأسواق. وضعت آلية تعاون واضحة تمنع الاحتكار وتقسم الأرباح بطريقة عادلة، حيث وقع تحديد سعر ثابت للمتر المربع وسعر غير ثابت للإبداع الذي يخصص معظمه للمرأة العاملة ونسبة محدودة للتسويق للقطاع الخاص. شاركت النساء في عدد كبير من المعارض، وبعد مضي 6 سنوات أصبح لديهن استدامة اقتصادية مضمونة تقوم على العرض، الطلب، الابتكار، والمخاطرة في سلسلة تعاون مدرجة ضمن نظام السوق. تخطط الجمعية الآن لإضافة عضوات جديدات وتدريبهن ليتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة بالنوعية المطلوبة، يتوقع أن يصل عددهن إلى 30.

الياس غضبان، مستشار إقليمي بالإسكوا - لبنان

إضـــــاءة

تظهر هذه المبادرة كيف يمكن من خلال تحديد الفرص بطريقة مهنية والعمل على تنمية القدرات البشرية وبناء التعاون الاقتصادي العادل بين مختلف الفاعلين في سلاسل القيمة الإنتاجية، أن تقوم بدمج فئة معينة من المجتمع في سبل عيش ذكية مناخيا تحتوي على قيمة مضافة ولديها القدرة على الصمود مع تقلبات الأسواق ومعوقات الإنتاج. ويوضح هذا المثل الذي أخذ فترة من الزمن لا يستهان بها مع تحديات جمة، كيف تتلاقى عناصر النجاح لخلق بيئة عمل عادلة وتشاركية تظهر اندماج الجنسين، ووصل الريف مع المدينة، وتطعيم الفرص الاقتصادية التقليدية بالابتكار والجودة، في مجتمع زراعي في منطقة جافة. وتنسجم هذه المبادرة، مع المقصد الثالث من الهدف الثاني «مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، لا سيما النساء...»، والمقصد الثاني من الهدف 12 «تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية».

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

3 الصحة الجيدة والرفاه

الصـــــورة : الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم العالم العربي

الصـــــورة : الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم العالم العربي

حقـائق و أرقـــام

دوليا*	عربيا
صحة الطفل • انخفض عدد الوفيات اليومية للأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم بمقدار 17.000 حالة منذ عام 1990، إلا أن 5 ملايين طفل يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة. • منذ عام 2000، ساعدت لقاحات الحصبة على خفض عدد الوفيات بما يقرب من 15.6 مليون حالة. • على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي في الحد من وفيات الأطفال، تتزايد نسبة وفيات الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، اللتين تمثل أربعة من كل خمسة أطفال يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة. • احتمالات وفاة الأطفال الذين يولدون في براثن الفقر تكاد تكون ضعفي أولئك الذين يولدون لأسر أثرى. • للأطفال المولودين لأمهات متعلمات — بمن فيهن الأمهات الحاصلات على المرحلة الابتدائية وحسب — فرص أكبر في البقاء على قيد الحياة من أطفال الأمهات غير المتعلمات.	• في المنطقة العربية ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، (وهو مؤشر يُجمِل الأحوال الصحية)، من 58.5 سنة في عام 1980 إلى 70.6 سنة في عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت وفيات الأطفال في المنطقة العربية بشكل ملحوظ من 131 لكل 1000 ولادة حية في عام 1980 إلى 36.8 لكل 1000 في عام 2015[1]. • كانت أكبر نسبة لوفيات الأمهات على مستوى الوطن العربي في الصومال وموريتانيا (وصلت إلى 732.602 حالة لكل 100000 مولود حي)، تليها اليمن وجزر القمر (385.335 حالة لكل 100000 مولود حي)، ثم دولتي السودان وجيبوتي (331.229 حالة لكل 100000 مولود حي)، بينما كان أقل مستوى للمعدل في كل من الكويت والإمارات (6.4 حالة لكل 100000 مولود حي).

1. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html

صحـــة الأم

- انخفضت وفيات الأمهات بنسبة 37% منذ عام 2000.
- انخفض معدل وفيات الأمهات بنحو الثلثين في شرق آسيا، وفي شمال أفريقيا وجنوب آسيا.
- لم تزل نسبة الوفيات النفاسية – وفيات الأمهات بسبب الولادة – أعلى بـ14 مرة في الأقاليم النامية عنها في الأقاليم المتقدمة.
- يتلقى مزيد من النساء رعاية ما قبل الولادة. وارتفعت نسبة تقديم تلك النوع من الرعاية من 65% في عام 1990 إلى 83% في عام 2012 بالمناطق النامية.
- نصف نساء الأقاليم النامية يتلقين الرعاية الصحية الموصى بها التي يحتجن إليها.
- انخفض معدل الولادات في أوساط المراهقات في معظم الأقاليم النامية، إلا أن التقدم تباطئ.

الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

- في عام 2017، كان هناك 36.9 مليون شخص مصابا بالإيدز.
- أمكن لـ21.7 مليون فرد الحصول على علاجات منقذة للأنفس من فيروس الإيدز في 2017.
- أصيب 1.8 مليون شخص جديد بالإيدز في عام 2017.
- مات 35.4 مليون شخص من أمراض ذات صلة بالإيدز من ظهور الوباء
- السل هو السبب الرئيسي للوفاة بين المصابين بالإيدز، حيث يتسبب في واحدة من كل ثلاث حالات وفاة في أوساطهم.
- الإيدز هو الآن السبب الرئيسي للوفاة بين الأفارقة في سن المراهقة (الفئة العمرية 10 – 19سنة)، كما أنه يأتي في المرتبة الثانية في أسباب الوفاة في أوساط المنتمين لتلك الفئة العمرية على الصعيد العالمي.
- انخفض عدد الوفيات بسبب الملاريا بين عامي 2000 و2015 بما يقرب من 6.2 مليون حالة، وخاصة بين الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء. وانخفض معدل انتشار الملاريا على الصعيد العالمي بمقدار 37%، فيما انخفض معدل الوفيات بنسة 58% على الصعيد العالمي كذلك.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health/

- يعد سرطان الثدي المرض الأكثر انتشارا في الوطن العربي بين أنواع السرطانات الأخرى بين النساء، حيث تشكل الإصابة بمرض سرطان الثدي بين النساء في المنطقة، ثلث الإصابات بجميع أنواع السرطان في الدول العربية. وعلى سبيل المثال، وبحسب إحصائيات وزارة الصحة السعودية، فقد بلغت نسبة الإصابة بسرطان الثدي في السعودية 20% تقريبا من مجموع الإصابات بمرض السرطان، في حين بلغت هذه النسبة 31% في قطر، وفي البحرين بلغت 46%[2].

2. المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: دراسة استرشادية، منظمة المرأة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

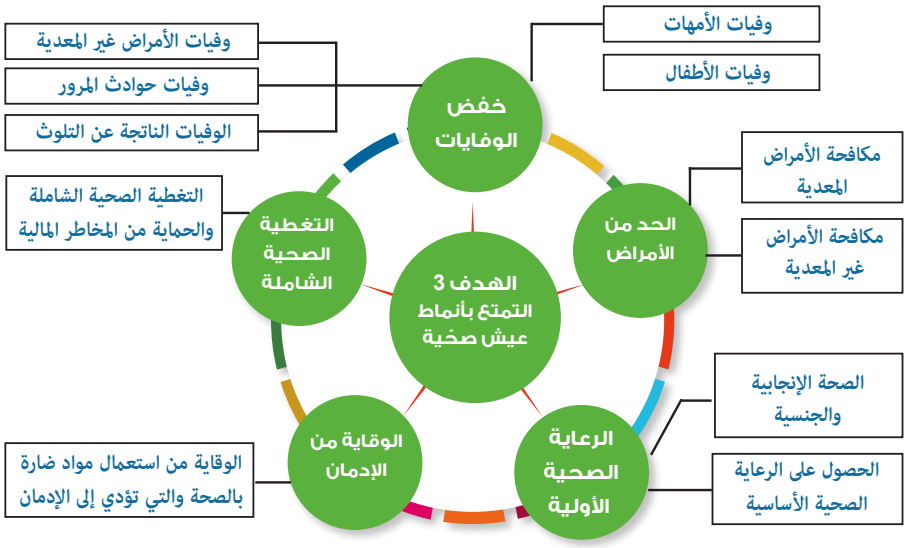

الصحة في السياسات الوطنية

كما في الأهداف الأخرى، لا بد من تكييف وطني للمقاصد الصحية بما يتناسب مع خصائص البلد وأولوياته. وبشكل عام، فإن الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وزيادة العرض والكادر البشري هو الأولوية في الدول العربية الأقل نموا، حيث المطلب تحسين التغطية وخفض مؤشرات الوفيات ومعدلات الإصابة بالمرض. ويختلف الأمر نوعيا في بلدان أخرى، حيث الأولوية لنوعية الخدمات وردم الفجوات الاجتماعية والمناطقية في توفيرها، أو أن ثمة مشكلة كبيرة في كلفة الرعاية الصحية، لاسيما حيث يسيطر القطاع الخاص على القطاع الصحي. وثمة تفاوت آخر مرتبط بالتركيب العمري لكل مجتمع، وبالسياسات، لاسيما التوازن بين دور القطاع الخاص والقطاع العام، والتوازن بين المقاربة الوقائية والمقاربة العلاجية حيث الأولوية للاستشفاء.

وفي كل الحالات، توجد نقاط مشتركة لا بد من لحظها وهي في أساس الهدف الثالث : الانتقال من المفهوم الطبي ومؤشرات المرض إلى مؤشرات الصحة، بما في ذلك الصحة النفسية التي تهمل غالبا، والاهتمام بنمط الحياة والتغذية وكل ما يقي من الوقوع في المرض، والاهتمام أكثر بالمستوى الوقائي والرعاية الصحية الأولية واستباق الحاجة إلى العلاج، وإعطاء الأهمية اللازمة للحق في الصحة وفي الحصول على تأمين صحي على امتداد دورة الحياة. وأخيرا الاهتمام الملائم بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التي غالبا ما تهمل أو تجتزأ لكونها مرتبطة بالنساء والفتيات أو بقضايا تعتبر ذات طبيعة ثقافية حيث نجد مقاومة أكبر لاحترامها والالتزام بمتطلباتها.

الهـــدف 3

يتضمن هذا الهدف 9 مقاصد نتيجة، و4 مقاصد سياسات.
غطت مقاصد النتيجة 5 محاور هي خفض الوفيات، والحد من الأمراض، والرعاية الصحية الأولية، والوقاية من الإدمان، والتغطية الصحية الشاملة. وفي مقاصد السياسات، هناك نقطتان هامتان على المستوى الدولي: مسألة توفير الأدوية للجميع ومراجعة قوانين الملكية الفكرية في الدواء؛ واستبقاء الكوادر الطبية في الدول النامية.

تطور التعامل مع الصحة من ثلاثة أهداف مباشرة في أهداف الألفية، تتعلق بوفيات الأطفال وصحة الأمهات ووباء الايدز والأمراض المعدية، إلى دمجها في أهداف التنمية المستدامة في هدف واحد مركب، احتفظ بالأهداف السابقة بما هي مقاصد. وتمت إضافة مقاصد جديدة تتجاوز مؤشرات الوفيات والمرض، إلى مؤشرات تتعلق بالوقاية والانتقال من المنظور الطبي الضيق إلى بناء هدف يجمع بين الصحة والاجتماع والبيئة في مقاصده، وتمت صياغته من منظور الحقوق.

بهذا المعنى، فإن المقصد الثامن الذي ينص على توفير التغطية الصحية الشاملة للجميع، هو تغيير أساسي من منظور الحقوق والتلاقي مع توفير الحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر واللامساواة. كما أنه توسع، بحيث بات يشمل احتمالات المرض والوقاية والحقوق الصحية في مجمل البلدان مهما كان مستواها التنموي، بالإضافة إلى لحظه الأمراض ذات العلاقة بالبيئة والتلوث الكيميائي وغيره، الذي له صلاحية في الدول التي تعاني من الحروب. وفي ما يتعلق بالمقصد الخاص بضحايا حوادث السير، فثمة اجتهاد بأنه يعبر عن مشاكل السلامة المرورية والأمان أكثر من الصحة. وهذا من الأخطاء الشائعة في التعامل مع الهدف الثالث للتنمية المستدامة.

امرأة تقود اختبار الإيدز في جيبوتي : دون محرمات أو وصمة عار

عرفت جيبوتي سنة 2010، إنشاء أول شبكة للمتعايشين مع مرض فقدان المناعة المكتسبة «الإيدز» تضم 6 جمعيات وتترأسها امرأة، في رسالة واضحة لكسر وصمة العار وفرض واقع «مرض منسي» على حد تعبير صحفي جيبوتي، في مقال له نشر سنة 2016.

أطلقت رئيسة الشبكة، السيدة إسنونو فرح في ذات المقال، صيحة فزع لتحريك الصفوف وللتنبيه إلى خطورة ما يتعرض له المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من إقصاء ومن تهميش ووصمة عار تلاحقهم في المجتمع الجيبوتي. كما أوضحت أنه لا يمكن المواصلة على هذه الحال ودعت إلى التحرك وضرورة توعية وتثقيف المجتمع حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن التعايش معهم مثل أن تأكل وتشرب وتعمل، لا يسبب خطورة على صحتهم. كما أن الاستثمار في الوقاية من هذا المرض يعد من أهم ما يمكن أن تذهب إليه الحكومة الجيبوتية مستقبلا، مع مرافقة أفضل وأكبر للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خصوصا ذوي الحاجة الماسة للرعاية منهم. كما دعت إلى أن يكون صوت السياسة أعلى للانفتاح أكثر وأكثر حول مثل هذه المواضيع، والتي تعتبر من المواضيع المسكوت عنها في المجتمع الجيبوتي، وأن تكون أبوابهم مفتوحة أيضا لسماع المظالم المشروعة.

إحصاءات الإيدز في جيبوتي

حسب بيانات منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الايدز، بلغ إجمالي حاملي فيروس نقص المناعة المكتسبة والمصابون بمرض الإيدز عام 2017 في جيبوتي، 9100 إصابة، من أصلهم 8300 من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة. ويبلغ عدد النساء البالغات 4800 مقابل 3500 من الرجال. وتبلغ النسبة المائوية لحاملي الفيروس والمصابين بالمرض 1.3 % من إجمالي السكان من عمر 15 إلى 49، وهي 1.5 % للنساء مقابل 1.1 % للرجال.

https://www.unaids.org/fr/regionscountries/countries/djibouti
https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=dj&v=٣٢&l=fr

الصـــــورة : Stand Up

وفي سنة 2017، أطلقت شبكة الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، حملة ترويجية لإجراء فحص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في بيئة تفتقر إلى سبل العلاج ونقص الخدمات الصحية المتكاملة وإطار قانوني يعاقب أفعال الجنسية المثلية بالإعدام في بعض من أجزاء البلاد*.

الإطلاق كان من مجلس النواب الجيبوتي، في رسالة واضحة من الطرفين (مجتمع مدني وسلطة تشريعية) للمضي قدما في القضاء على انتشار هذه الآفة في صفوف النساء والرجال، الصغار والكبار.

* https://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=76117

الصـــــورة : Stand Up

الهدف كان محددا في ظل نقص وصول فئة كبرى إلى العلاج المتكامل، وتخوف المجتمع ومؤسساته من حاملي الفيروس، هو رفع وعي الناس بحالات المتعايشين التي لا تشكل خطرا عليهم، وأيضا توعية مختلف الشرائح بضرورة إجراء الاختبار اللازم. فاستنادا إلى حقيقة وجود أشخاص مصابين بالفيروس، ممن هم ليسوا على دراية بمدى إصابتهم به وبالتالي عدم استفادتهم من العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات، على الرغم من مجانيته للجميع في جيبوتي، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين، صممت الحملة.

نجحت شبكة الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز إلى عقد تحالفات مع وزارة الصحة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومجلس النواب الجيبوتي من أجل اختبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبذلك، وضعت الشبكة نفسها في مواجهة تحدي عدم الإقبال على اختبار فيروس نقص المناعة البشرية، وتوفير المعلومات المتعلقة به، ومواجهة وصمة العار والتمييز ضد المصابين في ذات الوقت. وقامت للغرض بتوقيع اتفاقية شراكة بينها وبين ممثلين عن بلديتي بولاوس وبلبالة في تشريك للسلطات المحلية، الأقرب إلى الناس في مجهودات التوعية.

ولئن نجحت الشبكة في لعب دور ريادي، الأمر الذي جعل "غلوبل فاند" يعتمدها شاهدة على توقيع عقد دعم بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جويلية/يوليو 2018 ديسمبر/كانون الأول 2021)، وقدره 5 ملايين دولارا، لمجابهة مرضي الأيدز والسل، إلا أن مشاكل حوكمة داخلية، انطلقت بوادرها مؤخرا، ومن الممكن أن تكبد التحالف مشاكل داخلية تحيده عن الهدف الذي أنشأ من أجله.

اعتـــدال مجبـــري، مركز «كوثر»،
عن مصدر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجيبوتي وبحث عبر الانترنت

إضـــــاءة

يلعب التعاون الدولي والدعم الذي تقدمه منظمات الأمم المتحدة دورا حاسما في نجاح محاصرة مرض الايدز، لاسيما في الدول الأقل نموا، نظرا إلى الكلفة العالية للعلاج. من ناحية أخرى، فإن منظمات المجتمع المدني تلعب أيضا دورا كبيرا بالاستناد إلى هذه الشراكة، وكذلك المتعايشين مع فيروس نقص المناعة المكتسبة. فهي الفاعل الأكثر قدرة على اختراق جدار الوعي ومعالجة الوصمة المقترنة بحاملي الفيروس، لاسيما النساء اللواتي يتعرضن للإصابة بنسب أعلى من الرجال. ونجاح المبادرة في حالة جيبوتي مستند أيضا إلى هذا التعاون الدولي والدور النشيط الذي تلعبه النساء الحاملات للفيروس والجمعيات في التوعية وتغيير السلوكيات والنجاح في محاصرة الوباء. وتنسجم المبادرة والمقصدين الثالث والثامن «وضع حد لوباء الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض التي تنقلها المياه وغيرها من الأمراض المعدية» و « تعزيز قدرة جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية، على الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية».

في الكويت ديناميكية شاملة للصحة النفسية

أعادت التعديلات التي أقرها مجلس الأمة الكويتي من أواخر الستينيات إلى أواخر الثمانينيات، تشكيل منظمات المجتمع المدني في الكويت. فحظر بموجبها جميع أشكال الأنشطة السياسية على هذه المنظمات المسجلة، وإلا يحق لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حل مجلس إدارة أي منظمة أو جمعية (القانون 24، 1962). كما نص تعديل آخر على حظر غير الكويتيين من إنشاء منظمات مجتمع مدني جديدة، وانخراطهم في المجتمعات المدنية التي أنشأها مواطنون كويتيون.

أدى ذلك إلى نشوء جماعات المجتمع المدني غير الرسمية وغير المسجلة، مثل «منظمة الخط الإنساني»، التي تأسست عام 2012، بهدف تعزيز حقوق الإنسان الكونية والدفاع عنها. أعضاؤها المؤسسون هم أعضاء سابقون في جمعية حقوق الإنسان الكويتية.

قادت منظمة الخط الإنساني جهدا كبيرا ولعبت دورا رئيسيا في إصدار قانون الصحة النفسية. وهو قانون يهدف إلى حماية المريض النفسي وتقديم مجموعة من الضمانات لمرتادي مراكز الصحة النفسية كتنظيم الدخول الطوعي والإلزامي والحق في اختيار خطة العلاج وغيرها من الحقوق، من خلال حملات وبرامج قامت بها.

أرقـــــام

استقبلت العيادات الخارجية لمركز الكويت للصحة النفسية 32 ألف مريض ومتردد عام 2016، بينهم 7512 يعانون من فصام الشخصية، و4636 من مرض ثنائي القطب، و3724 مريض اكتئاب، علاوة على تسجيل 2716 إصابة جديدة بأمراض نفسية. كما أن الكويت يعتبر من البلدان التي ترتفع فيها نسب الانتحار إذ سجلت 78 حالة انتحار عام 2017، بينهم 9 مواطنين و2 من البدون، والآخرون من غير الكويتيين مع غلبة كبيرة للعمال الوافدين (41 هنديًا، و6 نيباليين، و5 بنغاليين، و5 فلبينيين، و3 سيلانيين...)، وأكثر من 65 % هم من الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين 19و40 عامًا.

المصدر : تصريح نائب مركز الكويت للصحة النفسية لصحيفة القبس، 30 يوليو 2017

الصـــورة : Stand Up

وقد قامت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بتخصيص فقرة عن الصحة النفسية في تقريرها المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة للدورة 68 (2017) مشيرة إلى «غياب تشريع وطني يختص بالصحة النفسية (...) ووجود مجموعة من القرارات الإدارية غير الكافية لحماية وتنظيم شؤون المصابين وخاصة الفئات الأكثر عرضة للاضطهاد مثل المرأة والطفل والعمالة بنظام الكفيل، فغالبية الشكاوى التي ترد إلى الجمعية ضحاياها نساء وقع عليهن عنف من ذويهن».

وكان التحرك على مستويات عدة: مقترحات نصوص القوانين، التشبيك، التحالفات، المناصرة والحملات على غرار حملتي «اسمح لي» و«تقبل». شكلت حملة «تقبل» نقطة مفصلية في الوصول إلى سن القانون. فقد مهدت للرفع من مستوى الوعي بالصحة النفسية، ونجحت في إرساء تعاون مع وزارة التعليم لتنظيم زيارات إلى المدارس الخاصة والعامة على حد سواء، لنشر الوعي بالصحة النفسية وتحدي وصمة العار المتعلقة بقضايا الصحة النفسية، إلا أن وزارة الداخلية والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبت الانخراط في هذا المسار بسبب أن المنظمة ليست جهة رسمية. وعلى مستوى مجلس الأمة، لم تتجاوز

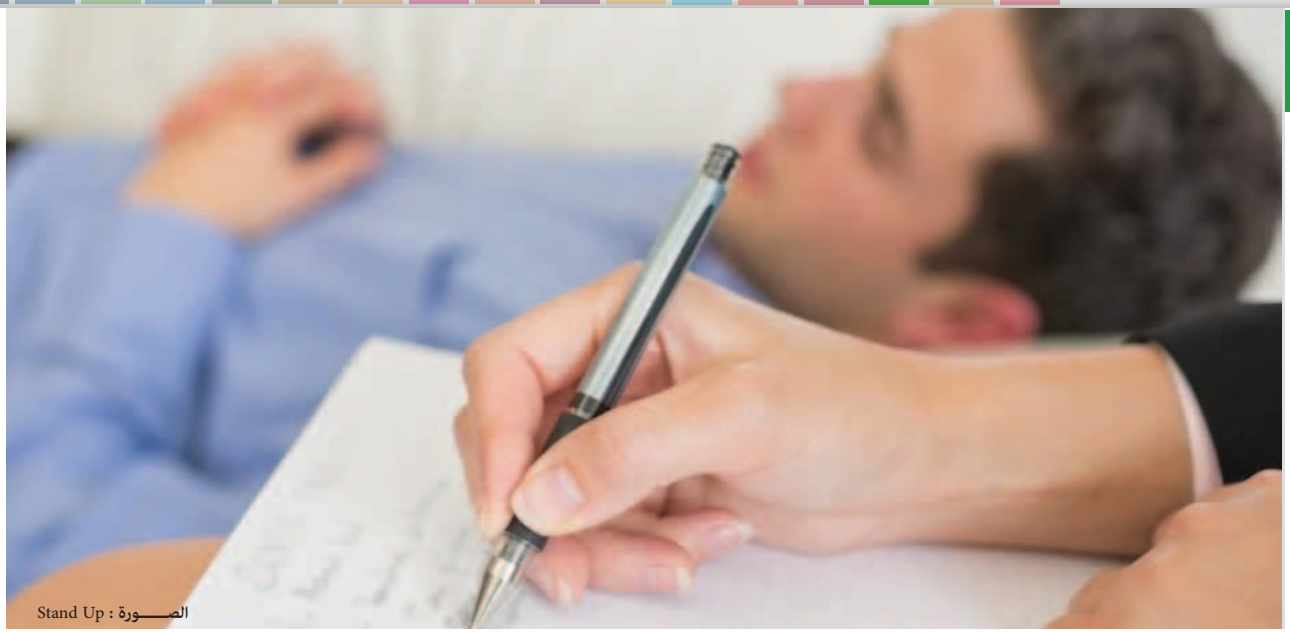

الصـــــورة : Stand Up

المسألة في بادئ الأمر، مجرد مناقشة اللجنة البرلمانية لقانون الصحة النفسية 2013. وانتظر القائمون على حملة التغيير حتى سنة 2016، أي بعد الانتخابات التي أسفرت عن برلمان متنوع وجديد، ما أفرز ديناميكية سياسية مختلفة استغلتها منظمة الخط الإنساني لمناصرة القانون لدى النواب الجدد. بدأ النواب الجدد باقتراح التشريعات والسياسات والتعديلات، حتى أواخر عام 2017، أين قدمت الحكومة مشروع قانون الصحة النفسية الذي كان مختلفا تماما مقارنة بالتشريع المقترح سابقا في البرلمان السابق. دعي إلى النقاش داخل مجلس الأمة فريق من الاستشاريين والموظفين ومن ضمنهم ممثل عن وزارة الصحة والجمعية الطبية الكويتية (المجتمع المدني المسجل). وهو ما شكل منعرجا في تعديل المقترح، ذلك أن منظمة الخط الإنساني سبق وأن تعاونت مع هؤلاء الأطباء لصياغة النسخة النهائية من قانون الصحة النفسية المقدم.

فتح هذا التعاون قناة اتصال جديدة أدت إلى دعوة منظمة الخط الإنساني وحملتي «اسمح لي» و«تقبل» إلى الانضمام إلى طاولة النقاش. وتوسعت بالتالي مشاركة منظمات المجتمع المدني، ذلك أن منظمة الخط الإنساني سعت في تحركها إلى خلق تحالفات مع من سبق ذكرها من المنظمات. نجح التعاون بين منظمات المجتمع المدني الرسمي وغير الرسمي في الضغط على النواب وصانعي القرار خلال الجلسات البرلمانية وخلال جلسات التصويت، مما جعلهم يقرون بأهمية دورهم من خلال ذكر أسمائهم والاعتراف المباشر بمساهمتهم في عملية صياغة التشريعات. وعد نص قانون رقم 14 لسنة 2019 في شأن الصحة النفسية، نقلة نوعية في مجال حقوق الإنسان في الكويت ويوما تاريخيا حسب ما ورد في تصريحات المختصين.

تجربة قام بتوثيقها ومدنا بها مشكورا،
معهد عصام فارس - لبنان، بتصرف (تمت إضافة البيانات حول المرأة)

إضـــــاءة

يمثل هذا التعاون بين مجلس الأمة والمجتمع المدني الرسمي وغير الرسمي منعرجا هاما وتحولا ديناميكيا على مستوى الشراكة الثلاثية. وتمكنت المجموعة المتنوعة من المشاركين، بما في ذلك النواب والاستشاريين والأطباء من إعادة صياغة مواد التشريع المقترح بشفافية أكبر. وتكون بذلك قد فتحت نافذة جديدة سياسية على جمعيات المجتمع المدني غير الرسمي حيث تمكنت، ولأول مرة منظمة الخط الإنساني بأن يكون لها صوت سياسي كمجتمع مدني غير رسمي في المجتمع الكويتي. وتندرج المبادرة في إطار تفعيل المقصد الرابع «تقليل الوفيات المبكرة بمقدار الثلث بسبب الأمراض غير المعدية من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة العقلية والرفاه».

#أنـا أقـرر... # في لبنان و#القـرار قـراري# في السـودان

«أنـا أقـرر... تنظيم أسرتي»

عبر "راديو البلد"، أطلقت الجمعية اللبنانية لصحة الأسرة "سلامة" يوم 08 مايو 2017 حملتها الوطنية «أنا أقرر... تنظيم أسرتي»، من أجل تحقيق المساواة في الحصول على وسائل منع الحمل وخدمات تنظيم الأسرة للنساء والفتيات، لاحتفالية العالمية للرؤية 2020 للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

وجهت الجمعية ثلاث رسائل إعلامية رئيسية هي «أنا أقرر تنظيم أسرتي»، «أنا أقرر استخدام وسائل تنظيم الأسرة»، و «أنا أقرر حماية صحتي الجنسية والإنجابية»، ونجحت الحملة في الوصول إلى 1.350.000 شخصا من خلال التغطية الإعلامية و216.855 شخصا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

أرقـــام

اندرجت الحملتان في إطار الاحتفالية العالمية بالرؤية 2020 للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، التي أطلقها الاتحاد في يوم 8 مايو/ماي 2017، بهدف تحقيق المساواة في الحصول على وسائل وخدمات تنظيم الأسرة للنساء والفتيات في كل مكان في العالم وترنو إلى تخفيض احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة بـ50 % بحلول سنة 2020.

ارتكزت الحملة في بعدها الإقليمي على برامج ورسائل إيجابية للتوعية والتثقيف قامت بتنفيذها الجمعيات الأعضاء بالاتحاد، وصممت من أجل تحقيق هدفين أساسيين ضمن رؤية 2020 للاتحاد وهما :

- **زيادة فرص الحصول على الحقوق والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية لسد فجوة الفوارق العليا والدنيا في الثروة بنسبة 50 % بحلول عام 2020.**
- **تخفيض بما لا يقل عن 50 % من احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة مع حلول العام 2020.**

أطلقت الحملة عبر أثير "راديو البلد" في برنامج «صباح البلد»، ووجهت الجمعية الرسائل الإيجابية الثلاث حول الصحة الإنجابية والجنسية وتنظيم الأسرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمحطات التلفزيونية مثل تلفزيون لبنان وتلفزيون OTV وتلفزيون MTV وتلفزيون Charity TV وإذاعة صوت المدى. كما أصدرت جمعية «سلامة» كتيبا حول وسائل تنظيم الأسرة باللغتين العربية والإنجليزية، تم توزيعه للشركاء ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. وأطلقت الجمعية شريطا قصيرا بعنوان #أنا_أقرر ... تنظيم أسرتي# للتوعية حول وسائل تنظيم الأسرة والأفكار الخاطئة حول هذا الموضوع، هذا عدا الندوات وورش العمل المنعقدة في إطار الحملة والتي حشدت جميع الفاعلين والعاملين الحكوميين وغير الحكوميين في المجال.

«القـــرار قـــراري»

وفي السودان، أطلقت جمعية تنظيم الأسرة السودانية حملة مماثلة تحت شعار «القرار قراري». واعتمدت الجمعية 15 رسالة إيجابية استهدفت أكثر من مليون مستفيد ومستفيدة من خلال أربعة محاور رئيسية هي «منافذ تقديم خدمات الصحة الإنجابية» و«الشباب» و«الشركاء» و«الإعلام».

وزعت الجمعية مطويات وملصقات رسائل إلكترونية، ومحامل اتصالية أخرى، وعقدت جلسات للتوعية داخل مراكز تقديم الخدمة المباشرة وغير المباشرة، وانتظمت ورش عمل بالجامعات بمشاركة أساتذة الجامعات والمعاهد العليا، وجلسات لرفع وعي المجتمع، ولقاءات مع الشركاء لتحديد أدوارهم في إنزال أهداف الحملة للقواعد. كما نظمت فروع الجمعية معارض وأيام صحية علاجية مفتوحة بالمراكز المتكاملة وعبر العيادات المتنقلة والعيادات الميدانية خاصة بمعسكرات النازحين بكل

الصـــور : الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم العالم العربي

من نيالا والفاشر. وكانت هنالك اجتماعات مناصرة بمشاركة القيادات ومتخذي القرارات حيث انعقدت لقاءات توعوية على مستوى إحدى عشر فرعا لتعريف القياديين بأهداف الحملة.

أدى ذلك إلى تفاعل المجتمع السوداني تجاه تلك القضايا والاهتمام بها من قبل أهل الفكر والثقافة والفنون، وشكل ذلك حدثا تناقلته كافة وسائل الإعلام عبر أيام مفتوحة بالإذاعات وحوارات بالصحف ولقاءات بالتلفزيون والقنوات المختلفة ذات المشاهدة العالية وبالإذاعات المحلية وجميع مواقع التواصل الاجتماعي. ومن النجاحات التي حققتها الحملة رعاية والي ولاية شمال كردفان للحملة ومشاركته وكل من وزراء الصحة ووزراء الرعاية الاجتماعية بالولايات ومعتمد الفاشر ومعتمد أم روابة في كافة أنشطة الحملة حاملين شعارات ورسائل «القرار قراري» ومقدمين الدعم والمساندة الإيجابية للجمعية. كما استقطبت الحملة أيضا عددا كبيرا من المشاهير في مجال الرياضة.

عن مقالين في ملحق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم العالم العربي (نشرية عدد65، جوان/يونيو2017)

إضـــــاءة

من شروط نجاح حملات التوعية التي تخاطب الجمهور الواسع، الرسالة الواضحة واللغة البسيطة التي تخاطب الجمهور المستهدف، واستخدام الوسائط الإعلامية المناسبة، وأن تكون القضية حقيقية وتهم الناس في حياتهم اليومية. وبشكل عام فإن هذه الشروط كانت متوفرة في تجربتي لبنان والسودان، إلا أن تحقيق الأثر المطلوب في تغيير المواقف والسلوكيات، يتطلب استمرار الحملة لفترة كافية كي تحدث مثل هذا الأثر. وتنسجم الحملة والمقصدين السابع والثامن للهدف «ضمان وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية، الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة» و «(...) الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة».

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الصـــــورة : https://www.parents.com

الصـــــورة : https://www.agorapb.com.br/2018/02/sume-prefeito-fecha-escola-rural-em.html

حقـائق و أرقـــام

دوليا*

- بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الإبتدائي في البلدان النامية 91 في المائة، لكن 57 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي ما زالوا خارج المدارس.
- يعيش أكثر من نصف الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- يعيش حوالي 50 في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة في سن الدراسة الإبتدائية في المناطق المتأثرة بالنزاع.
- يفتقر 617 مليون شاب حول العالم إلى مهارات الرياضيات ومحو الأمية الوظيفية.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/

عربيا

- أحرزت المنطقة العربية تقدما جيدا فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس. وما بين عام 2000 وعام 2014 ارتفعت معدلات الالتحاق الإجمالية من 15.5 في المائة إلى 27 في المائة، في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، ومن 90.78 في المائة إلى 99.75 في المائة، في المرحلة الابتدائية، ومن 61.07 في المائة إلى 73.01 في المائة في المرحلة الثانوية، ومن 18.6 في المائة إلى 28.9 في المائة على مستوى التعليم العالي.
- في عام 2013، كانت نسبة التحاق الفتيات الإجمالية في التعليم العالي (28.2 في المائة) أعلى من نسبة التحاق الفتيان (26.8 في المائة) في البلدان العربية. وسجلت أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في عام 2014 في المملكة العربية السعودية (59.9 في المائة) تليها البحرين (56.5 في المائة). وكانت معدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم الإبتدائي أعلى بكثير، حيث بلغت 96.1 في المائة للفتيات و103.2 في المائة للبنين في عام 2013.

- أدى تزايد الصراعات المسلحة وحالات الطوارئ في عدة بلدان في المنطقة، وما صاحبها من زيادة كبيرة في معدلات الفقر، إلى زيادة كبيرة في أعداد الأطفال خارج المدارس. فاليوم يظل نصف الأطفال في سن المدرسة في سوريا محرومين من الدراسة -ويقدر عددهم بحوالي 2.1 مليون طفل داخل سوريا 700 ألف طفل سوري لاجئ في الدول المجاورة[1].

- في عام 2014، التحق ثلثا الأطفال في جميع أنحاء العالم بالتعليم قبل الابتدائي، في حين حظي نصف الأطفال فقط بفرصة مماثلة في الوطن العربي، بمعدل متوسط 55.3 %. أيضا هناك تباين كبير بين دول الوطن العربي في هذا الإطار، ففي الوقت الذي تحقق فيه بعض الدول نسب مشاركة مرتفعة، كالإمارات 99% وقطر 90% ولبنان 93 %، نجد نسبا متدنية في دول أخرى، مثل اليمن 4% وجيبوتي 7% والمملكة العربية السعودية 14 %. وبالنظر إلى المتوسط العالمي للعام 2017، يتضح أن 8 دول عربية فقط من إجمالي 22 دولة تخطت هذا المتوسط (وهو 67 %)، ويظل نحو ثلثي الوطن العربي أقل من المتوسط العالمي.

- النسبة الأكبر من الأطفال خارج المدرسة في سن التعليم هم من الفتيات، فنجد أن نحو 58% من الأطفال العرب خارج المدرسة في سن التعليم، هم من الفتيات في الفئة العمرية للتعليم الإبتدائي.

- تسجل فجوة في المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم، فرغم أن دولا مثل مصر، وعمان، وفلسطين، وقطر، والسعودية، تتقارب فيها نسب الالتحاق بين الجنسين بالتعليم المنظم قبل المرحلة الإبتدائية، لكن تظل هناك فجوات واضحة في الجزائر 91.6% للذكور، و 86.2% للإناث، وفي جزر القمر 55.6% للذكور، و41.5% للإناث. وفي المغرب 77% للذكور، و67.3% للإناث[2].

- تبلغ نسبة الأمية بين النساء كبيرات السن 74% في البلدان العربية عام 2015، مقابل 44.5% للرجال. وتستمر هذه الفجوة في السنوات القادمة رغم انخفاض النسبة بسبب توسع التعليم في البلدان العربية، حيث يتوقع أن تبلغ 25% لدى الرجال كبار السن و50% لدى النساء عام 2030. من ناحية أخرى، يسجل ارتفاع في نسبة النساء كبيرات السن الحاصلات على تعليم ثانوي وما فوق من 12% عام 2015 إلى 29% عام 2030، مقابل نسبة 30% و50% للرجال. ويتوقع أن تتقلص الفجوات بسبب تعميم التعليم والالتحاق المزايد للنساء في الأجيال الحالية في مختلف مراحل التعليم، بما في ذلك الجامعي في كل الدول العربية[3].

1. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html
2. المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: دراسة استرشادية، منظمة المرأة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf
3. تقرير تنمية المرأة العربية السابع : «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث وبرنامج الخليج العربي للتنمية، 2017.

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

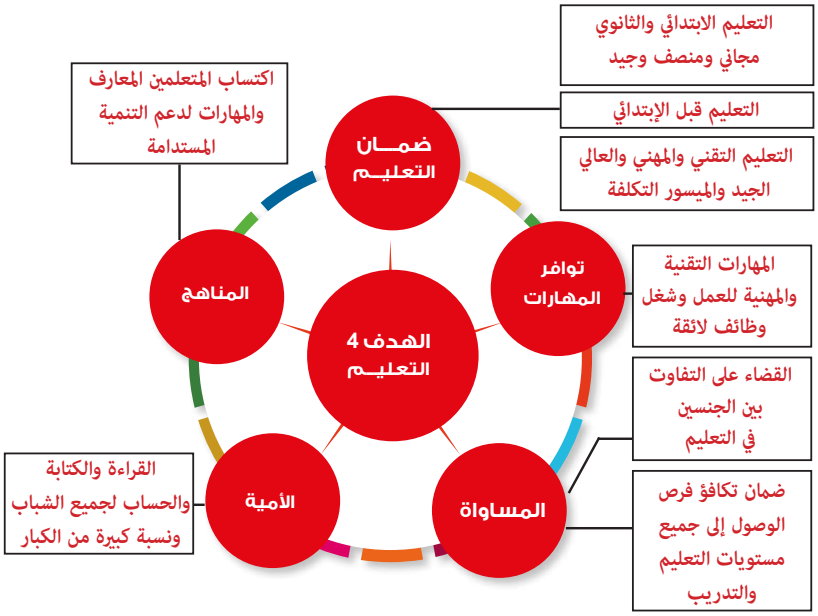

الهـــدف 4

يتضمن 5 محاور، أولها ضمان التعليم للجميع، والثاني يركز على المهارات والتأهيل لسوق العمل، والثالث عن المساواة في الحق في التعليم لاسيما بين الجنسين، والرابع عن محو الأمية، والخامس عن المناهج ومضمون العملية التعليمية التنموية. وهو يحتوي على 7 مقاصد نتيجة و3 مقاصد سياسات.

التعليم والتنمية والقيم

الربط بين التعليم والتنمية والقيم مدخل لا بد منه من أجل التحويل المجتمعي المنشود. ولا يكفي تحقيق المساواة الكمية في معدلات الالتحاق (لاسيما بين الجنسين وهو محقق في معظم البلدان)، بل لا بد أن يشمل ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض الفئات المهمشة الذين هم الأكثر عرضة للإقصاء من الحق في التعليم. ولا يتحقق التحول القيمي والثقافي الذي يشكل مكونا أساسيا للتنمية بما في ذلك ثلاثة مكونات رئيسية هي المساواة بين الجنسين والاستدامة، وثقافة السلم والحقوق، ما لم يتم إصلاح النظام التعليمي بشكل جذري وشامل.

ويتضمن ذلك، تغيير النظرة إلى المناهج وإدماج بعد الحقوق والمساواة بشكل عضوي فيها، وتغيير أساليب التعليم إلى الأساليب الناشطة التي تعزز التفكير العلمي والنقدي، وإدخال بعد الاستدامة وحماية الحياة على كوكبنا في المناهج والممارسة، ومراجعة النظرة التراتبية إلى التخصصات في العلوم الطبيعية والإنسانية والآداب. ويتضمن ذلك أيضا تجاوز الفصل المضرّ بين المسار الأكاديمي والمهني، وإعادة النظر في فلسفة تنظيم المدرسة والجامعة والمؤسسات التعليمة لجعلها أكثر انفتاحا وتفاعلا مع الحياة والمجتمع، بدل محاصرة الطلاب ضمن أسوار مغلقة، وأخيرا تطوير مقاربة جديدة لدور المدرسين والأساتذة في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية الحالية وابتكار صيغ جديدة متناسبة مع عالمنا المعاصر ومتطلباته. لذلك، فإن إصلاح النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية سوف يأتي في صيغة مبادرات مبتكرة وغير مألوفة، ومن خارج السياق التقليدي المتداول، تضع النظام التعليمي ومؤسساته في قلب المنظومة الثقافية الشاملة، لا بمعزل عنها.

في المقاربة المتبعة في هذا الدليل، يعتبر الهدف الرابع المكون الرئيسي في البعد الثقافي المقترح (أنظر الشرائح التمهيدية في الدليل)، أكثر من اعتباره قطاعا اجتماعيا. فهدف التعليم الرئيسي هو تكوين المعرفة ومنظومة القيم، وإعمال الحق في المعرفة قبل أن يكون التأهيل لسوق العمل. فما يميز المقاربة التنموية، هو هذه النظرة المتكاملة إلى التعليم ودوره في عملية التحويل المجتمعي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة وترسيخ قيم حقوق الإنسان. وبهذا المعنى، فإن الهدف الرابع للتنمية المستدامة تجاوز بشكل نوعي الهدف الثاني من أهداف الألفية الذي اقتصر على تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي للجميع، وهو هدف شديد التواضع ولا يشمل سوى بعد واحد. وتتميز الصيغة الجديدة بتوسيع نطاق الوصول إلى المؤسسات التعليمة ليشمل مرحلة الروضة (قبل الإبتدائي)، والمستويات الثانوية والمهنية للجميع مع ضمان نوعية التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين وحسب مستوى المعيشة وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم الدامج. كما يشدد على أن التعليم يجب أن يستمر مدى الحياة، وأن يضمن الحصول على المهارات والمعارف الضرورية للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في التنمية.

كوكب الأطفـــال في سلطنـــة عمـــان

الصـــــورة : نصراء صالح النعماني

كوكبنا ليس اسم جمعية أو مؤسسة أو حركة تعنى بالبيئة، بل إنها مدرسة دولية للأطفال (من 4 إلى 11 سنة) في محافظة مسقط. سميت كذلك في إطار اهتمام السلطنة بتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة لتعكس فلسفتها من مفهوم ورؤية الاستدامة البيئية.

يقول مديرها (Tim Sloman) إنها تجربة لتطعيم المناهج المقررة كعلم الأحياء والرياضيات والعلوم بمفهوم التنمية المستدامة وممارستها فعليا بطريقة جذابة، تسهّل عملية الفهم وتغرس مفهوم التكامل والمسؤولية البشرية تجاه كوكبنا منذ نعومة أظفار الإنسان.

التف التلاميذ ذكورا وإناثا حول المبادرة فتغيرت طبيعة أسئلتهم، وكذلك إجاباتهم وحتى مواقفهم تجاه بيئتهم. أصبحوا يبادرون بالأفكار والأنشطة ويخرجون شهريا- بمبادرة من المدرسة - لتنظيم أنشطة خارج أسوار «كوكبنا» كحملات تنظيف الشاطئ وتوعية مرتاديه بمضار رمي المخلفات وأكياس البلاستك في البحر.

وفي سعي منها لتكون المحافظة على البيئة نمط حياة يومي، وضعت المدرسة داخل بهوها بعض سلّات النفايات الخاصة لإعادة التدوير، تعرف الأطفال بفضلها على التقسيم الصحيح للمخلفات والفضلات وما يقومون برميه فيها. وتم في مرحلة ثانية شرح المراحل التي مرّت فيها المنتوجات لتصنيعها، مع التأكيد على خطر كل نوع منها على البيئة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وهي معارف تسلح الطفل منذ الصغر لا بوعي بيئي فحسب، بل بسلوكيات تترسخ في حياته اليومية، فيحولها إلى مواقف وفعل.

المدرسة أدرجت أيضا نشاط الزراعة تحت اسم «البيئة الخضراء» وأهمية الحياة النباتية بالنسبة إلى البشر والهواء الذي يستنشقه الإنسان وأهميته أيضا بالنسبة إلى كوكبنا ودورة الحياة. تعرف الأطفال على النباتات والحشرات المفيدة للنباتات، وتجاوزوا الشعور بالخوف من الحشرات، إلى فهم دورة الحياة وأهميتها لبعض النباتات.

لم يتوقف انفتاح المدرسة على بيئتها المجتمعية على الحملات المخصصة لتلامذتها وحسب، بل إنها - وبالتعاون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة - وضعت سلّة كبيرة جدا لإعادة تدوير النفايات في الحي لاستخدامها من قبل جميع السكان. وقد حصلت المبادرة على إشادة وقبول من جميع سكّان المنطقة وحماسة للمشاركة في فرز النفايات.

من ناحية أخرى، تعاونت المدرسة مع نساء لعرض منتوجاتهن من الأكياس المصنوعة من الخامات الصديقة للبيئة لاقت بدروها إقبالا كبيرا جدا، علاوة على تشجيع الكثيرات منهن للتعرف على طرق حماية البيئة وما هو متوفر في السلطنة للغرض. تعرفت المشاركات في مشروع اقتناء الأكياس الصديقة للبيئة، على مضار استخدام الأكياس البلاستيكية عند تحللها أو حرقها على الجو والمناخ.

استعانت المدرسة أيضا بإذاعة Merge الناطقة بالإنجليزية وذلك ضمن حملة «يوم الأرض» لتثقيف الناس وأهالي الطلبة الأطفال بأهمية التوقف عن استعمال الأكياس البلاستيكية والأكواب والحاويات، واستخدام أكياس قابلة لإعادة الاستخدام. كما نظمت تظاهرة «فيلم الليلة» الذي خصصته لمواضيع بيئية خاصة لجهة إعادة تدوير المنتجات.

برامج مدرسة «كوكبنا» متواصلة بطرق تقليدية وأخرى مبتكرة ولدى طاقمها برنامج لتوسعة التجربة نحو مدارس أخرى ليصبح موضوع التنمية المستدامة نظام حياة، لا مجرد معرفة، لإنشاء جيل مسؤول تجاه الكوكب الذي يعيش فيه.

نصراء صالح النعماني، وزارة الإعلام - سلطنة عمان

إضـــــاءة

تتميز هذه التجربة بطابعها المبتكر وغير التقليدي، واعتماد منهجية تدريس تقوم على تفاعل المدرسة مع المجتمع بشكل مرن ومتنوع، بالإضافة إلى اهتمامها بإدماج قضية الاستدامة البيئية في صلب المناهج وأسلوب العمل، بما يتجاوز الجانب المعرفي إلى تعويد الأطفال على ممارسات وسلوكيات صديقة للبيئة. هذه المدرسة تابعة للقطاع الخاص، وهذه نقطة تشير إلى مرونته. في المقابل، تتطلب الوظيفة التحويلية للمدرسة والنظام التعليمي أن تتحول مجمل المؤسسات التعليمة في هذا الاتجاه، وأن تكون متاحة للجميع، وأن تشمل الجوانب الأخرى للتنمية، لاسيما المساواة بين الجنسين وقيم حقوق الإنسان والتضامن والتسامح والسلم. وتستجيب المبادرة إلى المقصد السابع من هذا الهدف «ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك (...) التعليم لتحقيق التنمية المستدامة...» وكذلك إلى المقصد 11 من الهدف 11 (مدن مستدامة) «ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة».

وكـــالـــة إعـــلام وفضـــائية مدنيـــة وتربـــويـــة فلسطينيـــة

سنة 2002، قررت مجموعة من صحافيي التلفزات المحلية بفلسطين وعددهم 9 من ضمنهم امرأة واحدة، بعث مؤسسة إعلامية غير ربحية. حصل التأسيس سنة 2002 وانطلق بالعمل الفعلي سنة 2005 بمشروع وكالة «معا» الإخبارية عبر الانترنت باللغتين العربية والإنجليزية ليتحول سريعا إلى الموقع الأكثر قراءة في فلسطين. توسع المشروع في ظرف 7 سنوات لتشهد سنة 2011 إنشاء فضائية «معا» التي تحولت هي الأخرى إلى فضائية من أكثر الفضائيات مشاهدة رغم موازنتها المحتشمة مقارنة بالفضائيات الأخرى.

حددت وكالة «معا» أربعة أهداف رئيسية لعملها منها ما يتعلق بقواعد العمل الصحفي، ومنها ما خصص لمناصرة حقوق الإنسان عموما و«حماية المرأة والفتاة في فلسطين ومناصرة المساواة بين المرأة والرجل، بما في ذلك مناهضة العنف ضدها وتعزيز وجودها في وسائل الإعلام». وعقدت «معا» شراكات مع منظمات المجتمع المدني وعددها 40 منظمة من ضمنها 16 منظمة نسوية. تقوم المنظمات بتوفير المضامين في مجال اختصاصها وتتولى الوكالة معالجتها إعلاميا، الأمر الذي عزز دقة المعالجة ومصداقية الخبر وجسور الشراكة بين الجهتين.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المؤسسة الإعلامية شكل هاجسا للشبكة خاصة أنها تتوفر على طاقم من 100 شخص، 38 بالمائة منهم من النساء. قامت بإرساء وحدة الجندر داخل المؤسسة وكانت المؤسسة الإعلامية الوحيدة التي استجابت لطلب وحدة الجندر في معهد الإعلام بجامعة بير زيت المتمثل في إجراء دراسة جندرية للمؤسسة. تم ذلك سنة 2018، لتتوصل الدراسة إلى نتائج من ضمنها ضعف تواجد المرأة في المناصب القيادية. استجابت وكالة «معا» للتوصية وأصدرت قرارا فوريا بتعيين نائبة لرئيس التحرير ومنتجة رئيسية بالمؤسسة.

سنة 2014، أطلقت المؤسسة برنامجا من صنف تلفزيون الواقع تحت عنوان الرئيس. وتتمثل فكرته في مسابقة للشباب والشابات حول الوصول إلى منصب الرئاسة. ينتفع المشاركون/ات فيه ببرنامج تدريب مكثف لتنمية قدراتهم وتعزيز روح الديمقراطية في صفوفهم وتحقيق انخراط كامل في ممارسة مواطنيتهم. يتم ذلك في إطار أكاديمية الرئيس، وقد صمم البرنامج التدريبي لإتاحة فضاءات الريادة في المجالين الخاص والعام ويتدرج بذلك من النواة الأسرية، إلى الحي إلى المدينة وصولا إلى الأحزاب والوزارات بما في ذلك العلاقات الخارجية للدولة. لم تخل المقاربة المعتمدة من جانب حقوقي، يعد ركيزة التدريب، وقد أدمج البرنامج حصصا تدريبية للمشاركين/ات حول مقاربة النوع الاجتماعي، وأهمية إدماجها في السياسات والموازنات، كما تمت برمجة زيارات عمل إلى المؤسسات المهتمة بالموضوع، ذلك أن التدريب يتضمن مهمات عمل خارجية.

وتم اعتماد مبدأ التناصف في اختيار المشاركين حتى آخر 4 أسابيع من المنافسة (من ضمن تصفيات تمتد على فترة ستة أشهر). وهي فترة، تكون فيها المنافسة على أشدها، لذلك خير القائمون على العمل إعلاء مبدأ الكفاءة على المناصفة، لتكون المراتب الأولى للأكثر كفاءة سواء أكان رجلا أو امرأة.

البرنامج أنجز بفلسطين سنة 2014 واليوم (2019)، انطلق تنفيذه في العراق وتونس وكينيا، مع حقوق ملكية للشبكة. وفي كينيا، خيرت القناة الفضائية المتعاقد معها الانطلاق بنسخة مخصصة للفتيات فقط تحت عنوان "ميس بريزدانت" Miss president وهو ما استجاب له المشرفون على شبكة معا الإعلامية. ومن المتوقع أن ينطلق قريبا في فلسطين بنسخة للفتيات في حين سيكون في عدة دول أخرى بنسخته الأصلية منها العراق والأردن.

اعتـــدال مجبـــري، مركز «كوثر»، استنادا إلى حوار مع الأستاذ رائد عثمان المدير العام لشبكة معا

إضـــــاءة

الفكرة مبتكرة وجديدة وتلبي حاجة إلى معرفة حيادية وغير منحازة، كما تلبي حاجة منظمات المجتمع المدني إلى وسائل تتجاوز التعبير عن وجهة نظرها إلى المساهمة في تكوين الوعي من خلال المعرفة والعمل الصحفي المتحرر من اعتبارات الربح. وتستوقفنا تجربة التعاون مع مؤسسة أكاديمية بما فيه من إثراء للبحث العلمي لا لجهة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي فحسب، بل واختبار هذا المنهج على الواقع الإعلامي. التهديد الذي تواجهه هذه التجربة مزدوج : أولا الخروج عن المهنية والموضوعية، وثانيا تراجع اهتمام والتزام منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يعني خطر التحول إلى مؤسسة ربحية عادية، فتفقد تميزها. تستجيب المبادرة إلى المقصد السابع من هذا الهدف «ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام واللا عنف والمواطنة العالمية (...) وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة».

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

5 المساواة بين الجنسين

الصـــــورة : Stand Up

دوليـــا*

- على الصعيد العالمي، زُوجت 750 مليون امرأة وفتاة قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، وخضع ما لا يقل عن 200 مليون امرأة وفتاة في 30 بلداً لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث).
- انخفضت معدلات الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة ممن يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) في 30 بلداً من فتاة واحدة من كل فتاتين في عام 2000 إلى فتاة واحدة من بين كل 3 بنات بحلول عام 2017.
- يستطيع الزوج، بموجب القوانين في 18 بلداً، منع زوجته من العمل، ولا تتمع الإناث في 39 بلداً بحقوق متساوية في الميراث مع أخوانهن الذكور، بينما يفتقر 49 بلدا إلى قوانين تحمي المرأة من العنف المنزلي.
- تعرضت واحدة من بين كل خمس إناث، بما في ذلك 19 % ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة، للعنف الجسدي و/ أو الجنسي على يد الزوج خلال الإثني عشر شهرا الماضية.
- بينما حققت النساء اختراقات هامة في المناصب السياسية في جميع أنحاء العالم، فإن تمثيلهن في البرلمانات الوطنية بنسبة 23.7 % لا يزال بعيدًا عن التكافؤ.
- في 46 دولة، تبلغ حصة النساء الآن أكثر من 30 % من المقاعد البرلمانية في غرفة برلمانية واحدة على الأقل.
- على الصعيد العالمي، تشكل النساء 13 % وحسب من أصحاب الأراضي الزراعية.
- في جنوب آسيا، انخفض خطر زواج الفتيات في مرحلة الطفولة بنسبة تزيد على 40 % منذ عام 2000.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality/

عربيـــا

- تواجه النساء في المنطقة العربية عوائق كبيرة أمام دخول سوق العمل، ويتعرضن لخطر البطالة بشكل أكبر بكثير مقارنة بالرجال. وعلى الرغم من أن معدل البطالة بين النساء شهد انخفاضا بطيئا على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية من 22.4 في المائة في عام 2000 إلى 19.96 في المائة في عام 2015، فإن معدل البطالة بين النساء يزيد على ضعف معدل البطالة بين الرجال في المنطقة والذي يبلغ 8.96 في المائة، وثلاثة أضعاف المعدل العالمي الذي يبلغ 6.2 في المائة، في العام نفسه.
- تعتبر معدلات البطالة بين النساء الشابات الأعلى في العالم، إذ تقارب من ضعف مثيلاتها بين الشباب من الذكور - 48 في مقابل 23 في المائة، على التوالي مقارنة بـ 16و13 في المائة عالمياً.
- العنف والاستغلال الجنسيان، والعبء غير المتكافئ للعمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والتمييز في المناصب العامة، تظل كلها حواجز ضخمة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين[1].
- ترجح التقديرات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى ما يقرب من 157 عاما لسد الفجوة بين الجنسين، ولهذا تحتل المنطقة العربية ممثلة في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا مرتبة متدنية في مؤشر فجوة المساواة بين الجنسين.
- في المنطقة العربية، بلغت نسبة المقاعد التي شغلتها النساء في البرلمان للعام 2017، 15.29 بالمائة[2].
- بلغت نسبة تزويج الأطفال دون سن 18 عاما 21 % في العالم العربي، وخضع ما لا يقل عن 55 % (امرأة وفتاة في سن 15-19) لتشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث)
- تشغل النساء في شمال أفريقيا وظيفة واحدة من كل خمس وظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي. وتقدم النساء إسهاماتٍ كبيرة في الأنظمة الاقتصادية الزراعية مثلاً، ومع ذلك ما تزال خدمات الإرشاد الزراعي موجَّهةً بشكل رئيسي إلى المزارعين الذكور في معظم الأحيان[3] .
- تشغل النساء في الدول العربية 18 % من المقاعد في المجالس النيابية سنة 2017. وتسجل الدول العربية 14.5 في المائة الفجوة الأوسع بين الجنسين. في المقابل وفي المناطق النامية، تسجل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أضيق فجوة بين الجنسين 2.3 في المائة، في حين تسجل منطقة جنوب آسيا 16.3 في المائة[4].
- تعد مستويات المشاركة السياسية للنساء في المنطقة العربية متدنية 18 % في التمثيل البرلماني مقابل 27 % في أوروبا والأميركيتين، وكذلك المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة 25 % في حين تبلغ نسبة مشاركتها في الأعمال الريادية 4 % فقط مقابل 27 % عالميا، ولا تتجاوز تمثيليتها في مجالس إدارة الشركات في قطاع الأعمال 7 % مقابل 15 % عالميا[5].

1. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-1-no-poverty.html
2. http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf
3. قوة الاختيار، الحقوق الإنجابية والتحول الديمغرافي، حالة سكان العالم 2018، صندوق الأمم المتحدة للسكان
4. أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام، 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
5. معطيات وردت في تقرير تنمية المرأة العربية السابع : «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2019

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهـــدف 5

يتضمن هذا الهدف 9 مقاصد نتيجة، و3 مقاصد سياسات.

يشمل الهدف مكون إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، ومكون التمكين بمعناه الشامل، كما أن مقاربته حقوقية بامتياز. ويتعزز المضمون المساواتي بين الجنسين بكون الهدف 10 للتنمية المستدامة قد نص على الحد من اللامساواة كمبدأ شامل أيضا، وأعطى أهمية كبيرة للسياسات.

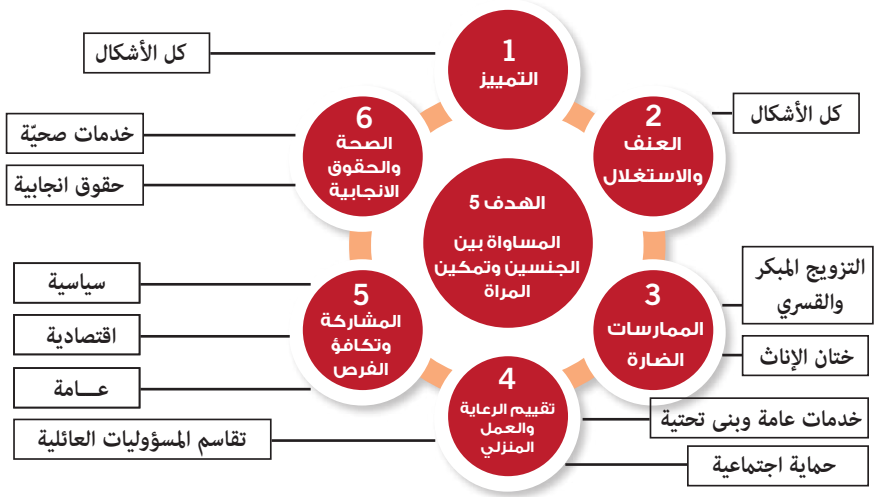

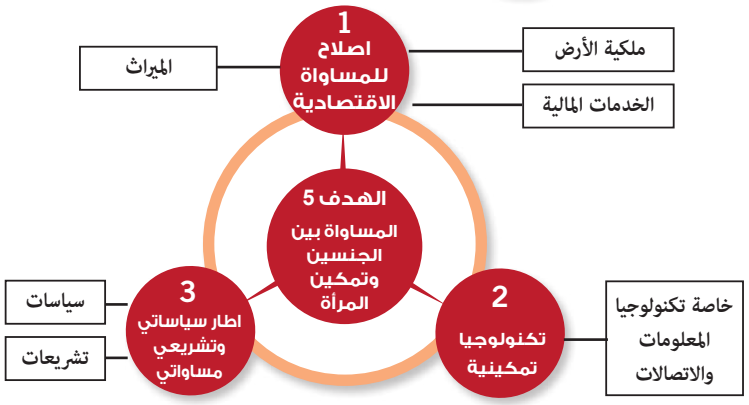

الجديد في الهدف الخامس

يمثل الهدف 5 تغيرا نوعيا مقارنة بالهدف 3 السابق. فهو اعتبر أن هدف المساواة في التعليم مشمول بالهدف الرابع للتنمية المستدامة. لذلك التفت إلى عناصر هامة كانت مغفلة، لاسيما ما يتصل بالعنف الممارس ضد النساء، والتمكين الاقتصادي والسياسي للنساء، والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة. والأكثر أهمية هو أنه شدد من خلال مقاصد السياسيات على آليات ووسائل تحقيق هذه الأهداف بشكلي فعلي، ومن منظور حقوقي.

المساواة بين الجنسين صلب التحول التنموي

تنبع أهمية هذا الهدف الاستثنائية من كونه تختزل بشكل مكثف معظم المشكلات التنموية والحقوقية على مستوى السياسات والمؤسسات، كما على مستوى الثقافة والعلاقات الاجتماعية. لذلك تقع قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب عملية التحول المجتمعي الشامل. ويجب النظر إلى الهدف الخامس بشكل كلي، فالمساواة كلية ولا تتجزأ، ولا بد أن تتحقق المقاصد كلها، كي نعتبر أن الإنجاز المطلوب قد تم. ويشمل الهدف :

- الالتزام الواضح بإزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان والممارسات الضارة، وهو ما يحقق ربطا مباشرا مع اتفاقية السيداو وغيرها من القرارات المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء.
- تناول القضايا التقليدية بشكل أكثر تكاملا، لاسيما المشاركة السياسية والاقتصادية والحقوق الإنجابية والصحية.
- إضافة مقصد خاص (له أهمية نوعية) عن الاعتراف بقيمة العمل الرعائي الذي تقوم به النساء في الأسرة، والإشارة إلى توفير متطلبات ذلك بما فيها تقاسم مسؤولية الرعاية داخل الأسرة. وهذا تطور نوعي يطال الثقافة.
- احتواء الهدف على مقاصد خاصة بوسائل التنفيذ، أي على توجهات للسياسات الواجب اتباعها من أجل تحقيق الأهداف. وثمة مقصدان هامان مترابطان المقصد (أ) الذي يدعو إلى إصلاحات اقتصادية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي، والمقصد (ج) الذي يدعو بوضوح إلى اعتماد السياسات والتشريعات التمكينية وغير التمييزية من خلال السياسات العامة، لا على البرامج والمشاريع والاجراءات المنفردة.

الإعلاميـــات الليبيـــات بيـــن «العـــورة» و«العبـــرة»

يوم 29 أيار/مايو 2014 عثر على جثة الإعلامية نصيب كرنافة مذبوحة في إحدى مقابر سبها، وكانت قد اختطفت من أمام مقرّ عملها في «قناة ليبيا الوطنية». قائمة الإعلاميات والإعلاميين ضحايا أعمال القتل والعنف طويلة : الصحفي مفتاح أبو زيد، رئيس تحرير صحيفة الفرنيق الذي جرت تصفيته في مدينة بنغازي في الأسبوع عينه، وقبل أشهر قليلة وقع اغتيال النّاشطة الحقوقيّة سلوى بوقعيقيص، وتمكّنت الإعلامية الليبية خديجة العمامي مديرة قناة ليبيا الأحرار الفضائية، من النّجاة من محاولة اغتيال من قبل مجموعة مسلحة مجهولة عقب خروجها من سيارتها وسط مدينة بنغازى شرق ليبيا، وغيرهم كثيرون وكثيرات.

لم توقف أصوات الشّجب والاستنكار المحليّة والدولية تلك الجرائم، حيث يتهم متشددون النّاشطات الليبيات في المجال الإعلامي والمدني، على وجه الخصوص، بأنهن "ينخرطن في سلوك غير مقبول اجتماعياً". ويهدّدونهن بالقتل في سياق حملات تشويه ممنهجة على مواقع التواصل الاجتماعي، على غرار ما تعرّضت له الصحفيات خديجة العمامي وسعاد سالم وسالمة المدني ورزان المغربي وهالة المصراتي وغيرهن ممن تلقين عديد التّهديدات بالقتل عبر هواتفهن الشخصية، ومواقع التواصل الاجتماعي.

الإعلامية نصيب كرنافة
الصورة من موقع www.alarabiya.net

المركز الليبي لحرية الصحافة، منظمة ليبية مستقلة أسستها مجموعة من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على إثر تفشي الانتهاكات والاعتداءات الخطيرة بحق الصحفيين الليبيين. سخر المركز مجهوداته لمناهضة العنف والترهيب الذي يعيشه الصحفيون والوسائل الإعلامية المختلفة وإنهاء حالة الإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب وردع محاولات تكميم الأفواه، والعمل على تأمين بيئة آمنة للصحفيين وترسيخ مبدأ حرية الصحافة والإعلام. وتقوم المنظمة بإعداد تقارير سنوية ودورية وفقا لمقاربة النوع الاجتماعي في حدود ما يتوفر من إحصاءات أو إشعارات بالاعتداء.

رصدت المنظمة 88 اعتداء على الصحافيين/ات بين سنتي 2018 وبدايات 2019 (15 أفريل/ابريل)، مقابل أكثر من 107 حالة خلال عام 2016. ولا يعد ذلك « تحسنا أو ازدهارا في أوضاع حرية الصحافة والإعلام، بل إن هجرة الصحفيين وإغلاق العشرات من وسائل الإعلام أبوابها وتزايد الرقابة الذاتية وتفضيل ترك مهنة الصحافة، إضافة إلى تفضيل الضحايا الصمت وعدم التبليغ عن المنتهكين خشية من ملاحقتهم أو ذويهم»، حسب ما جاء في نص التقرير[6].

وطالت الاعتداءات بين 2018 وبدايات 2019، عشرين إعلامية. وتكشف تلك الأرقام النّزعة الكامنة لدى الجهات المتطرفة في إسكات صوت الإعلاميين عامّة والإعلاميات خاصّة كممارسة مضاعفة للعنف ضدّهنّ، مرّة كنساء يجب حجب «صوتهنّ» باعتباره «عورة»!!، ومرّة كإعلاميات يجب حجب «حياتهنّ» باعتباره «عبرة»!!.

ويرتبط العنف والمخاطر المتعلقة بممارسة المهنة بالدرجة الأولى بتزايد الانقسام السياسي والنزاع العسكري الجاري، وتآكل مؤسسات الدولة، ليصبح الإعلامي والإعلامية ضحايا الفوضى وغياب التنظيم الهيكلي الواضح للقطاع، وفقدان الآليات التي تحميهما قانونيا وأمنيا. ويزداد العنف «شرعية»، عندما يتعلق الأمر بالنساء والفتيات ويتنوع مرتكبوها حسب ما تفرضه التوازنات الميدانية لكل فترة صراع.

بسام عيشة، خبير وإعلامي - ليبيا

إضـــــاءة

يواجه عمل المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة صعوبات كثيرة، لاسيما في حالات الحرب التي تتخذ طابعا أهليا وتتسلح بالبعد الثقافي والديني لتبرير مواقف وسلوكيات الأطراف العنيفة. في هذه الحالة يقع العنف على النساء بشكل مضاعف، لاسيما اللواتي يعملن في الحقل العام أو الإعلاميات، لما يستوجبه عملهن من نسج علاقات ممتدة وما يمثل من إمكانية التأثير في الناس. ولا تزال فعالية مواجهة هذا النوع من العنف محدودة، وتتطلب مستوى أعلى من الاعتراض، والتنسيق الوطني والإقليمي والدولي، وأدوات مناسبة، بما في ذلك استخدام وسائل الإعلام نفسها في تنظيم حملة مضادة، الأمر الذي ما يزال مفقودا بشكل عام. وتندرج هذه المبادرة في المقصدين الأول والثاني من الهدف «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان» و «القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص».

6. صحفيو ليبيا، طريق مليء بالمخاطر والعُنف التقرير السنوي 2018-2019 https://lcfp.org.ly/lcfp-report-2018-19-ar/

عـامـلات فلسطينيـات تحـت احتـلال مضـاعـف

بدأت جمعية مدرسة الأمهات العمل على موضوع العاملات في المستوطنات عام 2016. ومن خلال مجموعة من النساء اللواتي كن يرتدن مقر الجمعية في مخيم بلاطة وانقطعن عن الحضور والالتزام بالأنشطة، تبين، بعد البحث في أسباب الانقطاع، أنهن يعملن في المستوطنات. يقوم "السمسارة" بجمع النساء من خلال مشغل عربي ينقلهن إلى داخل المستوطنات حيث يقمن بجني الثمار، ثم يتم نقلهن إلى المصانع للعمل في الفرز والتغليف والتعبئة لهذه المنتوجات تحت إشراف المشغلين الإسرائيليين. تتقاضى كل عاملة مبلغ ما بين 70 و90 شيكل (بين 20 – 25 دولار في اليوم) ويتم محاسبتهن شهرياً. العاملات يخرجن صباحا على الساعة الرابعة، ليصلن إلى عملهن الساعة السادسة أو الخامسة والنصف ويعملن حتى الساعة الثالثة أو الرابعة عصرا ثم تتم إعادتهن بالحافلات إلى القرى والبلدات.

لمـــاذا العمـــل فـــي المستوطنـــات؟

قدر عددهن بـ 2500 عام 2013، ولم تتوفر لـ 76 % من النساء العاملات في المستوطنات فرص عمل مناسبة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وفرض على 50 % من إجمالي النساء عليهن العمل فيها، و79 % أكدن ان السمسار تواصل معهن بشكل مباشر. 81 % من العاملات ليس لديهن عقد عمل مكتوب يضمن حقوقهن و60 % يعملن وفق اتفاق شفهي يمكن طردهن في أي لحظة. 93 % لا يحصلن على تأمين صحي إسرائيلي أو تأمين ضد إصابات العمل وفي حال تم إصابة عاملة، يتم نقلها إلى بيتها لتقوم بالعلاج على نفقتها الخاصة.

المصـــدر : جمعية مدرسة الأمهات

من الأسباب التي دفعت النساء للعمل داخل المستعمرات الإسرائيلية أن غالبية النساء تم تزويجهن مبكرا وتركن المدرسة. وعندما ازداد عدد أفراد الأسرة وساءت الأحوال الاقتصادية، توجهت النساء للعمل داخل المستعمرات، 59 % منهن بدأن العمل في سن مبكرة من عمر 15-24 سنة.

تقدمت الجمعية بمشروع متكامل إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل «التمكين الاقتصادي للنساء العاملات في المستوطنات» مدته 6 أشهر، على أن ينفذ في قريتي النصارية والعقربانية في منطقة الأغوار ومخيمي بلاطة وعسكر. انطلق العمل بالتشبيك مع المجالس القروية ولجان خدمات وكالة الغوث من أجل الوصول إلى كل النساء العاملات في المستوطنات. واجهت الجمعية مشكلة عدم توفر معلومات وإحصاءات عن العاملات في المستوطنات، في ظل جو عام يفضل عدم الخوض في هذا الموضوع وتجاهله. لجأت الجمعية إلى أساليب البحث التشاركي، فنظمت 10 لقاءات شاركت فيها 106 سيدة، وتم تنفيذ حملات ضغط ومناصرة لإظهار مشكلة العاملات وتسليط الضوء عليها وتشكيل هيئة وطنية لمتابعة هذا الموضوع من مؤسسات المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات الحكومية والنقابات. وشارك الإعلام في طرح القضية على أجندة الاهتمامات المحلية ومناقشتها.

بموازاة حملة التوعية المناصرة من أجل تسليط الضوء على هذه المشكلة، اعتمدت الجمعية استراتيجية ثانية تتضمن توفير بدائل عملية. وتم اختيار 23 سيدة رغبن في ترك العمل بالمستوطنات وإنشاء مشاريع خاصة. خلال شهرين فقط، تم تدريب السيدات وتسليم المشاريع للمستفيدات في مجالات الثروة الحيوانية والبقالات ومحلات الأدوات المنزلية والملابس ومحلات الإكسسوار.

لم تكتف الجمعية بذلك، فالمستوطنات لا تزال تستقطب النساء الفلسطينيات لعدم زوال الأسباب التي تؤدي إلى ذلك، وعدم وجود سياسات وآليات لمكافحتها. قامت الجمعية بحملة ضغط ومناصرة (ضمن ال 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء) لمناقشة الانتهاكات التي تتعرض لها العاملات في المستوطنات ومناقشة البدائل. ونظمت ندوة بمشاركة وزارة العمل الفلسطيني ووزارة التنمية الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الوطني للدفاع عن الأرض، وبلدية نابلس وعدد واسع من مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات النسوية.

حولت الجمعية بذلك الموضوع الذي عد في وقت سابق من المحرمات، إلى موضوع نقاش في الانتهاكات بما في ذلك المسكوت عنها، وأيضا إلى موضوع يشغل بال الفاعلين في المجال التنموي، الذي لا يمكن لهم بأي حال من الأحوال التغافل عن وضعيات هشة لفئة من فئات المجتمع، لاسيما عندما تجبر المواطنات الفلسطينيات على العمل في ظروف صعبة وفي خدمة اقتصاد الدولة التي تحتل أرضها.

مها أحمد، مدرسة الأمهات بنابلس - فلسطين

الصـــــورة : www.aljazeera.net

الصـــــورة : http://www.sahafa.ps

إضـــــاءة

هذا التدخل يتصدى لمسألة تتجاوز التمكين الاقتصادي للنساء في الظروف العادية، لكون العاملات هنا يعملن في المستوطنات التابعة لدولة الاحتلال، أي أن لها بعدا سياسيا ووطنيا مباشرا. وخطة الجمعية نجحت في الجمع بين المناصرة وتسليط الضوء على موضوع مسكوت عنه وجمعت الجهات المعنية لمناقشته، إضافة إلى تقديم بدائل لجعل عملية ترك المستوطنات واقعا ممكنا بالنسبة إلى عدد محدود من النساء. والمشكلة أكبر من قدرة جمعية على التدخل، وتتعلق بواقع الاحتلال وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لدولة الاحتلال، وهو أمر يتطلب تدخلات وسياسات من نوع مختلف. وتنسجم المبادرة والمقصدين الأول والثاني من الهدف «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان» و «القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال». كما تتواءم والمقصد السادس من الهدف الثامن «(...) توفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال».

نقابة للعاملات المنزليات في لبنان: التصدي للعنصرية وانتهاك الحقوق

«لم نعد الآن نقول : الفيليبين وسريلانكا وأثيوبيا وبنغلادش. أصبحنا نقول نقابيات. نحن النساء العاملات. نحن لا نذكر الجاليات، بل نبرز النساء العاملات معا. هكذا توصلنا إلى تأسيس نقابة. أنا أنتزع دائماً بطاقتي النقابية وأرفعها بيدي ... نحن جميعاً عاملات منزليات» (أنا – مساعدة عاملة منزلية).

في الرابع من أيار/مايو 2015، خرجت مئات من عاملات المنازل المهاجرات وداعميهن إلى الشوارع بمناسبة عيد العمال العالمي لمطالبة الحكومة اللبنانية بالاعتراف بنقابتهن رسميا. في الواقع، كان وزير العمل حينها قد شجب نقابتهنّ بعيد الإعلان عن تشكيلها ووصفها بأنها «غير شرعية»، مجادلاً في أنّها سوف «تثير المشكلات» بدلا من حلّها. وذهب إلى أكثر من ذلك، بأن هدد بمنع انعقاد المؤتمر، واتهم منظمة العمل الدولية التي دعمت تأسيس النقابة بالتدخل في شأن داخلي لبناني. ولم يعط ذلك نتيجة، فقد أعلن عن ولادة النقابة بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2015، وشارك في المؤتمر أكثر من 300 امرأة مهاجرة من أثيوبيا ونيبال وسريلانكا والسودان والفيليبين ولبنان ومدغشقر وجنوب أفريقيا وبنغلادش والسنغال. وساد شعور بأنّهنّ «يصنعن التاريخ» اعتبارا من ذلك اليوم، وهي عبارة سمعت كثيرا من العاملات يرددنها بشعور ملحوظ بالفخر.

أكثر من 200 ألف عاملة منزلية

يقدر عدد العاملات في الخدمة المنزلية في لبنان بما يتراوح بين 200 و250 ألف. ففي عام 2017 بلغ عدد الإجازات المُجدّدة الممنوحة للعمل في الخدمة المنزلية نحو 120 ألفاً و362 إجازة، بحسب وزارة العمل اللبنانية حصول 118 ألفاً و592 عاملة منزلية على الإجازة نفسها. ما يعني أن أكثر من 98 % من الإجازات تُمنح لعاملات أبرزهن من الجنسية الأثيوبية (73 ألفاً و338)، والبنغلادشية (14 ألفاً و666)، والسيريلانكية (5 آلاف و536).

تأسست النقابة نتيجةً للتعاون بين الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين ومنظمة العمل الدولية و "كفى عنف واستغلال" (وهي منظمة تعنى بحقوق المرأة) و"إنسان" (منظمة حقوق إنسان) ومركز مجتمع المهاجرين (وهو مركز تديره حركة مناهضة العنصرية في بيروت). وشارك في المؤتمر التأسيسي 300 عاملة منزلية من مختلف الجنسيات. ومنذ ذلك التاريخ، تشارك العاملات المنزليات في التظاهرات بشكل احتفالي بمناسبة عيد العمال العالمي (الأول من ماي/ أيار) وبمناسبة عيد المرأة العالمي (الثامن من مارس/ آذار)، إلى جانب العمل المستمر على الدفاع عن حقوق العاملات المنزليات في لبنان.

ويستثني قانون العمل عاملات المنازل، من اللبنانيات وغير اللبنانيات، من الحماية الممنوحة للعمال الآخرين، كما أنّه يحظر عليهنّ الانتساب إلى النقابات. علاوةً على ذلك، يتعرض العمال المهاجرون، لاسيما عاملات المنازل المهاجرات، لقواعد هجرة تقييدية تستند إلى نظام الكفالة الذي يحدّ من حركتهن ويقيد حريتهن، ويجعل تخليهن عن شروط العمل المجحفة أمرا صعبا، إضافة إلى ما يتعرضن له من انتهاكات. فقد بينت عدة دراسات أن 40 % من أصحاب العمل اللبنانيين لا يدفعون رواتب العاملات لديهم في شكلٍ منتظم. ويحتجز 94 % من أصحاب العمل جوازات سفر العاملات، فيما يقفل 22 % منهم باب المنزل بالمفتاح، حين يغادرون المنزل على رغم وجود العاملة المنزليّة داخله (دراسة 2016[7] – AUB – كفى – الجمعية الدولية لمكافحة الرق - ILO). كما أن 67 % من العاملات يتعرّضن لعنف جسدي وجنسي (دراسة 2014 – المفكرة القانونية، كفى[8]) وأن 80 % من أصحاب العمل لا يسمحون للعاملة بمغادرة المنزل يوم الإجازة، وأن 56 % من عاملات المنازل يعملن لأكثر من 12 ساعة يوميا (دراسة 2010 – كفى[9]).

7. A Study of Employers of Migrant - Domestic Workers in Lebanon - https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_524149.pdf
8. أحلام للبيع: بين الاستقدام والعمل في لبنان، رحلة استغلال عاملات منازل من النيبال وبنغلادش - https://www.kafa.org.lb/sites/default/files/2019-01/PRpdf-64-635457864461835048.pdf
9. دراسة نموذجية حول مواقف أصحاب العمل اللبنانيين من عاملات المنازل الأجنبيات - https://www.kafa.org.lb/sites/default/files/2019-01/PRpdf17.pdf

اعتبارا من الثمانينات، بدأ العمل أولا من قبل الجمعيات التقليدية والخيرية على فتح «فضاءات آمنة» للمهاجرين، ومن بينهم عاملات المنازل، عبر تقديم الدعم المالي للاحتفالات المجتمعية العامة والصلوات، وكذلك المساعدة القانونية والاجتماعية. ومع تزايد العدد خلال العقد الأخير، بدأت منظمات حقوق المرأة والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان العمل وفق مقاربة الحقوق، وإدراج حقوق العمال المهاجرين والعاملات المنزليات تحديدا، ضمن العمل الحقوقي العام. والتقاء هذه الفئات الثلاث من منظمات المجتمع المدني هو بفعل طبيعة عمل العاملات المنزليات، حيث تتناول كل فئة وضعهن من زاوية خاصة كونهن نساء، وعاملات، ومهاجرات محرومات من الحقوق.

أديب نعمه، مستشار في التنمية وأجندة-2030 - لبنان

الصـورة : www.aljazeera.net

الصـورة : hkafa.org.lb

إضـــاءة

تظهر هذه المبادرة نموذجا عن الاهتمام بفئات اجتماعية مهمشة ولا تحظى بالحماية (العاملات المنزليات المهاجرات)، وهي تظهر الانتقال الطبيعي والمنطقي في عمل الجمعيات من الخدمات الرعائية والمساعدة القانونية إلى مقاربة متكاملة مبنية على الحقوق. وتمثل أيضا عملا مشتركا مندمجا لثلاث فئات من منظمات المجتمع المدني النسوية والحقوقية والنقابية. ويعود جانب من النجاح إلى الدعم الذي حظيت به المنظمات الوطنية من منظمة العمل الدولية، التي وازن حضورها الموقف الرافض للسلطة اللبنانية الممثل في وزارة العمل. ويكمن عنصر القوة الأكثر أهمية في شجاعة ومشاركة العاملات المنزليات أنفسهن، وتوسع المناخ المتعاطف مع حقوقهن في مواجهة نظام الكفالة والتصرفات العنصرية. وتنسجم المبادرة والمقصدين الأول والثاني من الهدف «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان» و «القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال». كما تتواءم والمقصدين السادس والتاسع من الهدف الثامن «(...) توفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال» و «حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرون وخاصة المهاجرات». ويمكن في هذه الحالة إدراج المقصد 2 من الهدف 16 «إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر...».

فـــي لبنـــــان «الأبيـــض ما بيغطي الاغتصـــاب»

«الأبيض ما بيغطي الاغتصاب»، حملة أطلقتها منظمة أبعاد بلبنان في تموز 2016 وأفضت إلى إلغاء المادة 522 من قانون العقوبات الذي ينص : «إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل (الاغتصاب - اغتصاب القاصر - فض بكّارة مع الوعد بالزواج - الحضّ على الفجور - التحرّش بطفلة - التعدّي الجنسي على شخص ذي نقص جسدي أو نفسي..) وبين المُعتدَى عليها، أوقفت الملاحقة وإن كان قد صدر الحكم بالقضية، علّق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه» اعتمدت حملة المناصرة ثلاثة أوجه للتحرك. تعلقت الأولى بعمل سياساتي مع صناع القرار وما أسماه القائمون على الحملة بمناصرة مبنية على الأدلة، عززوها بحملة رأي عام.

ففي أوجه التحرك الأول، تم عقد لقاءات فردية مع جميع نواب لجنة الإدارة والعدل وعددهم 17 من البرلمانيات والبرلمانيين. كما قام القائمون على الحملة بمتابعة أسبوعية لأعمال اللجنة واجتماعاتها والاتصال ببعض المؤثرين على أعضاء اللجنة. كان هذا العمل مسبوقا باستطلاع للرأي قامت به منظمة أبعاد، قائدة الحملة، لقياس معارف اللبنانيين/ات وممارساتهم وتوجهاتهم في ما يتعلق بالمادة 522. وعلى ضوء نتائج استطلاع الرأي، أنتجت القرائن الموجهة إلى صانعي القرار من ناحية وصممت حملة رأي عام اتخذت بالأساس مواقع التواصل الاجتماعي حوامل لها وكذلك الطرقات، إضافة إلى أنشطة ميدانية أخرى.

واعتمدت حملة الرأي العام المساندة، أنشطة مبتكرة شدت اهتمام الناس وصانعي القرار على حد سواء. فقد تم إجراء مباراة كرة قدم بين فريق مكون من مراسلات وسائل الإعلام وبطلات لبنان في "الميني فوتبول". كما قامت منظمة أبعاد والمنظمات الشريكة لها بالمشاركة في ماراتون بيروت الأولي بـلباس وشعار موحد، ميز القائمين على الحملة عن بقية المشاركين فيه. ومن ضمن عناصر قوة الحملة، كان شعارها والصورة المجسدة لها. «فالأبيض ما بيغطي الاغتصاب» كان مصاحبا بصورة لفتاة في ثوب زفاف من شكل خاص : عبارة عن ضمادات بيضاء غطت جسمها بشكل أبرز مواطن الكدمات التي تلقتها... وكذلك رسائلها التي اتخذت زوايا مختلفة، تصب كلها في زاوية الرسالة الأساسية. فعلاوة على «الأبيض ما بيغطي الاغتصاب»، نجد «كلوا إلا الفستان الأبيض» «ما تلبسونا 522»...

حظيت الحملة بذلك، باهتمام إعلامي وطني وإقليمي ودولي، حتى أن أكثرها عراقة كالسي آن آن، وأي دجي+ و A5+، أثثت خبر إلغاء المادة 522، بصورة وفيديوهات الحملة. وفي ماي/ مايو 2019 فازت حملة «الأبيض ما بيغطي الإغتصاب» بجائزة أفضل حملة تغيير على مستوى العالم ضمن فئة الحملات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة The UN SDG Awards

اعتـــدال مجبـــري، مركز «كوثر»، دليل التواصل والمناصرة، الإسكوا، 2017 (محين)

إضـــــاءة

ميزة هذه المبادرة هي في نجاحها في تصميم حملة مبتكرة استطاعت الوصول إلى جمهور واسع، واستقطبت الاهتمام، وكانت ناجحة في إيصال رسالة قوية مفهومة من العموم. وقد تمكنت الجمعية من أن تنفذ سلسلة من الخطوات والأنشطة الإعلامية المتنوعة في سياق حملة منسقة تتمتع بمواصفات فنية ومهنية عالية، لفتت انتباه وسائل الإعلام العالمية، وأوصلت الجمعية إلى الحصول على جائزة التقدير، مع العلم أن الأمر لم يقتصر على الجانب الإعلامي، بل حققت نجاحا في تعديل القانون المعني. ولئن تخدم المبادرة المقصد الأول من الهدف 16 «الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان»، فهي في صلب المقصدين الأول والثاني من الهدف الخامس «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان» و «القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال».

نساء الجزائر قوة الحراك والحصن المنيع ضد التطرف

الحراك الجزائري، ظاهرة فريدة من نوعها اليوم في المنطقة العربية، فلا قائد لها ولا ممثلا عنها، في قرار جماعي «شعبي» لرفض أي نوع من أنواع الاختراقات. وفي هذا نقطة إيجابية لجهة اتخاذ مسافة من كل الفاعلين السياسيين دونما استثناء ونقطة سلبية يمكن أن تعطي مساحة للحكومة الحالية في استغلال انعدام الريادة للحراك. في خضم ذلك، حاول المجتمع المدني تنظيم صفوفه في أكثر من مناسبة. فبين مارس/آذار وجوان/يونيو على سبيل المثال، أنشأ تحالف أول ضم 21 جمعية ونقابة وحركة مثلت فئة واسعة من الفاعلين في الحراك، حقوقية كانت أم شبابية، أم نسائية، أم تلك المهتمة بالهجرة والمفقودين أو بالشأن الثقافي والمجتمعي. قدم التحالف خارطة طريق للخروج من الأزمة هدفه القطع مع النظام بصفة نهائية.

ومع تقدم وتيرة الاحتجاجات التي تنظم بصفة دورية يومي الثلاثاء والجمعة أسبوعيا من 22 فيفري/فبراير بمشاركة ملفتة للنساء والشابات، تواترت معها مبادرات منظمات المجتمع المدني. نظمت هذه الأخيرة يوم 15 جوان/يونيو «الندوة الوطنية للخروج من الأزمة» في أعقاب لقاءات تحضيرية للمطالبة بفتح مفاوضات سياسية بهدف الانتقال نحو الديمقراطية. وقد ضم المسار التشاوري الذي بادرت به كنفدرالية النقابات المستقلة، 80 منظمة (الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، "راج"، "أس أو أس" المفقودين، النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية، المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية، الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، ائتلاف أمل ومنظمات دينية، المنتدى المدني للتغيير وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين).

وإن أقرت المبادرة بعدم تمثيليتها لمختلف مكونات المجتمع المدني ودعوتها إلى حوار وطني شامل يتوسع إلى مختلف الفاعلين، إلا أننا نلاحظ غياب المنظمات النسائية عنه. ولا يمكن أن يعد ذلك غريبا، فميدانيا، وفي كل الاحتجاجات، رفض ما سمي بالمطالب «الفئوية» كالمساواة ورفع الأجور والتفاوت والتمييز، في محاولة – صائبة أم لا- من الحراك تركيز مطالبه على رحيل رموز النظام السابق خاصة الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح، الذي شغل خطة رئيس مجلس الأمة في عهد الرئيس بوتفليقة وكان من المقربين جدا منه ورئيس الحكومة نور الدين البدوي، الذي كان وزير داخليته المشرف على الانتخابات وتزويرها حسب المحتجين...

وحصل أن قامت منظمات نسوية، برفع لافتات للمطالبة بالمساواة في الاحتجاجات، إلا أنه تم منعها، دائما بهدف الحرص على الهدف الرئيسي للحراك. فما كان من مجموعة من النساء، إلا أن أصدرن بيانا في مارس / آذار 2019 «نساء جزائريات من أجل التغيير نحو المساواة» يؤكدن فيه اقتناعهن «أن بناء مستقبلنا المشترك يستلزم مساواة تامة وكاملة بين جميع المواطنات والمواطنين دون تمييز جنسي أو اجتماعي أو جهوي أو ديني» حسب نص البيان. كما قررن إنشاء مربع نسوي يشارك في الاحتجاجات مع التنصيص الصريح على التوقيت والمكان، كأحد نقاط المطالب السبعة التي عبرن عنها. انطلقت مظاهرات المربع النسوي بداية من الأسبوع الخامس للاحتجاجات في مطالبة واضحة بالمساواة.

وواجه هذا المربع بعض المعارضة من متطرفين أحيانا وأحيانا أخرى من متظاهرين ومتظاهرات بحجة أن مطلب الحراك الرئيسي هو تغيير النظام ولا مكان للمطالب «الفئوية»، الشيء الذي لم تقتنع به المناضلات وواصلن مشروعهن برغم المضايقات. وتبقى مطالب الحراك، كما مطالب المجتمع المدني والمنظمات النسوية، مجهولة الوجهة، ذلك أن الحراك يتكون بالأساس من جماهير مشحونة وغير قابلة لمن يمثلها. وهو ما يطرح أكثر من نقطة استفهام حول مآله ومآل المساواة بين الجنسين فيه.

عبد الحفيظ دعماش، وكالة فرانس براس - الجزائر

إضـــاءة

تتميز مبادرات منظمات المجتمع المدني عامة بمحاولة انسجامها مع طبيعة الحراك الذي استمات في رفض ممثل/قائد عنه أو حتى ناطق باسمه. في المقابل، تميزت المنظمات النسائية بتمسكها بإدراج مطلب المساواة في الحراك حتى وإن كلفها ذلك صدا أو مضايقات. ولئن يتسم الوضع الجزائري بالضبابية إلى حد الآن، وبتركيز الحراك على مطلب واحد لا غير، إلا أن المنظمات النسائية تحاول جاهدة إدماج لائحة مطالبها ضمن كل اللوائح. وتنسجم مبادراتها مع كل مقاصد الهدف الخامس.

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

الصـــــورة : Stand Up

الصـــــورة : https://rasanah-iiis.org

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*	عربيا
• هناك 1 من كل 4 مرافق للرعاية الصحية تفتقر إلى خدمات المياه الأساسية. • يفتقر 3 من كل 10 أشخاص إلى خدمات مياه الشرب المأمونة، فيما يفتقر 6 من كل 10 أشخاص إلى مرافق الصرف الصحي المدارة بأمان. • لم يزل ما لا يقل عن 892 مليون شخص يمارسون التبرز في العراء. • تتحمل النساء والفتيات مسؤولية جمع المياه في 80 % من الأسر التي لا تصل المياه إلى منازلها. • ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون مصادر مياه الشرب المحسنة من 76 % إلى 90 % بين عامي 1990 و 2015.	• لا يتجاوز توفر المياه في المنطقة العربية 1200 متر مكعب أي أقل بحوالي 6 مرات عن المتوسط العالمي البالغ 7000 متر مكعب. • يعتمد كثير من بلدان المنطقة على تحلية مياه البحر لتلبية الطلب على المياه. فأكثر من 75 % من مياه البحر المحلاة في العالم موجودة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 70 % منها في بلدان مجلس التعاون الخليجي (السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات) و6 % في ليبيا والجزائر. • في كثير من بلدان المنطقة، يستهلك قطاع الزراعة 85 % من المياه المستهلكة[1]. • أكثر من 35 مليون طفل وطفلة يفتقرون إلى الحصول على خدمات مياه الشرب المدارة بشكل آمن. • أكثر من 1.25 مليون طفل وطفلة يستخدمون المياه غير المعالجة لأغراض الشرب. • أكثر من 100 مليون طفل وطفلة يفتقرون إلى الحصول على خدمات الصرف الصحي المدارة بشكل آمن.

1. بالأرقام: حقائق عن أزمة المياه في العالم العربي، مدونات البنك الدولي، 2015،
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world

الصـــــورة : https://www.light-dark net

- تؤثر ندرة المياه على أكثر من 40 % من سكان العالم، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة. ويعيش أكثر من 1.7 مليار شخص حالياً في أحواض الأنهار حيث يتجاوز معدل استنفاذ مياهها معدل تشبعها.
- يفتقر أربعة مليارات شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية.
- يصرف أكثر من 80 % من المياه العادمة الناتجة عن الأنشطة البشرية في الأنهار أو البحر دون أي إزالة لتلوثها.
- في كل يوم، يموت ما يقرب من 1,000 طفل بسبب أمراض الإسهال المرتبطة بالمياه ومرافق الإصحاح.
- يستخدم ما يقرب من 70 % من جميع المياه المستخرجة من الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية لأغراض الري.
- تمثل الوفيات الناجمة عن الفيضانات وغيرها من الكوارث المرتبطة بالمياه نسبة 70 % من جميع الوفيات المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/water-and-sanitation/

- أكثر من 4 ملايين طفل وطفلة يفتقرون إلى مرافق النظافة العامة.
- تُعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق نُدرة في المياه في العالم، تمثل المنطقة موطناً لحوالي 6 ٪ من سكان العالم، لكنها لا تحصل سوى على 2 ٪ من المياه العذبة المتجددة في العالم مع 12 بلدا من أكثر بلدان العالم ندرة في المياه.
- تبلغ نسبة استخدام السكان لخدمات أساسية لمياه الشرب في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في العام 2015، 93 بالمائة، وتبلغ نسبة استخدام السكان لخدمات أساسية للصرف الصحي للعام نفسه 89 بالمائة [2].
- تتحمل النساء العبء الأكبر لجمع المياه بالبلدان العربية، لاسيما في المناطق الريفية المحرومة حيث هناك قصور في تغطية شبكات المياه والصرف الصحي. ويمكن اعتبار جمع المياه من الأعمال المنتجة الهامة «غير المدفوعة الأجر» التي تتحملها النساء والتي قد تمنع الفتيات من إحراز تقدم في التحصيل العلمي. فالمهام المنزلية المتعلقة بجمع المياه، تبعد الفتيات دون سن الخامسة عشرة عن المدارس.
- يتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض المياه المتجددة في المنطقة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030. [3]

2. تقرير حالة أطفال العالم لعام 2017 - الأطفال في عالم رقمي - https://www.unicef.org/media/48596/file/SOWC_2017_AR.pdf
3. معطيات وردت في تقرير تنمية المرأة العربية السابع : «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2019

الصـــــورة : https://www.iraqakhbar.com

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

الهـــدف 6

يتضمن هذا الهدف 6 مقاصد نتيجة، ومقصدين سياسات.

يشمل هذا الهدف مسألة توفير مياه الشرب والاستخدام، وتوفر خدمة الصرف الصحي. وهو يجمع بين توفير هذه الخدمات إلى الجميع بصفتها حقا، إضافة إلى الجانب الصحي (النظافة والتلوث)، والبيئي (معالجة المياه المبتذلة)، وحسن إدارتها بطرق مستدامة.

ويعد التفاوت، لاسيما بين الريف والحضر أساسيا في الهدف.

المـــرأة والميـــاه

علاقة المرأة بالمياه وثيقة الارتباط بتوزيع الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، وبالدور الرعائي للمرأة داخل الأسرة، وبالعمل الزراعي في البيئة الريفية. لذلك، سوف نرى أن إدارة المياه من منظور تنموي محوره الإنسان، ومن منظور الاستدامة، له تأثير إيجابي على حياة جميع الأفراد والفئات الاجتماعية. كما يؤثر إيجابا على مكانة المرأة وقدرتها على التمتع بحقوقها واستخدام وقتها على نحو أكثر حرية.

إن توفر المياه (وخدمات الصرف الصحي) للجميع داخل المسكن العائلي وبنوعية جيدة، من شأنه تحرير طاقات كثيرة تستهلك في جمع المياه أو تقنين استخدامها من قبل الأسرة. وهو أمر تتحمل تبعاته النساء بشكل خاص، بما في ذلك ظاهرة حرمان الفتيات من التعليم لجلب المياه، لاسيما في المناطق الريفية. كما أن الممارسات الزراعية المستدامة، لاسيما في الحيازات الصغيرة والعائلية تقوم أيضا على نمط حياة متمحور حول الماء، وحيث يندمج دور المرأة بشكل عضوي مع العمل في الحقول وفي العمل المنزلي ومع استخدام وإدارة المياه. ومن شأن مشاركة المرأة من مواقع مقررة في إدارة المياه على النطاق المحلي، أن تساهم في تحسين الاستخدام المستدام والمتوازن لهذا المورد الهام، كما من شأنها الحد من النزاعات المحلية المتعلقة باستخدام المياه.

مقارنة مع ما كان عليه الأمر في أهداف التنمية للألفية، طال الجديد في مقاربة المياه والصرف الصحي النقاط التالية:

- الانتقال من مقصد واحد في الهدف السابع من أهداف الألفية، إلى هدف مستقل بذاته،
- الانتقال من هدف/مقصد ذي بعد واحد هو توافر خدمة المياه والصرف الصحي، إلى هدف مركب وأبعاد عدّة، يتعلق بتوفر الخدمة وإدارتها إدارة مستدامة.
- رفع مستوى الإنجاز المطلوب، حيث المطلوب توفير الخدمة للجميع دون استثناء.

كما أن المقصدين المتعلقين بالسياسات، تناولا التعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك الجانب التكنولوجي (معالجة الملوحة وتحلية مياه البحر مثلا)، ودعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي. بهذا المعنى، تصبح قضية المياه مركبة - وهي كذلك بطبيعتها - وتتقاطع مع الزراعة والأمن الغذائي والصحة والنظافة والحد من التلوث، كما أنها مرتبطة بالصناعة أيضا وبقضايا متصلة بالسياسات مثل التوجهات نحو اعتبار المياه سلعة عامة وحقا، أو خصخصتها وتحويلها إلى سلعة تجارية. وهذا من الموضوعات الخلافية في الاتفاقيات التجارية الدولية وفي السياسات الوطنية.

النساء في حصاد الضباب، وترشيد ريّ الأرزّ في المغرب

مشروع «حصاد الضباب» هو تقنية مبتكرة مستوحاة من الطرق القديمة لحصاد مياه الضباب في أعالي قمم الجبال، عبر اعتراضه بشبكات ذات تكنولوجية متطورة مصممة لذلك، وتزويد سكان المناطق القروية التي تعاني نقصاً حادا من الماء بعد تجميعه ومعالجته. نفذت المشروع جمعية مغربية تقودها نساء «دار سي حماد للتنمية والتربية والثقافة» منذ أكثر من عشر سنوات بشراكة مع «مؤسسة ميونيخ ري» الألمانية. وتمكن المشروع من تغيير حياة خمس قرى جبلية إلى الأفضل، إذ يزود حاليا أكثر من 92 أسرة (حوالي 400 فرد) في خمس قرى بالماء الصالح للشرب، ويدفع بموجبها السكان اشتراكاً رمزياً شهرياً. تم تخفيف العبء عن السكان من معاناة جلب المياه بسبب ندرتها ووفر لفتيات وفتيان القرى الوقت اللازم للالتحاق بالمدارس، ومتابعة دراستهم. فحتى الأمس القريب، كانت الفتيات في هذه المنطقة يخصصن ما يقارب 5 ساعات يومياً، مشياً على الأقدام ذهاباً وإياباً، من أجل جلب المياه. وحالياً، تتمكن جميع الفتيات والفتيان من الالتحاق بالمدارس في القرى من أجل متابعة دراستهم بانتظام، وتتفرغ النسوة لأشغال المنزل. وتشير دراسة نسب التمدرس لدى الأطفال أن 96 % من الأطفال البالغين من العمر 7 إلى 12 سنة، تابعوا دراستهم خلال الموسم الدراسي 2013-2014 أي فترة تنفيذ المشروع. وللإشارة، تقلص الفرق بين تمدرس الفتيان والفتيات إلى أقل من نقطتين مئويتين. وحصل هذا المشروع على جائزة تشجيعية من الأمم المتحدة سنة 2016، في مؤتمر التغيرات المناخية بمدينة مراكش.

دعم المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي (مؤسسة حكومية) في منطقة الغرب بالمملكة المغربية، تحالف «جمعيات مستعملي مياه السقي»، التي تنشط في مجال تدبير المياه المخصصة للري. شمل ذلك أنشطة توعية الفلاحات والفلاحين

الصـــــورة : https://www.alarabiya.net

حصيلة بأهم إنجازات البرنامج الوطني المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الشروب

إذا نظرنا للأمر من زاوية إنجاز البنيات التحتية لتزويد الساكنة القروية بالماء الشروب، سيتبين أن البرنامج الوطني المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الشروب قد مكن من بلوغ هدف تزويد 90 % من الساكنة بالماء الصالح للشرب، مع تأخير يناهز ثلاث سنوات. واستدعى صرف اعتمادات من أجل الاستثمار تقدر ب16.8 مليار درهم.

خلال سنة 2015، وصلت هذه النسبة 95 % أي ما يعادل 12.8 مليون نسمة من ساكنة العالم القروي التي تتوفر على نقطة تزود بالماء لا تبعد بأكثر من 500 مترا. وتبعا لذلك، بقي 610 ألف مواطن من الساكنة القروية لم تشملهم التغطية بالماء الشروب.

وقد ظل 3.54 مليون نسمة من ساكنة العالم القروي ضمن غير المستفيدين من الولوج للماء الصالح للشرب بشكل دائم، أي أنهم مزودون ولكن بمنظومة تعتريها اختلالات.

واستقرت نسبة الربط بالإيصالات الفردية بالعالم القروي في نفس السنة برسم سنة 2015، حسب ما أورده المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في معدل وطني قدره 40 %، أي أن 5.3 مليون مغربي بالعالم القروي يتوفرون على الخدمات الفردية للماء الصالح للشرب بمنازلهم.

على حسن ترشيد استعمال الماء وتحسين فعالية قنوات الري وتدبير مياه السقي والمحافظة على الموارد الطبيعية. وساهم المشروع في توفير فرص الشغل ورفع من دخل الفلاحات والفلاحين. وتجلت النتائج المتحصل عليها في تقليص كمية الماء المستعملة في زراعة الأرز، حيث انتقلت من حوالي 18000 متر مكعب في الهكتار الواحد إلى حوالي 14000 متر مكعب في الهكتار. ويؤمل على المدى المتوسط الوصول إلى معدل للاستهلاك لا يفوق 11000 متر مكعب في الهكتار. وكان للمرأة القروية دور متميز في هذه الأنشطة، حيث عملت إلى جانب الرجل داخل القرى الزراعية كمرشدة فلاحية. وبفضل الإرشاد الزراعي، وقع تضمين النساء في هذه البرامج التنموية التي كانت انعكاساتها إيجابية على حياتهن الأسرية في المجال القروي انطلاقاً من محاربة الأمية إلى التأهيل الحرفي والمهني.

يوسف الكمري، أستاذ، دكتور في البيئة - المغرب

إضـــــاءة

تجتمع في هذا المشروع عناصر مركبة تساهم فيها منظمة دولية مع جمعيات محلية ومع الناس، وأيضا بالاستفادة من وجود سياسات حكومية وطنية لتوسيع استخدام الطاقة الشمسية. أحد عوامل النجاح الأكثر أهمية هو نقل موضوع استخدام الطاقة الشمسية من كونه قضية عامة ومبهمة، وجعل ذلك قضية حياتية تتعلق بحياة الناس، والنساء بشكل خاص، من خلال ربط ذلك بتحضير الطعام وجلب المياه وغيرها من المهام التي تقع على عاتق النساء. وحققت المبادرة وعيا بأن هذه التكنولوجيا تحدث تأثيرا إيجابيا فوريا على حياة الأسرة والنساء، وهذه المصلحة المحققة هي ضمان الاستدامة. وتنسجم المبادرة وثلاثة مقاصد على الأقل من الهدف من ضمن خمسة خصصت له وهي 1. «ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة» و4. «تعزيز التعاون الدولي...» و5. «توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في الدول النامية...».

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الصورة : Stand Up

الصـــــورة : Stand Up

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*

- لم تزل نسبة 13 % من سكان العالم تفتقر إلى الكهرباء الحديثة.
- يعتمد نحو 3 مليارات شخص على الخشب أو الفحم الحجري أو الفحم النباتي أو نفايات الحيوانات في أغراض الطهي والتدفئة.
- الطاقة هي السبب الأبرز في تغير المناخ، حيث تتسبب في زهاء 60 % من مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة.
- تسبب تلوث الهواء الداخلي في الأبنية — بسبب استخدام الوقود القابل للاحتراق لغايات الطاقة المنزلية — في 4.3 مليون وفاة في عام 2012، وكانت نسبة وفيات المرأة والفتاة بين ضحاياها زهاء 6 في كل 10 وفيات.
- وصل استخدام الطاقة المتجددة من مجموع استهلاك الطاقة إلى نسبة 17 % في عام 2015.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/energy/

عربيا

- لا تزال العديد من البلدان العربية تخطو خطوات بطيئة على درب تطوير قدراتها على إنتاج الطاقة المتجددة، التي لا تشكل حالياً أكثر من 7 % فقط من مزيج الطاقة في المنطقة.
- ينمو الطلب على الكهرباء بأكثر من 77 % سنويا، وهو أسرع من المتوسط العالمي، وهو ما حدا بكثير من البلدان العربية اليوم إلى السعي إلى تلبية هذا الطلب من خلال حلول الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة.
- يفتقر حوالي 40 % الفقراء في المنطقة إلى إمكانية الحصول على الطاقة بشكل مستمر[1].

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة،
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهـــدف 7

يتضمن هذا الهدف ثلاثة مقاصد نتيجة، ومقصدي سياسات.

تتعلق مقاصد النتيجة بثلاثة أبعاد وهي توفير خدمات الطاقة للجميع، وزيادة حصة الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة. ويتعلق مقصدا السياسيات بتطوير البحث العلمي ودعم الدول النامية بالبنى التحتية لإيصال الطاقة.

الهدف تجاهل الأبعاد السياسية أو الاقتصادية العالمية لمشاكل الطاقة رغم أنها عامل أساسي في السياسة الدولية، بما في ذلك الحروب.

اسكوا : تقرير المياه والتنمية السادس الترابط في أمن المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية (2015)

قضايا الطاقة في المنطقة العربية

أغفل الهدف السابع جوانب تتصل بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع على المستوى العالمي، وكذلك الإقليمي والوطني. فالنفط والغاز هما سلعتان استراتيجيان في الاقتصاد العالمي. ويعتبر التحكم بالإنتاج والتجارة والأسعار من العناصر الحاسمة في السياسة الدولية تصل إلى حد اندلاع الحروب والمنطقة العربية مثال صارخ على ذلك.

كما أن هذه السلع توفر وسائل لتمويل السياسات الوطنية والإقليمية الريعية غالبا، والتأثير في قرار الهيئات الإقليمية والدول المجاورة، ناهيك عن كون قطاع الطاقة – بما فيها الطاقة الكهربائية – يعد مجالا مربحا لاستثمار الشركات العملاقة العالمية واستنزاف الموارد في البلدان النامية بالشراكة بين الرأسمال العالمي والمحلي.

هذا الجانب بالغ الأهمية في المنطقة العربية، سواء في منطقة الخليج، أو في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث سيحفز اكتشاف حقول الغاز الأخيرة على قيام تحالفات ونزاعات تتداخل في مصالح الدول على ضفتي المتوسط، مع العلم أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ومياهها الإقليمية التي تحوي حقول الغاز، يزيد الوضع تعقيدا.

في المنطقة العربية، وفي الدول الأقل نموا على نحو خاص، أو التي خرجت لتوها من حروب، فإن توفير خدمات الطاقة لعموم السكان ما يزال أولوية. وبشكل عام، فإن فعالية استخدام الطاقة (نسبة إلى الناتج المحلي)، له أولوية في معظم الدول العربية حيث الكفاءة منخفضة عموما بحكم طبيعة القطاعات الاقتصادية السائدة والتكنولوجيا المستخدمة. كما أن الطاقة المتجددة، ما تزال محدودة الاستخدام، رغم أنها متاحة وتشكل مخرجا لكثير من مشكلاتنا البيئية والاقتصادية.

قـــافلة شمس من النســـاء والشبـــاب فـــي المغـــرب

الصـــــورة : Stand Up

تعتبر المرأة القروية الأكثر تضررا من غياب إمكانية الحصول على الطاقة. فهي في أغلب الحالات، تجمع الوقود والحطب للأفران التقليدية، وتطهو في مطابخ تملأها الأدخنة، وتقطع مسافات بعيدة لجلب الماء من أجل الشرب والاستعمال المنزلي اليومي. وغالبا ما تكون أيضا مسؤولة عن تكاليف الطاقة اليومية في البيت، وتسعى من خلال أدوارها المجتمعية الضرورية إلى جعل الحصول على الطاقة، السبيل نحو مجتمع أفضل للجميع.

منظمة السلام الأخضر (تعرف أيضاً باسم غرينبيس أو بالإنجليزية Greenpeace)، هي منظمة بيئية عالمية غير حكومية، مهتمة بالمجال البيئي. بادرت خلال شهر جويلية/يوليو 2017، في تنزيل مشروع للطاقة الشمسية في المغرب، يهدف إلى توظيفها في عدة أنشطة من الحياة اليومية للساكنة، ومن ذلك الطهي. وقد طالبت المنظمة من الحكومة المغربية القيام بإجراءات أكبر للدفع نحو استخدام هذه الطاقة.

يحمل المشروع اسم «قافلة الشمس» (La Caravane du Soleil)، وهدفه إنشاء شبكة من الشابات والشباب «سفراء الطاقة الشمسية». وبدأت منظمة السلام الأخضر، الحاملة للمشروع بتكوين 20 متطوعة ومتطوع من الشباب من مختلف جهات المغرب. تم ذلك بالشراكة مع عدة منظمات غير حكومية تمثل المجتمع المدني بالمغرب (التحالف المغربي للمناخ والتنمية المستدامة)، في مركز جمعية مدرسي علوم الحياة والأرض بالدار البيضاء، لتعزيز قدرات الشباب ليكونوا مدربين على الطهي بالطاقة الشمسية مع السكان المحليين، وذلك بغية تأهيليهم لتقاسم التجارب والممارسات الصديقة للبيئة في مجال الطاقة الشمسية. وعمل الشركاء على تخصيص دورات تدريبية للنساء، خصوصا ربات البيوت، على فن ومهارات الطهي بتوظيف هذه الطاقة النظيفة، ممّا يمكن من تقديم بديل أقل تكلفة وأكثر أمنا من الوسائل والمعدات التقليدية، حسب بيان صحفي من المنظمة.

وتهدف الشبكة إلى خلق تأثير شمسي مضاعف يتعاون من خلاله المستفيدون والمستفيدات من التدريب مع المنظمات البيئية غير الحكومية المحلية لنقل مهاراتهم إلى المجتمعات التي هي في أمس الحاجة إليها. وبدأ الشباب «سفراء الطاقة الشمسية»، مشروعهم في "آيت فاسكا" بنواحي جهة "مراكش آسفي" بالتعاون مع «جمعية أيتماتن للتنمية والتضامن». في البرنامج، تم عرض التقنية الجديدة والصديقة للبيئة على النساء المحليات، والمتمثلة في استخدام الطهي بتوظيف الطاقة الشمسية وتقديم حلول أكثر أمانًا ويمكن الوصول إليها من البوتان أو الفحم أو الخشب.

ولم يفت المنظمة توعية الشباب والشابات ببذل الجهود لجعل الطاقة الشمسية اللامركزية متاحة للجميع حتى يتمكن الشعب المغربي من امتلاك مصدره الخاص للطاقة وإدارته وفقا لاحتياجاته، مما يوفر له فوائد اقتصادية واجتماعية هامة، علاوة على وضع الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم بدءا بتنفيذ القانون 15-58 الذي يسمح لأصحاب المنازل الوصول للطاقة الشمسية بتوصيل أنظمتهم بالشبكة الوطنية والاستفادة من القياس الصافي (توفير الكهرباء الزائدة للشبكة، وبالتالي التخفيف من فواتير الطاقة).

وللإشارة فقط، وفي إطار حملة مناصرة من أجل تبني الطاقات النظيفة، تجمع مئات الشباب من المجتمع المدني، يوم الأحد 29 افريل/ أبريل 2018 في الدار البيضاء، بدعوة من منظمة السلام الأخضر غير الحكومية، فرع المغرب، لاتخاذ إجراءات ضد الوقود الأحفوري. وهي دعوة لتوحيد أصوات شبابية تدعو قادة العالم إلى إنهاء عصر التلوث عبر استعمال الوقود الأحفوري وبناء مستقبل مدعم بالطاقة الشمسية.

إن الطاقة محورية بالنسبة إلى كل تحد رئيسي يواجهه العالم وبالنسبة إلى كل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصاد، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف. ويسعى شباب المجتمع المدني قيادة مبادرات طاقة مستدامة للجميع لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة صديقة للبيئة، وتحسين نجاعة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة غير الملوثة للبيئة.

ومازالت المبادرة متواصلة لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، فدون الكهرباء، تضطر النساء والفتيات لقضاء ساعات في جلب الماء، وتعجز العيادات عن تخزين لقاحات للأطفال، ولا يتمكن العديد من تلاميذ المدارس من إنجاز الواجبات المنزلية ليلاً، ولا يمكن للناس تشغيل شركات متنافسة. هذا وتشير الأرقام إلى أن 3 مليار شخص في العالم يعتمدون على الحطب والفحم والروث في الطهي والتدفئة، مما يؤدي إلى أكثر 2.5 مليون حالة وفاة مبكرة سنويا بسبب الآثار المترتبة عن تنشق الدخان المتصاعد من الوقود الخشبي المستخدم للطهي والتدفئة على فترة طويلة[2].

مشروع «La Caravane du Soleil»، هو إحدى المبادرات المجتمعية الرائدة، تساهم في مساندة المرأة الريفية في المغرب لاستخدام الطاقات النظيفة في مجتمعاتهن المحلية، وذلك لتشغيل مواقد الطهي أو الري الزراعي. وإنه ليمكن القول إنه حان الوقت، للمطالبة بتعزيز مبدأ ضرورة إدراج المرأة في المناقشات حول الطاقات النظيفة.

يوسف الكمري، أستاذ، دكتور في البيئة - المغرب

إضـــــاءة

تجتمع في هذا المشروع عناصر مركبة تساهم فيها منظمة دولية مع جمعيات محلية ومع الناس، وأيضا بالاستفادة من وجود سياسات حكومية وطنية لتوسيع استخدام الطاقة الشمسية. أحد عوامل النجاح الأكثر أهمية هو نقل موضوع استخدام الطاقة الشمسية من كونه قضية عامة ومهمة، وجعل ذلك قضية حياتية تتعلق بحياة الناس، والنساء بشكل خاص، من خلال ربط ذلك بتحضير الطعام وجلب المياه وغيرها من المهام التي تقع على عاتق النساء. وحققت المبادرة وعيا بأن هذه التكنولوجيا تحدث تأثيرا إيجابيا فوريا على حياة الأسرة والنساء، وهذه المصلحة المحققة هي ضمان الاستدامة. وتنسجم المبادرة وثلاثة مقاصد على الأقل من ضمن خمسة خصصت له وهي: «ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة» و«تعزيز التعاون الدولي...» و«توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في الدول النامية...».

2. لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الرابعة والأربعون «إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية» 2017 - www.fao.org/3/a-mu661a.pdf

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الصـــــورة : Stand Up

الصـــــورة : Stand Up

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*

- انخفضت البطالة في العالم من 6.4 % في عام 2007 إلى 5.6 % في عام 2017.
- على الصعيد العالمي، كان 61 % من العمال في مجالات عمل غير رسمية في عام 2016. وباستبعاد القطاع الزراعي، فإن نسبة 51 % من جميع العمال تدخل في إطار هذا التصنيف.
- يكسب الرجال 12.5 % أكثر من النساء في 40 بلدا من بين الـ45 بلدا التي تتيح معلومات في هذا الصدد.
- تبلغ الفجوة في الأجور بين الجنسين نسبة 23 % على الصعيد العالمي. وربما يستغرق تحقيق المساواة في الأجور 68 سنة أخرى. وفي حين تبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة نسبة 63 %، تصل نسبة مشاركة الرجال إلى 94 % على الصعيد العالمي.
- على الرغم من تزايد حضور المرأة في الحياة العامة، فإن النساء لم يزل يقدمن خدمات رعاية وعمل منزلي غير مدفوع الأجر بمعدل 2.6 زيادة عن الرجال.
- توجد حاجة لـ 470 مليون وظيفة للداخلين والداخلات الجدد إلى سوق العمل العالمي في الفترة بين عامي 2016 و2030.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth/

عربيا

- بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المنطقة العربية في المتوسط 14.958 دولارا أمريكيا في عام 2015، إلا أن التفاوت بين الدول وداخل الدولة الواحدة هو من الأعلى في العالم.
- شهد معدل البطالة بين النساء انخفاضا بطيئا على مدى السنوات الـخمسة عشر الماضية من 22.4 في المائة في عام 2000 إلى 19.96 في المائة في عام 2015. يزيد معدل البطالة بين النساء عن ضعف معدل البطالة بين الرجال في المنطقة والذي يبلغ 8.96 في المائة، وثلاثة أضعاف المعدل العالمي الذي يبلغ 6.2 في المائة، في العام 2015.
- فيما بين النساء الشابات، تعتبر معدلات البطالة الأعلى في العالم، إذ تقارب من ضعف مثيلاتها بين الشباب من الذكور 48 % في مقابل 23 في المائة، على التوالي مقارنة بـ 13 و16 في المائة عالمياً[1].

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة،
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع

الهـــدف 8

يحتوي هذا الهدف على 10 مقاصد نتيجة ومقصدين سياسات. المقاصد الـ 10 موزعة على محورين : الأول يتعلق بالنمو، التنمية الاقتصادية، والثاني عن التشغيل، العمل اللائق، أي أنه يدمج البعدين الاقتصادي والاجتماعي، مع مضمون بيئي وحرص على الاستدامة أيضا. وتختص أهداف السياسات بالمعونات التنموية وتشغيل الشباب عالميا، وثمة تغطية أكثر تفصيلا للبعد العالمي في الهدف 17 الخاص بالشراكة.

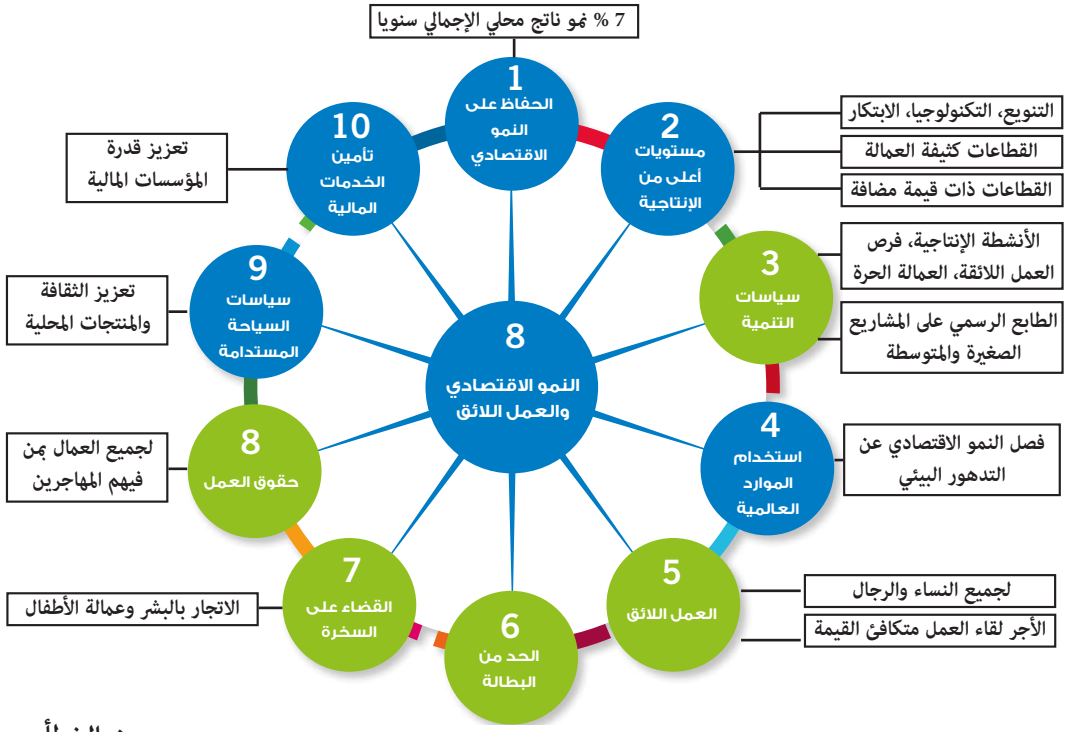

من الخطأ حصر هذا الهدف بالنمو الاقتصادي بالمعنى الضيق، وهذا مخالف لفلسفة أجندة 2030 أصلا. ويشكل المكون المرتبط بالعمل واحترام متطلبات العمل اللائق، نصف المقاصد كميا، علما أنه لا يمكن اجتزاء المقاصد، والفصل بينها. وتتضمن المقاصد المشار إليها التأكيد على اعتماد سياسات تنموية، ومتطلبات العمل اللائق، والحد من البطالة، وللقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، واحترام حقوق العمال المهاجرين، لاسيما النساء منهم. كما أن عددا من المقاصد يشدد على أهمية الفصل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، وهو ما يجعل احترام الطبيعة شرطا عضويا للاعتراف بالطابع التنموي لخيار النمو الاقتصادي.

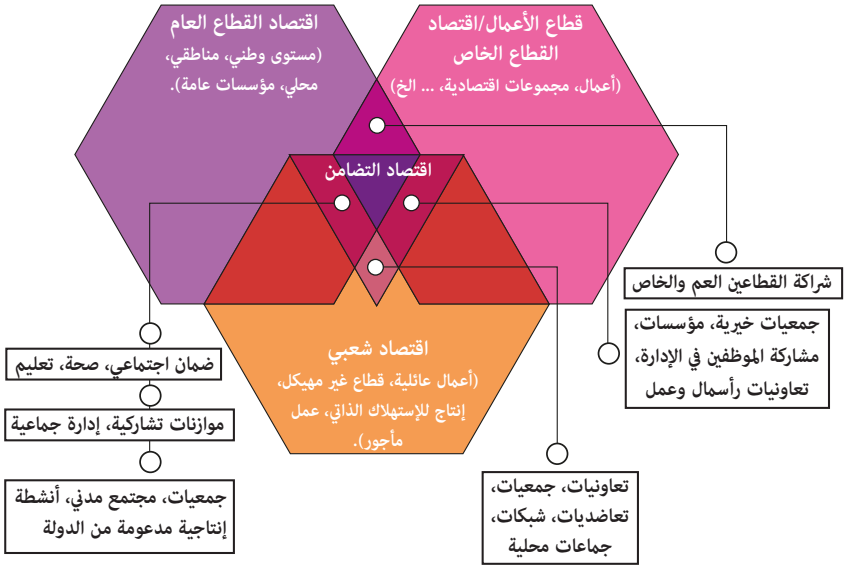

المصدر : UNRISD - 2016

نقاط اهتمام خاصة

1 - نقطة الاهتمام الأولى هي مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين لخيار النمو الاقتصادي، وفقا للهدف 8 والهدفين 5 و10. ويجب إزالة كل أسباب التمييز بين النساء والرجال في هذا المجال، لا على المستوى التوزيعي وحسب، بل على مستوى فلسفة الاقتصاد الوطني وسبل القياس ومؤشراته للحظ هذا البعد. ويقع في صلب ذلك التوجه نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واقتصاد الرعاية.

2 - الأهمية الكبيرة للسياسات المالية والضريبية في إعادة التوزيع الداخلي للثروة والدخل، وتصحيح الاختلالات والتفاوتات العمودية والأفقية، بالإضافة إلى تحفيز خيارات اقتصادية تنموية. وفي هذا الصدد، هناك تشابك قوي مع التوجهات العالمية للمؤسسات المالية الدولية، التي تضغط على حيز السياسات الوطنية.

فقيرات أردنيات من التدريب مباشرة إلى العمل

مبادرة ازدهار النساء هي أحد مشاريع جمعية الأسر التنموية الذي تم إطلاقه سنة 2000 وهو ينفذ في مناطق جيوب الفقر بالعاصمة الأردنية عمان، خاصة تلك التي تتميز بكثافة سكانية عالية ونسبة مرتفعة من البطالة.

الصـــــورة : جمعية الأسر التنموية

استهدف ازدهار بنات الأسر كبيرة العدد والفقيرة بين سن 18 و 40 سنة من المنقطعات عن التعليم لتدريبهن في مجالات عديدة تتوافق ومتطلبات السوق الأردنية. فازدهار لا يتوقف عند تمكين المرأة اقتصاديا، بل إنه يشترط دخول سوق العمل بعد 4 أشهر من التدريب. وذهب في ذلك إلى فرض دفع شرط جزائي يضاهي كلفة التدريب أي 1800 دولارا في حال لم تلتحق إحدى المتخرجات بالعمل، الذي تتوصل جمعية الأسر التنموية إلى توفيره لها. لذلك، صمم التدريب ليشمل 4 أشهر، تدريبا تقنيا ونظريا وشهرا داخل مؤسسة من المؤسسات التي تتماشى ومؤهلات المتدربة، وهي مؤهلات تعزز بتدريبات متكاملة تتراوح بين التدبير المنزلي والإسعافات الأولية وحل النزاعات وحماية البيئة، وصولا إلى اللغة الانجليزية ومهارات التواصل. وبالتوازي مع التدريب، تشكلت لجنة استشارية تقوم باتصالات دائمة مع المؤسسات التشغيلية المحتملة من فنادق وبيوت ودور مسنين ومحاضن ومراكز صحية ومؤسسات حكومية لرصد حاجياتها ومحاولة تلبيتها، حتى إن اقتضى الأمر تعديلا في مواضيع التدريب ومجالاته.

الصـــــورة : جمعية الأسر التنموية

ونظرا لطول فترة التدريب دون عائد مادي يذكر، ولضمان عدم الانقطاع، سعت الجمعية إلى توفير بدل المواصلات في حال شكل ذلك عائقا أمام المتدربات.

تم ذلك في بيئة ذكورية تعتبر شغل المرأة «عيبا» و «المرأة في البيت» و«البيت للمرأة»، عاينتها الجمعية من بعض حالات الانقطاع ومن خلال تواصلها مع أهاليهن، حتى إن إحداهن واصلت خفية التدريب بعد أن قام أخوها بمنعها وتعنيفها، لتنقطع بعدها بصفة كلية. وصرحت إحدى المتدربات في إحدى الدورات (2017) «من خلال الجمعية، بدأنا في مواجهة ثقافة العيب خاصة أن هنالك من المشاركات المسجلات في دورة الHousekeeping عملنا على التحضير لمسرحية لنوصل فكرة من خلالها للأهل والأزواج والأبناء أن العمل في هذا المجال هو مصدر رزق. وكان لهذه المسرحية التأثير الإيجابي على أهالي المشاركات وتوظفت من 5-6 مشاركات في هذا المجال».

وتواصلت الدورات بإصرار من مؤسسة الجمعية ميسر السعدي، المتحصلة سنة 1988 على تكريم من الأمم المتحدة صحبة 4 نساء أخريات من مختلف أنحاء العالم في مجال مكافحة الفقر. هدفها من وراء ذلك، إبراز التغيير الملموس عبر متخرجاتها وقصص النجاح التي حققتها. وهذا ما تم، حتى أن ذكور تلك الأحياء وجهوا لها اللوم باستهداف النساء فقط. هؤلاء النساء اللاتي التحقن بنسبة 80 بالمائة بالمؤسسات التي تلقين فيها تدريبا عمليا، وتميزت إحداهن في مجال عملها بشكل كبير، بعد فترة قصيرة من العمل، وهي التي التحقت بفندق راق جدا بعمان (أم لخمسة أطفال) وتحصلت على شهادة امتياز من ضمن 650 موظفا في الفندق ستة أشهر فقط بعد التحاقها به. وواصلت عملها فيه على امتداد 13 سنة.

في المقابل، رفضت 3 بالمائة من المتخرجات العمل بالمنازل، ذلك أن التدريب تضمن جوانب قانونية، خاصة تلك المتعلقة بالعمل. وجاء رفضهن نتيجة وعيهن بأنهن غير مشمولات بقانون العمل والعمال لتحقيق تشغيلهن.

ولم تكن الطريق يسيرة، إذ كان بدا على الجمعية التواصل في ذات الوقت مع المؤسسة والعائلة لإقناع أفرادها بأهمية العمل وبمردوديته المالية وتطمينها لجهة بيئة العمل.

وخلقت الجمعية جسور ثقة بينها وبين العائلات من ناحية، وبينها وبين المشغلين من ناحية أخرى حتى أن أحد الفنادق من صنف 4 نجوم بصدد البناء، طلب إليها تدريب 40 شابا وشابة في مجالات الطبخ والاستقبال. ويعني هذا، أن الطلب لم يعد يتأتى في جزء منه من الجمعية، بل إنه طلب من الفاعلين في السوق أنفسهم.

اعتـــدال مجبـــري، مركز «كوثر»،

إضـــــاءة

غالبا ما تكتفي برامج التدريب والتأهيل بإنجاز دورات التدريب، وأحيانا تزويد المدربين ببعض المعدات أو القروض للانطلاق في العمل، وتكون عادة نسب النجاح في دخول المتدربين إلى سوق العمل جزئية. تتضمن هذه التجربة عناصر قوة تزيد فرص النجاح مثل مدة التدريب، التدريب في المؤسسات التي غالبا ما تكون هي بحاجة إلى عمال، قيام الجمعية بتأمين فرص عمل وعرضها على المتدربين، وفرض تسديد كلفة التدريب في حال رفض العمل المعروض على المتدربة. ولئن تخدم المبادرة بصفة مباشرة المقصد السادس للهدف «تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال...»، إلا أنها تشمل أيضا المقصدين السابع «الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب...» والتاسع «حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال...».

سياحة دامجة : الشواطئ في لبنان حق لذوي الإعاقة

الصـــــورة : الإتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا

يعتبر الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا (اتحاد المقعدين سابقا) من أبرز جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة الناشطة في لبنان والتي تبنى منظور الحق ومقاربة التنوع/الدمج. وقد عرف عنه مقاربته الشاملة وأنشطته التي تغطي المجالات التقليدية التي تنشط فيها الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، ومجالات مبتكرة تشمل كل جوانب حياة الشخص ذي الإعاقة، بما في ذلك حقة في الحماية القانونية والعمل وممارسة حقه في المشاركة في الانتخابات، وصولا إلى الحق في الترفيه والحياة الشخصية. وفي هذا السياق، يأتي تدخل الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا في مجال السياحة الدامجة التي تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالتمتع بالأنشطة السياحية في لبنان، ومشروع تأهيل شاطئ مدينة صور السياحية في لبنان، وهو أحد المشاريع النموذجية الرائدة في هذا المجال.

يتضمن النموذج السياحيّ المكيّف مساحات وأماكن خالية من أيّ عوائق، يستفيد من خدماته المتعدّدة جميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص المعوّقون، ويفتح آفاقا لتوظيف الأشخاص المعوّقين. كما أنّه يبني إطار عمل تنسيقيّ مع المرافق والهيئات الفاعلة في تنمية السياحة. والفئات المستهدفة من النموذج هم الأشخاص المعوّقون وذووهم، السلطات المحلية والشركات السياحة.

لتحقيق النتائج المرجوّة، عمل المشروع مركزيًّا مع صنّاع السياسة في القطاع العام (وزارة السياحة والوزارات والإدارات المعنيّة الأخرى). وبعد تعميم التوعية حول مفهوم السياحة للجميع لدى صنّاع السياسات والمجتمع المدني (نقابات السياحة والمنظّمات، غرف الصناعة والتجارة..)، أنشأ فريق المشروع أسس التعاون بينه وبين بلدية مدينة صور من جهة، وشركات القطاع الخاص المستهدفة، وهي الشركات السياحية، والفنادق، والمطاعم والمقاهي، ووكالات النقل والسفر في مدينة صور ومنطقتها من جهة أخرى. وتراوحت الأنشطة بين عقد الشراكات والتوعية والقيام بالعمل الفني من قبل مهندسي الاتحاد وتدريب الموظفين في البلدية والمؤسسات السياحية الخاصة على التعامل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتجهيز الأماكن لاستقبالهم، ومتابعة التنفيذ، ثم الترويج للتجربة والإعلام عنها.

في المحصلة، يقول صاحب الخيمة المجهزة من قبل المشروع إن ذلك انعكس إيجابا على عمله، وزاد ربحه. وانتقلت العدوى إلى صاحب خيمة أخرى ينوي الانضمام إلى المشروع، مع العلم أن العمل يحظى بدعم اتحاد بلديات صور، واتحاد المؤسسات السياحة في لبنان. ويشكل هذا المشروع (وغيره من مشاريع الاتحاد مثل مشروع مكتب تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة)، تجربة في الشراكة المباشرة مع القطاع الخاص تظهر إمكانية عمل مشترك يتجاوز التبرع والدعم المالي.

تجربة قام بتوثيقها ومدنا بها مشكورا
الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا - لبنـــان

إضـــــاءة

عنصر الجدة في هذا المشروع هو الشراكة مع القطاع الخاص، وهو مجال غير مستثمر بعد بالقدر الكافي من قبل منظمات المجتمع المدني. وتتمثل عناصر النجاح الأخرى، في الاستناد إلى الفائدة المادية وتحسين الصورة (وهو ضروري للقطاع الخاص)، والشراكة مع المجالس البلدية، وتمكن الجمعية من القيام بالدراسات الفنية والهندسية والإشراف على التنفيذ. وفي ذلك، تقديم خبرة غير متوفرة بشكل عام لدى غير المعنيين، إضافة إلى مثابرة الجمعية وحضورها المستمر في العلاقة مع كل الشركاء والعمل الميداني، الأمر الذي جعلها ذات مصداقية عالية، ترغب الأطراف في شراكتها.

تخدم المبادرة المقصد الخامس «وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية». و تتماشى المبادرة أيضا، والمقصد السابع من الهدف 11 « توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة (...) ولا سيما بالنسبة إلى النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة...» ويمكن في إطار تطويرها أن تتوافق مع المقصد العاشر للهدف 12 «وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية».

معنـــاش : لا للزيـــادة فـــي الضـرائـب فـي الأردن

الصـــورة : https://ammannet.net

في 21 أيار/مايو 2018، أعلنت الحكومة الأردنية عن تقديم مشروع قانون جديد للضرائب تضمن سلسلة من الإجراءات التقشفية استجابة لطلب صندوق النقد الدولي الذي اشترط ذلك من أجل حصول الأردن على القروض وتسهيل الاستثمار. تضمن مشروع القانون الجديد رفع الدعم عن السلع الأساسية من ضمنها الخبز، ورفع أسعار المحروقات. ليست المرة الأولى التي تلجأ الحكومة إلى إجراءات مماثلة مما خلف شعورا عاما عند الأردنيين بأن مستوى الضرائب يزداد ارتفاعا من فترة إلى أخرى.

الصـــورة : http://www.masralarabia.com

الصـــورة : https://www.alquds.co.uk

ردة الفعل على مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة أتت أولا من مجلس رؤساء النقابات المهنية (15 نقابة، أبرزها وأكبرها وأكثرها تأثيرا نقابة المهندسين)، التي دعت إلى إضراب عام، انضمت إليه نقابات ليبلغ العدد الإجمالي للنقابات والنقابات المهنية 33، إضافة إلى جمعيات مجتمع مدني أخرى. وسبق الإضراب رفض الحكومة فتح حوار وطني عن المشروع. فتم إقرار الإضراب الأول في 30 ماي/مايو. وفي اليوم التالي للإضراب، أعلنت الحكومة عن الزيادة الخامسة لأسعار المحروقات خلال عام 2018 (ارتفع سعر المحروقات 5 أضعاف خلال عام واحد)، الأمر الذي أدى إلى موجة غضب واسعة، دفعت المواطنين للنزول إلى الشارع في حراك شعبي واسع تحت شعار «معناش» (أي ليس لدينا ما ندفع به الضرائب والزيادات) وحصل اعتصام مفتوح في الدوار الرابع، استمر ثمانية أيام (حتى 7 جوان/يونيو).

خلال هذه الفترة، كان هناك مساران متوازيان يتبادلان الدعم لكن مع تمايزات. فقد استمر مجلس النقابات المهنية مع النقابات الأخرى في تكتيك الإضراب العام، فيما الحركات الشبابية والمشاركة الشعبية المباشرة كانت مستمرة بالاعتصام في الشارع. وتعرض تحالف الـ 33 إلى ضغوط حكومية للتراجع (وكانت غرف التجارة والصناعة قد انضمت إلى الإضراب). وأثناء مناقشة الدعوة للإضراب الثاني في 6 جوان/يونيو، كان مجلس النقابات المهنية الـ 15 وحده الذي استمر بالدعوة للإضراب، رغم اختلاف وجهات النظر داخله. إلا أن التحرك الشعبي والاعتصام المستمر شكل عنصر الضغط الأكثر أهمية في استمراره على موقفه. وفي السابع من حزيران وعلى وقع الاعتصام المستمر والتهديد بإضراب ثالث من قبل النقابات المهنية، استقالت الحكومة، ثم أعلن رئيس الحكومة المعين (عمر الرزاز) سحب مشروع القانون وألغى الزيادة على سعر المحروقات.

هذه التجربة تتضمن تفاعلا بين مسارين، الأول هو مسار نقابي ومؤسسي اعتمد أساليب عدة بدأت بمحاولة حوار مع الحكومة، ثم أسلوب الإضراب العام، مع اعتماد الحوار الداخلي بين أعضاء الائتلاف رغم التباين في المواقف. وكان المسار الثاني شعبيا، انطلق بمبادرات على فيسبوك (حملة معناش) في مناخ ملائم من الغضب الشعبي والاعتصام المفتوح والإصرار في مواجهة الحكومة وفي مواجهة احتمالات تمييع موقف النقابات لاسيما ائتلاف الـ 33 نقابة وجهة.

الصـــــورة : https://www.alarabiya.net

الصـــــورة : https://www.sbs.com.au

حققت هذه الحملة نجاحا نسبيا، وأدت إلى تغيير حكومي وتراجع فوري عن الزيادات. في المقابل، استمرت الحكومة الجديدة عمليا في السياسات نفسها الملتزمة بتوجهات صندوق النقد الدولي، وتم إعداد مشروع معدل للقانون دون تعديلات جوهرية عرض على البرلمان ونال الموافقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

تجربة قام بتوثيقها ومدنا بها مشكورا،

معهد عصام فارس - لبنان، بتصرف

إضـــــاءة

تطال هذه الحملة قضية جوهرية في النظام الاقتصادي تتعلق بالنظام الضريبي والتوجهات الاقتصادية والمالية للدولة الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي. لذلك فإنها تكتسي طابعا معقدا، وشروط نجاحها تتوقف على اجتماع قوى اجتماعية واسعة ذات مصلحة بما فيها الطبقات الوسطى والفئات المهنية المختلفة، بالإضافة إلى الدعم الشعبي والحراك في الشارع. وهي تلفت النظر إلى وجود اختلافات بين الفئات الاجتماعية والحركات بشأن سقف المطالب وأساليب التحرك -رغم عدم تناولها فئة النساء بصفة مباشرة أو غير مباشرة-، إضافة إلى الحاجة إلى استراتيجية عمل طويلة الأمد من أجل تحقيق المطالب نهائيا. وتنسجم هذه المبادرة مع المقصد الأول من الهدف 8 «الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية...» وكذلك مع المقصد الرابع من الهدف 10 «اعتماد... السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا».

المرأة الأردنية بين فكي قانون العمل وقانون الضريبة

في عام 2018، وقبل قانون الضريبة والنقاش والحراك الكبير لإلغائه، برزت على السطح أردنيا ما عرف بقضية «الغارمات» وهن السيدات اللواتي توجهن إلى صناديق اقراضية من بنوك مؤسسات تمويل للمشاريع، ولم يتمكن من السداد مما جعل آلاف السيدات مهددات بالسجن. أثارت هذه القضية النقاش حول قانون العمل وتأثيراته على أوضاع النساء العاملات، ليأتي فيما بعد تعديل قانون الضريبة ليزيد من هشاشة الأوضاع الاقتصادية للنساء العاملات في حال تطبيقه. وتشكل بين هذا وذاك حراك لمنظمات المجتمع المدني النسائية لشجب ما تتضمنه هذه القوانين من حيف في حق المواطنات والمواطنين عموما والنساء على وجه الخصوص.

البداية كانت مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة التي أطلقت في أفريل 2018 مع عدد من منظمات المجتمع المدني «تحالف حق» للمطالبة برفع المشاركة الاقتصادية للمرأة ودعم بيئة عمل صديقة للمرأة والأسرة العاملة. ضم التحالف في عضويته الائتلافات والجهات التي عملت وطالبت بتعديل مواد قانون العمل في لجنة العمل بمجلس النواب والتخطيط للمرحلة الثانية من الحشد وكسب التأييد في مجلس النواب قبل إدراج القانون على جدول أعمال المجلس للتصويت عليه تحت القبة. وجمع التحالف كلا من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مؤسسة صداقة، الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، جمعية النساء العربيات، الشبكة القانونية للنساء العربيات، مركز بيت العمال للدراسات، جمعية تمكين، حملة قم مع المعلم، ائتلاف جنسيتي حق لعائلتي، جمعية الشمال للتنمية المستدامة.

ومن أهم مطالب التحالف آنذاك إدراج تعريف العمل المرن بالمادة 20، و إدراج مبدأ الانصاف بالأجور بالمواد (2، 53، 54) استثناء العمال غير الأردنيين من أبناء الأردنيات أحكام الفقرات (أ، ب، ج) من المادة (12) ويعاملوا معاملة العمال الأردنيين. أضف إلى ذلك تعديل المادة (72) لتسمح بإنشاء حضانات مؤسسية في أماكن العمل للأسر العاملة وليس للمرأة العاملة فقط واعتماد النماذج المختلفة للحضانات لإعطاء خيارات لأصحاب العمل كما وردت في الإطار الوطني للحضانات المؤسسية، وإضافة إجازة الأبوة في المادة 66 من قانون العمل.

جاء بعد ذلك قانون الضريبة الجديد لتطرح مؤسسات المجتمع المدني وتحديدا التي تعنى بالمرأة تساؤلاتها حول تأثير هذا القانون على النساء، خاصة أنه تم التسويق له على أنه يهدف فيما يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة اقتصاديا. فقد نص مشروع القانون على إصدار نظام حوافز للقطاع الصناعي، ستكون واحدة من معاييره، منح حوافز للقطاع الصناعي من خلال ربطها بنسبة تشغيل المرأة فيه، ووضع حكم خاص بالمرأة ينص على أن المرأة المعيلة تعامل ضريبيا مثلها مثل الرجل. وفي حال وجود نزاع بينها وبين زوجها في حضانة ورعاية الأطفال، نص المشروع على أن المرأة التي ترعى وتحضن الأطفال تأخذ هي الإعفاءات الضريبية، وتقسم هذه الإعفاءات مناصفة بين الرجل والمرأة في حالة تقاسمهما رعاية وحضانة أطفالهما.

وكرد فعل على تعديلات قانون الضريبة، سجلت منظمات المجتمع المدني مواقف عديدة وحراكا متنوعا في مواجهة تأثيراته على أوضاع وحقوق النساء العاملات، فاتحاد المرأة الأردنية أسس تحالف «العدالة الضريبية» وقاده بهدف إعادة النظر في القانون وإعادة العمل بالإعفاءات لنفقات الأسر على التعليم والصحة. وتضمنت مذكرة اتحاد المرأة إلى رئيس الوزراء تصورا لطبيعة السياسات الضريبية بشكل عام واقترحت أن يكون للمرأة المعيلة بغض النظر عن حالتها الاجتماعية الحق في الاستفادة من الإعفاءات التي ينص عليها القانون. ودعت إلى أن يتضمن قانون ضريبة الدخل نصوصا محددة تحفز وتشجع القطاع الخاص والأفراد على التوسع في تقديم التبرعات لمنظمات المجتمع المدني في إطار المسؤولية الاجتماعية وفق أسس واضحة وشفافة.

الشبكة القانونية للنساء العربيات قدمت بدورها توصيات حول قانون ضريبة الدخل والمبيعات العامة مؤكدة أن «أي قانون ضريبة جديد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن تكون الضريبة تصاعدية وتحقق العدالة المطلوبة...». وأوصت الشبكة بضرورة اعتراف الحكومة بأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة داخل الأسرة وإعطائها اعفاءات في حال كانت هي المعيل أو كانت امرأة مطلقة تحضن أطفالا. اللجنة الوطنية

لشؤون المرأة الأردنية قامت أيضا بإعداد ورقة موقف كرد فعل على هذا القانون، وذلك بعنوان «السياسات المالية من منظور النوع الاجتماعي».

وعقدت جمعية معهد تضامن النساء الأردني ندوة مع مدير ضريبة الدخل بتاريخ 19 كانون الثاني 2019،

وخاضت معركة إعلامية من خلال برامج إذاعية حول تأثير قانون الضريبة الجديد، لجهة تداعيات القانون على النساء ومدى مساهمته في الحد من الاختلالات القائمة بين الرجال والنساء، مقدمة أدلة وقرائن على وجود اختلافات واختلالات ما بين الرجال والنساء تشمل: المشاركة الاقتصادية، وملكية الأراضي والشقق، والقرارات المتعلقة بالادخار والإنفاق، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

وعلاوة على الحراك النسائي، صدر عدد من ورقات المواقف في خصوص تعديل قانون الضريبة من قبل جهات متنوعة من بينها منتدى الاستراتيجيات الأردني ومركز الفينيق للدراسات ومركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب... لكن ورقات المواقف هذه تغافلت عن تداعيات هذا القانون على النساء بشكل خاص.

وبالرغم من الخطوات الكبيرة التي حاولت منظمات المجتمع المدني عموما والنسائية خصوصا اتخاذها إلا أن هذا لم ينعكس على أرض الواقع كما تم إهمال توثيق مشاركتها سياسيا واجتماعيا في الحراك السياسي الذي يحدث في الوقت الذي يتركز الحديث عن تمكين المرأة سياسيا وحزبيا واجتماعيا.

مشيرة زيود، صحفية-الأردن (بتصرف)
تمت إضافة معطيات وافتنا بها مشكورة
المحامية نور الإمام - الأردن

تفيد أرقام الإحصاءات العامة الرسمية أن المشاركة الاقتصادية للإناث في الأردن بلغت 15.2% خلال الجولة الرابعة لبيانات مسح العمالة والبطالة لعام 2018، مقابل 55.9% للذكور، وهو ما يدلل على ضعف مشاركة الإناث الأردنيات في سوق العمل الأردني مقارنة بالذكور، حيث بلغ معدل البطالة 25.7% للإناث و16.9% للذكور.

كما أظهرت نتائج تقرير منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بعنوان «عوائق في وجه التوازن: تجاوز المعيقات أمام المشاركة الاقتصادية للنساء في الأردن» أن حوالي (65%) من الأردنيات اللواتي شملهنّ البحث يرزحنَ تحت وطأة الدَين حالياً، في مقابل (92%) من اللاجئات السوريات. وهذه النسب تأتي بموازاة نسبة البطالة المرتفعة بين هؤلاء النساء والتي تتجاوز (62%) تمثّل السوريات حوالي (70%) من هذه النسبة.

ويناقش التقرير عدداً من المسائل منها التمييز القائم على النوع الاجتماعي في عملية التوظيف، وفي أماكن العمل، خاصة من حيث الأجور، وأزمة الديون الأسرّية وديون النساء الغارمات وغير الغارمات...

للاطلاع على محتوى التقرير يرجى زيارة موقع المنظمة https://www.ardd-jo.org/

إضـــــاءة

تأتي هذه المبادرة لإثراء السابقة حيث توثق حراكا مدنيا يسعى إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء وكفالة مبادئ العدالة والمساواة والإنصاف في العمل والأجر وفي الظروف والفرص. وتنسجم هذه التجربة مع المقصد الخامس من الهدف 8 «تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال...» وكذلك مع المقصد التاسع من الهدف 5 «اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات... للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الصورة : Stand Up

الصـــــورة : Stand Up

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*

- ما تزال الهياكل الأساسية مثل: الطرق، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخدمات المياه والصرف الصحي والطاقة الكهربائية، نادرة في عديد البلدان النامية.
- في عديد البلدان الأفريقية، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، تؤثر القيود المتعلقة بالهياكل الأساسية في إنتاجية الشركات بنسبة تصل إلى 40 في المائة.
- دفع النمو السريع للتصنيع في آسيا إلى ارتفاع الحصة العالمية من القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي من 15.2 % في عام 2005 إلى 16.3 % في عام 2017.
- تسبب كل وظيفة في مجال التصنيع في الحاجة إلى ما يزيد عن 2.2 وظيفة في القطاعات الأخرى.
- الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي تشارك في القطاعين الصناعي والصناعات التحويلية تشكل أكثر من 90 % من الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم ويوجد فيها ما بين 50 و 60 % من العمالة.
- تمتلك أقل البلدان نمواً إمكانات هامة للتصنيع في الأغذية والمشروبات (الصناعة الزراعية)، والمنسوجات والملابس، مع آفاق جيدة لإتاحة العمالة المستدامة والإنتاجية العالية.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/inequality/

عربيا

- في المنطقة العربية تراوحت نسبة العمالة المشاركة في قطاع الصناعات التحويلية ما بين أقل من 5 بالمائة في الكويت إلى حوالي 20 بالمائة في تونس. وبلغت في الأردن وسوريا 14 بالمائة وفي فلسطين والبحرين 12 بالمائة وفي مصر 11 بالمائة.
- تنخفض معدلات الإنفاق على البحث العلمي إذ تقل عن 1 بالمائة، حيث بلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها في تونس 0.71 والإمارات 0.70 ومصر 0.68[1].

1. المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشادية، ملخص تنفيذي، منظمة المرأة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

الهـــدف 9

يتكون الهدف التاسع من 5 مقاصد نتيجة و3 مقاصد سياسات. وهو يغطي 3 محاور أولها يتعلق بالبنى التحتية الكفؤة والمستدامة، والثاني يتعلق بتحفيز التصنيع، والثالث بالابتكار والتكنولوجيا.

الهدف متنوع جدا وله طابع شامل. ويفترض التعامل معه بطريقة تتناسب مع الأولويات الوطنية ومع واقع كل بلد وظروفه، لاسيما في البلدان التي تعرف حروبا أو نزاعات، أو البلدان التي لا تتوفر على موارد كافية. وتشكل حالة البلدان التي تعرضت إلى تدمير شديد في البنى التحتية والمنشآت، والتي تحتاج إلى عمليات إعادة بناء وإعمار واسعة، بما في ذلك تهيئة البنى التحتية والبيئة السكنية لعودة الأهالي إلى مناطقهم التي تعرضت للتدمير وتهجر أهلها بسبب العمليات العسكرية. وفي ظل النقص في الموارد وتراكم المشكلات والضعف المؤسسي في مراحل ما بعد النزاع، لا بد من وسائل مبتكرة وتشاركية تجعل من المواطنين فاعلين أساسيين في هذه العملية.

إعادة الإعمار ليست عملية فنية

إعادة الإعمار وتهيئة البنى التحتية والمساكن والمنشآت ليست عملية فنية، بل إن المنظور التنموي يشجع على جعل هذه العملية تشاركية وذات بعد إنساني، بحيث يساهم السكان أنفسهم في عملية إعادة التأهيل والإعمار لمناطق سكنهم. ويساعد ذلك على الشعور بالملكية والمحافظة على المنشآت والمرافق العامة، كما أنه يحول الناس من متلقين سلبيين إلى فاعلين ومساهمين في نهوض بلادهم، بما في ذلك أن يكون أحد وسائل توفير متطلبات العيش من خلال العمل، لا من خلال الاعتماد على المساعدات. كما أن مثل هذه العملية، لا تقتصر بالضرورة على عقود المقاولات الضخمة للشركات، بل يمكن أن تشكل بدورها مجالا للمبادرة وللابتكار من خلال استخدام وسائل بسيطة وشعبية. وهو ما يمكن الشباب من لعب دور أساسي فيه، كما أنه يتيح للنساء أيضا المشاركة بفعالية في هذه العملية، وبالتملك الجماعي لجميع السكان نساء ورجالا لمكان عيشهم.

«حملة الدنبر» تجربة محلية لإزالة الانقاض وإعمار الموصل

الصـــــورة : http://www.niqash.org

بحركة رشيقة، يندفع «الدنبر» - وهو آلة نقل صغيرة تشبه إلى حد كبير التكتك - في مزاغل الأزقة الضيقة التي تختنق بالدخان الأسود المتصاعد من مؤخرته، جراء الحمولة الثقيلة. بينما يقف بندر العكيدي ليحصي عدد الحمولات المتتابعة، في حملة رفع الأنقاض من المدينة القديمة.

«إنها ثورة على السبات والإهمال، هدفها إعادة الحياة إلى عدد كبير من الأحياء السكنية التي ما زالت مهجورة رغم تحرير المدينة من سيطرة تنظيم «داعش»، يقول بندر العكيدي أحد أبرز منظمي الحملة التي حصلت على لقب أفضل حملة تطوعية في فعاليات اليوم العالمي للتطوع في جامعة الدول العربية بمشاركة 18 دولة عربية.

هي حملة تقوم على العمل التطوعي بدأها «فريق مثابرون للخير» الشبابي وانضمت إليه مجموعة من المنظمات المحلية الناشطة بعد تحرير مدينة الموصل وبروز الحاجة إلى عمل شبابي للمساعدة في رفع أنقاض المنازل المنهارة في الجانب الأيمن. الحملة بسيطة بدأت على وسائل التواصل الاجتماعي بشعار «دولاران فقط لرفع الأنقاض»، لتعتمد بذلك على تبرعات من المواطنين. حققت الحملة تفاعلا جيدا وبدأت في منطقة المشاهدة التي لحق بها دمار كبير، قبل أن تنتقل العدوى إلى الأحياء الأخرى، حيث بدأت العودة التدريجية من الأهالي إلى هذه الأحياء.

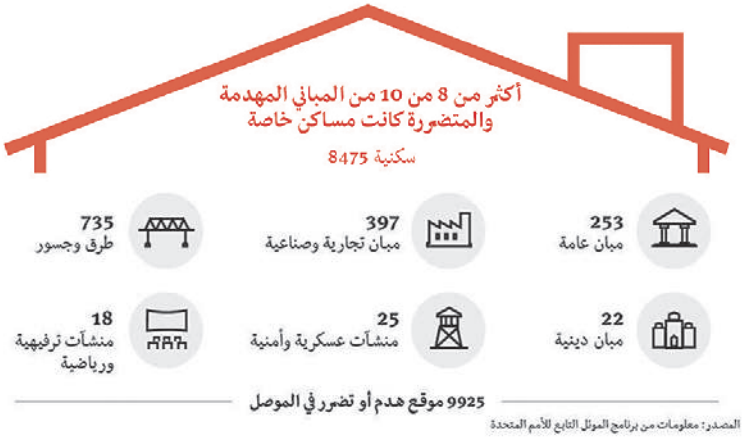

أسهمت «ثورة الدنابر» في رفع أطنان من الأنقاض وتنظيف المناطق، بإدارة وترويج ودعم من قبل الأهالي في الموصل وخارجها، في حين لا تزال الموصل تعاني من بطء شديد في عجلة الإعمار، رغم وجود الحكومة والمنظمات الدولية بشكل مكثف، لكن مساحة الدمار في المدينة تفوق الإمكانيات المتاحة. هذه الحملة خصصت للمدينة القديمة، التي نالت نسبة كبيرة من الدمار، لم تشهدها أي من المدن التي سيطر عليها التنظيم.

لم تقتصر الحملة على جهة محددة، فالشباب والنساء شاركوا جنبا إلى جنب في حملة الدنبر، التي بدأها شباب وشابات تطوعوا لرفع الأنقاض، ثم تطورت للتطوع مع النساء العاملات في المجال الطبي لرفع الجثث مع زملائهن، حتى تم تنظيف عدد كبير من الأحياء السكنية في الجانب الأيمن من المدينة.

الناشطة الشابة نغم طلال التي شاركت في حملة الدنبر كمتطوعة إلى جانب عدد آخر من النساء تقول: «أكثر من ثلاثة آلاف عائلة عادت إلى المدينة القديمة مؤخرا بحسب أرقام مديرية البلدية، والفضل في ذلك يعود إلى المنظمات الإنسانية والحملات التطوعية التي لم تتوقف منذ أشهر».

الحملة حظيت بدعم كبير، وثمة تبرعات بالأموال تصل باستمرار إلى المنظمين، فالناشط صفوان المدني أحدهم وهو يعمل في منظمة مثابرون للخير، يتلقى اتصالات هاتفية باستمرار تفيد بوجود متبرعين بالأموال، وغالبا ما يتسلم المال في ظرف ورقي، لينقله فورا إلى الشباب والشابات لتوسيع دائرة العمل.

الصـــــورة : http://www.niqash.org

خلود العامري، صحفية - العراق

إضـــــاءة

من عناصر نجاح هذه الحملة، ارتباطها الوثيق بحاجات أساسية للناس تتعلق بعودتهم إلى أحيائهم وبيوتهم، وكون ذلك جزءا من عملية وطنية تنخرط فيها كل الجهات الحكومية والدولية. كما أن النجاح يعود إلى كون الحملة تقوم على مبادرة من الشباب والنساء من أهالي الموصل والأحياء المهدمة نفسها، وكونها استندت إلى استخدام وسائل وتقنيات بسيطة وفعالة ومتلائمة مع خصائص الأحياء الضيقة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع تطورات الأرض، كما حدث مع انضمام النساء العاملات في القطاع الصحي إلى الحملة لرفع الجثث من الأحياء المهدمة. كما أن الحملة حظيت بثقة المجتمع والمواطنين، الأمر الذي تجسد من خلال التبرعات الشعبية التي يقوم بها المواطنون الأفراد. وعرف الشباب الذين أطلقوا الحملة، كيف يجعلون التبرع بدولارين في متناول الجميع. وتتماشى هذه المبادرة والمقصد 4 « تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها» وكذلك والمقصد الأول من الهدف 11 « ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030».

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

الصـــــورة : Stand Up

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الصـــــورة : http://www.unicef67.org

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*

- في عام 2016، لم يكن هناك أي تعرفة جمركية على ما يناهز 64.4 % من صادرات أقل البلدان نموا، أي بزيادة 20% عن صادرات العام 2010.
- تظهر الإحصاءات المقدمة من البلدان النامية أن الأطفال في 20 % من أفقر القطاعات السكانية يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة بمعدل ثلاثة أضعاف عن نظرائهم في القطاعات الأثرى.
- زاد نطاق الحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي زيادة كبيرة، ومع ذلك زاد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون تكبد نفقات طبية كارثية خمسة أضعاف عن غيرهم.
- رغم انخفاض عدد وفيات الأمهات عموما في غالبية البلدان النامية، زاد احتمال وفاة النساء الريفيات في أثناء الولادة ثلاث مرات عن النساء اللاتي يعشن في المراكز الحضرية.
- يعود ما يصل إلى 30 % من التفاوت في الدخل إلى أسباب محلية، بما في ذلك التفاوت بين النساء والرجال. والنساء هن أكثر احتمالا للعيش بأقل من 50 % من متوسط الدخل.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/inequality/

عربيا [1]

- تعاني المنطقة العربية من متوسط خسارة قدرها 24.9 في المائة عندما يتم تعديل مؤشر التنمية البشرية لاعتبار أوجه عدم المساواة، وهو ما يتجاوز متوسط الخسارة على المستوى العالمي والبالغ قدره 22.9 في المائة.
- تتسم المنطقة العربية بدرجة مرتفعة من انعدام المساواة في الدخول، حيث يحصل أغنى 10 % من السكان على 61 % من قيمة الدخل القومي للسكان في المنطقة، كما يحصل أغنى 1 % من السكان في المنطقة العربية على 25 % من الدخل القومي السنوي لها.
- وعلى صعيد بعد المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، فإن الفجوة في الأجور بين النساء وبين الرجال تقدر بما يقارب 20 % إلى 40 %. وعلى سبيل المثال، فقد بلغ الفارق بين أجر المرأة وبين أجر الرجل لنفس الوظيفة 41 % في الأردن.

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

البعد الداخلي

اللامساواة داخل البلدان

1. نمو دخل الـ 40 % الأدنى دخلا من السكان بمعدل أعلى من المتوسط
2. تعزيز الاندماج الاجتماعي للجميع
3. تكافؤ الفرص والحد من انعدام المساواة في النتائج وإزالة القوانين والسياسات التمييزية
4. سياسات مالية واقتصادية وأجور تعزز المساواة

البعد الخارجي

اللامساواة داخل البلدان

5. تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
6. تعزيز تمثيل البلدان النامية في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية
7. تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن

الهـــدف 10

يتضمن هذا الهدف 7 مقاصد نتيجة تغطي اللامساواة الوطنية والعالمية، و3 مقاصد سياسات تركز على المستوى العالمي وتشمل المعاملة التفضيلية للدول النامية، والمساعدات الإنمائية والاستثمار في الدول النامية، وخفض تكاليف تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية التي هي مصدر رئيسي للتمويل.

يوجد إجماع أن اللامساواة مشكلة عالمية شاملة في كل الدول ولها أولوية. بحكم هذا الواقع، فإن أجندة 2030 أضافت هدفا خاصا عن اللامساواة إلى قائمة الأهداف يشمل كل الدول. ويرتبط الهدف 10 بقوة بهدف القضاء على الفقر ولكنه يتجاوزه، ليشمل عموم السكان، ويتعلق مباشرة بالعدالة الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك توزيع الدخل والثروة.

ويظهر الشكل إلى اليمين أن المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم لا مساواة حيث أن حصة الواحد% الأعلى دخلا تزيد عن مثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة.

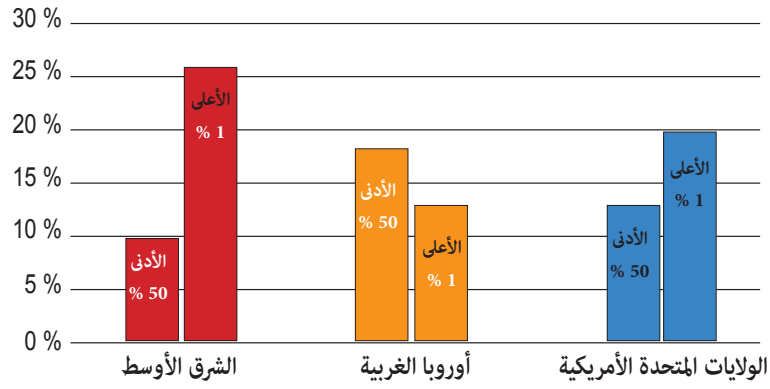

المصدر : Piketty, Alvaredo, Assouad - 2017

المساواة الأفقية والمساواة العمودية

المساواة مبدأ شامل، كما هو حقيقة مركبة تشمل تجليات متعددة للامساواة، بعضها عمودي (التفاوتات الاجتماعية في الثروة والدخل) وبعضها أفقي (التفاوت بين الفئات الاجتماعية) وأكثرها أهمية – لاسيما في المنطقة العربية – اللامساواة بين النساء والرجال، وبين الفئات العمرية (الشباب وكبار السن) وبعض الفئات الأخرى (الأشخاص ذوو إعاقة، اللاجئون والنازحون...الخ). ويتعلق الهدف العاشر بكل أنواع اللامساواة، وهو في صلب منظور الحقوق. لذلك، يرتبط هذا الهدف بقوة بالهدفين 1 و2 (الفقر) و8 (النمو الاقتصادي) و5 (المساواة بين الجنسين). وتشجع أجندة 2030 على التعامل مع الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) باعتباره أيضا حالة خاصة من الهدف العاشر (المساواة الشاملة). واللامساواة العمودية (أي بين الأغنياء والفقراء) تولد أشكالا أخرى من اللامساواة الأفقية (بن الفئات الاجتماعية أو المناطق ومنها اللامساواة بين النساء و الرجال) ولا يمكن عزل الواحدة عن الأخرى. كما أن الهدف 10 وثيق الارتباط بالهدف 16 الذي يتعلق بحقوق الإنسان السياسية والمدنية والحق في الحياة وبالأهداف البيئية. فننتقل وفق ذلك، من مفهوم المساواة، ضمن الجيل الواحد، إلى المساواة بين الأجيال، وهو بعد جديد في مقاربة المساواة لا يمكن إغفاله من منظور التطور الحضاري.

المـرأة التونسيـة في سيـاق التحويـل المجتمعـي محليـا

كن جزءا من الحل، برنامج للتوعية المدنية، صممته ونفذته جمعية الثقافة والتنمية بالقصرين، بالشراكة مع جمعية "تونسي بلا حدود" وجمعية "صوتي" من قفصة، وجمعية "وي دو" we do، وجمعية "نحن موجودون". تواصل البرنامج من سنة 2012 إلى سنة 2018 وما بعدها.

انطلق البرنامج بتدريب نساء لا علاقة لهن بالسياسة ولا بالشأن العام ولا بالعمل الجمعياتي، العديد منهن كن أميات لا يتقن القراءة ولا الكتابة. المهم بالنسبة إلى القائمين على البرنامج هو اختيار نساء في مناطق ريفية، مهمشة وثقافتها السائدة ذكورية بامتياز، حيث يهيمن الرجال على اختيارات النساء، إن كانت لهن خيارات.

قامت الجمعية بمسح عام 2014، في خمس ولايات بالوسط والجنوب الغربي وهي سليانة والقيروان وقفصة والقصرين وسيدي بوزيد. أفضى المسح إلى تحديد الاحتياجات والعراقيل والتحديات. وتم اختيار 72 قيادية بمعدل اثنتين من كل معتمدية، قامت كل واحدة منهن بتدريب 20 امرأة أخرى في تقنيات التواصل وحل النزاعات والإجراءات الانتخابية.

مسار تمكين المرأة في تونس

الفجوة بين النساء والرجال في البلدان العربية هي الأوسع في العالم وهو ما وضعها على امتداد عقود في ترتيب متأخر بين مناطق العالم ودوله حسب الأدلة المتعددة للمساواة بين الجنسين.

وقد خطت تونس خطوات هامة لاسيما على المستوى السياسي والتشريعي في ردم الهوة، إلا أن الفجوة المتراكمة لا تزال قائمة. وتأتي تونس في المرتبة 119 من ضمن 149 دولة، وتبلغ قيمة فجوة مؤشر النوع الاجتماعي 0.648.

الصـــــورة : جمعية الثقافة والتنمية بالقصرين

لم يتوقف طموح جمعية الثقافة والتنمية عند هذا الحد، ذلك أنها بادرت بإعداد النساء للترشح كمستقلات، إما ضمن قائمات مستقلة أو حزبية في الانتخابات البلدية التي جرت سنة 2018. شمل العمل 36 بلدية بنساء وشباب مرشحين، عملوا على ضمان ترتيبهم على رأس القائمة. وتم اعتماد مبدأي التناصف العمودي والأفقي. نجحت القائمات كلها دونما استثناء، أي أن كل قائمة رشحت ضمنها الجمعية مرشحا أو مرشحة فازت في الانتخابات.

بالتوازي مع ذلك، قامت الجمعية بإدارة حملتين متكاملتين تحت عنوان «صوتي مش للبيع» و«صوتي مصيري» لضمان سير العملية الانتخابية دونما تأثير خارجي على خيارات الناخبين. وخلال هذا المسار، نجحت الجمعية في استقطاب وإدماج عدد كبير من الشباب والشابات في الشأن العام والشأن المحلي. وانتقل الفريق بعدها إلى العمل مع البلديات على اعتماد مقاربة تشاركية من خلال العمل على الميزانيات التشاركية بتدريب المجتمع المدني، ومن ضمنه المنظمات النسائية بنسبة تمثيلية تشكل 50 بالمائة، على مراقبة أعمال المجالس البلدية وكذلك مرافقة المجالس البلدية المنتخبة لتحديد الأولويات والعمل على صياغة مشتركة لدليل الإجراءات العمومية للشراءات والصفقات العمومية في برنامج الاستثمار المحلي السنوي. ويقع التفكير حاليا في بلورته وفقا لمقاربة النوع الاجتماعي منذ البداية، في حال تمكنت الجمعية من الحصول على دعم مساهمة خبراء في ذلك.

تم تبني المبادرة اليوم على مستوى المغرب من المعهد الجمهوري الدولي، لاسيما أن البرنامج نفذ في 5 ولايات تونسية، كانت نسبة النجاح فيها 100 %.

اعتـــدال مجبـــري، مركز «كوثر»، استنادا إلى لقاءات بجمعية الثقافة والتنمية بالقصرين

إضـــــاءة

تتعلق هذه المبادرة بتمكين النساء في مجال المشاركة السياسية والعامة على المستوى المحلي في سياق مسار تحويلي، ترك أثره على مجمل الحياة المحلية في المناطق التي شملها. وتجلى هذا الأثر في نتائج ملموسة على مستوى تشكل السلطات المحلية، لا في المشاركة في الانتخابات فحسب، بل في الترشح لعضوية المجالس البلدية. ويعتبر فوز جميع اللوائح التي ترشحت فيها نساء شاركن في البرنامج، مؤشر نجاح مؤكدا.

وتتمثل عناصر النجاح هنا في اختيار محور هام من محاور تمكين النساء لا محورا ثانويا. كما أن العمل نجح بسبب تعاون خمس جمعيات، ومثابرتها جميعا على العمل في الميدان أكثر من 6 سنوات، ووصولها إلى عدد كبير من النساء بما شكل كتلة حرجة مؤثرة في الحياة المحلية، وهو ما تجلى أيضا في نتائج الانتخابات، وفي استمرار العمل بعدها على الموازنات التشاركية وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في عمل المجالس البلدية. ولذلك تم تبني التجربة في نطاق إقليمي. وتقع هذه المبادرة في صلب المقصد الثاني للهدف «تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس (...) أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك» وتتماشى والمقصد الثالث « ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج (...)».

إقرار الحدين الأدنى والأقصى للأجور في مصر

يعتبر تحديد حد أدني وحد أقصى للأجور واحدة من الوسائل التشريعية الضرورية لتقليل التفاوت والفوارق داخل المجتمع المصري بما يدعم استقراره، كما أنه سيضمن كفاءة توزيع الدخل داخل كل مؤسسة وعلى المستوى الكلي ويعالج التدهور الشديد في عدالة توزيعه.

عام 1985، تم تحديد الحد الأدنى الأساسي للأجور بمبلغ 35جنيه للعاملين بقطاعات الدولة. ومع الارتفاع المطرد لتكاليف المعيشة وارتفاع الفجوة بين الدخل والإنفاق، اضطرت الحكومات المتعاقبة لتدعيم هذا الأجر عبر منح خاصة وعلاوات سنوية وحوافز تشجيعية تخضع لتقديرات السلطة الحاكمة. ومع ذلك، لم يتجاوز الحد الأدنى الفعلي 400 جنيه مصري قبل الثورة، مع وجود تفاوتات كبيرة بين الحدود الدنيا والقصوى الفعلية، حسب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وعام 2010/2009، نجح مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع الحركة النقابية المستقلة، في انتزاع حكم هام من المحكمة الإدارية العليا في مصر يقضي بإلزام الحكومة (حينها) بوضع حد أدنى للأجور يبلغ 1200 جنيه، وبتشكيل المجلس الأعلى للأجور طبقا لقانون العمل الموحد رقم 12 لسنة 2003، بناء على حسابات كلفة الاحتياجات الأساسية. طعنت الحكومة المصرية في هذا الحكم، إلا أنه بعد ثمان سنوات حكمت المحكمة الإدارية العليا برفض طعون الحكومة وأيدت إلزام الدولة بوضع حد أدنى للأجور.

تطور الحد الأدنى للأجور في مصر

في أكتوبر/تشرين الأول 2013، أعلن الدكتور حازم الببلاوي، رئيس الحكومة المصرية المؤقتة، رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه، كانت تعادل في حينه حوالي 171 دولاراً. وبعد تعويم الجنيه المصري في نوفمبر 2016 انخفضت قيمته إلى 69 دولاراً. وفي شهر أفريل/أبريل 2019، أعلن الرئيس المصري عن تطبيق حزمة من الإجراءات الاجتماعية، كان على رأسها رفع الحد الأدنى لأجور العاملين المدنيين بالدولة من 1200 جنيه (حوالي 69 دولارا) إلى 2000 جنيه (حوالي 115 دولارا) شهرياً، أي أنه لا يزال أقل مما كان عليه عام 2013.

وكان المجلس العسكري قد أصدر مرسوما بقانون (رقم 242 لسنة 2011) بربط الحد الأقصى بخمسة وثلاثين ضعف الحد الأدنى. هذا المرسوم لم يدخل حيز النفاذ لأن حكومات تلك الفترة لم تضع حدا أدنى للأجر. ولم ينفذ القرار إلا عند تحديد الحد الأدنى للأجر في عهد حكومة الببلاوي (2014) بواقع 1200 جنيه مصري شهريا، وقد جعل ذلك تنفيذ الحد الأقصى ممكنا. واستنادا الى ذلك، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القانون رقم 63 لسنة 2014 بوضع حد أقصى للدخل الشهري للعاملين في جهاز الدولة، بمبلغ 42 ألف جنيه مصري شهريا (ما يناهز 5870 دولارا أمريكي قبل التعويم).

وقد لعب المجتمع المدني دورا كبيرا في إصدار هذا القانون، معتمدا استراتيجية التقاضي الاستراتيجي التي تتطلب تحضير الملفات بشكل علمي، وتقديم حلول تفصيلية لكيفية تطبيق الحدين الأدنى والأقصى للأجور، بإعداد أوراق بحثية أرسلت للجان البرلمان في الفترة من 2011-2012. كما قام خبراء وكتاب بتقديم توصيات ضمن فعاليات نظمها المجتمع المدني، لتصحيح هيكل الأجور من خلال تطبيق حد أدني للأجور في القطاعين العام والخاص يتناسب مع التكلفة الفعلية لسلة من السلع والخدمات الرئيسية، بما يضمن حياة كريمة للعاملين والعاملات. وقد كانت للخبراء أيضا مشاركات في «التوك شو» على وسائل الإعلام وشهادات علمية أمام المحاكم المختصة. ساند العمال هذا الاستراتيجية من خلال نقاباتهم المستقلة والحراك الاحتجاجي العمالي في سنوات ما قبل الثورة وبعدها. وحصل الجمع بين النضال العمالي وخبرة الباحثين ومساهمات منظمات المجتمع المدني المتخصصة، بينما لم ترحب السلطات بالحكم وظلت الحكومات المتعاقبة ترفع قضايا وتتقدم باحترازات قانونية على الشكل لنقضه كان آخرها في ديسمبر/كانون الأول عام 2018 وخسرته.

تجربة قام بتوثيقها ومدنا بها مشكورا، معهد عصام فارس - لبنان، بتصرف

الصـــــورة : Stand Up

إضـــــاءة

يتمثل العنصر الأساسي في النجاح المحقق في هذا التجربة في اعتماد المجتمع المدني استراتيجية متناسبة مع طبيعة الهدف المطروح وهو مسألة تجمع بين البعد الاقتصادي - الاجتماعي والبعد التشريعي. وكانت الاستراتيجية المناسبة هي اللجوء إلى التقاضي الاستراتيجي على المدى المتوسط - إلى الطويل، والجمع الخلاق بين البحث العلمي وتقديم البدائل والضغط واستخدام وسائل الإعلام، وبين الضغط الشعبي من قبل النقابات والعمال والموظفين دفاعا عن حقوقهم. كما أن الضغط جمع بين مطلب تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، وهو ما جعله يقع في صلب قضية المساواة والعدالة ويتجاوز مقاربة مكافحة الفقر في معناه الضيق. وتنسجم هذه المبادرة والمقصدين الثاني والرابع للهدف «تمكين وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للجميع بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة (...) أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك واعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا».

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الصـــورة : Stand Up

دوليـــا*

- في الوقت الراهن، يعيش نصف البشرية ــ 3.5 مليار شخص ــ في مدن، ومن المتوقع أن يزيد ذلك الرقم إلى 5 مليارات نسمة مع حلول العام 2030.
- سيحدث نحو 95 في المائة من التوسع الحضري في العقود المقبلة في العالم النامي.
- يعيش 838 مليون شخص في أحياء عشوائية فقيرة، أغلبهم في شرق آسيا وجنوب شرقها.
- تشغل مدن العالم نسبة ل3 % من مساحة اليابسة، ولكنها مع ذلك السبب في استهلاك 60 إلى 80 % من الطاقة وعن نسبة 75 % من انبعاثات الكربون.
- يمثل التحضر السريع ضغطاً على إمدادات المياه العذبة، والصرف، وبيئة المعيشة، والصحة العامة.
- في عام 2016، كان 90 % من سكان الحضر يتنفسون هواء غير مأمون ينتج عنه 4.2 مليون وفاة بسبب تلوث الهواء. ويعرض أكثر من نصف سكان الحضر على الصعيد العالمي إلى مستويات تلوث هواء تزيد بمعدل 2.5 عن المعايير المأمونة.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/cities/

عربيا

- يبلغ متوسط نسبة السكان بالمناطق الحضرية في المنطقة العربية نحو 57 % من مجموع السكان بالمنطقة. وتسجل المنطقة العربية تحولاً حضرياً سريعاً إذ يشهد معدل التحضر نمواً سنويا بمعدل 2.5 في المائة (تقديرات عام 2015)[1].
- تبلغ نسبة الحضر بدول الخليج العربي 80 % من مجموع السكان، ونحو 50 % في بلدان المغرب العربي. وتتفاوت النسبة بين بلدان المشرق العربي ما بين 87 % في لبنان، و43 % في مصر. وفي البلدان الأقل نموا، فإن نسبة الحضر فيها هي الأدنى بالمنطقة، حيث تقدر ما بين 30 و40 %.
- تصل نسبة قاطني السكن العشوائي في الدول العربية إلى ما بين 6.91 و6.65 %، أما في دول المشرق العربي، فتتراوح النسبة بين 6.10 % في مصر، و1.53 % في لبنان، وتتراوح النسب بين 8 و1.13 % في دول المغرب العربي وفي دول الخليج العربي يقتصر السكن بالمناطق العشوائية على الوافدين واللاجئين.
- التوسع السريع للمدن (غير المدروس غالبا) وتضخمها وتوسع الضواحي والعشوائيات، هو من القضايا الرئيسية في المنطقة العربية، حيث تبلغ نسبة سكان المدن حوالي 59 % من إجمالي السكان. وبمقدار ما تشكل المدن تعبيرا عن تكثيف المشكلات التنموية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية (بما في ذلك التكنولوجيا)، نجدها في الوقت نفسه، المكان الذي تجتمع فيه معظم قدرات المجتمع وتتبلور فيه وفي مؤسساته مسارات مستقبل البلاد. لذلك، تحتل مسألة التوازن بين المدن والأرياف ومع المحيط مكانا محوريا في أجندات التنمية، ومنها أجندة 2030 والمخططات الإقليمية والوطنية للتنمية[2].

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html
2. معطيات وردت في تقرير تنمية المرأة العربية السابع «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام»، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث 2019.

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهـــدف 11

يتضمن هذا الهدف 7 مقاصد نتيجة و3 مقاصد سياسات. ويمكن توزيع المقاصد على 4 أبعاد هي التضمين، والأمان، والقدرة على الصمود، والاستدامة.

وتشدد مقاصد السياسات على الروابط بين المدينة ومحيطها ومع الريف، وعلى أهمية التخطيط التكاملي للتطوير الحضري، بما في ذلك التحسب للمخاطر والكوارث والإدارة الكلية للمجال المديني.

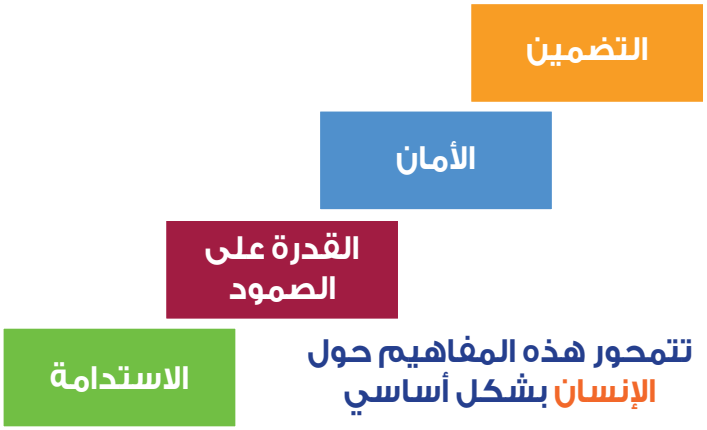

الهدف 11 هو هدف من نوع خاص. فالمدن هي عالم صغير، والهدف 11 هو في جوهره وفي تنوعه بمثابة أجندة 2030 المتكاملة لكن ضمن نطاق أصغر هو المدينة. فالأبعاد المتضمنة في الهدف ومقاصده شاملة كل أبعاد العملية التنموية وتتقاطع مع مجالات الأجندة والأهداف الـ 17.

وتقوم فلسفة الهدف وبناؤه على فكرة التضمين والتكامل، وهما مبدآن رئيسيان في الأجندة. ونرى أن المقاصد تشمل بعد الناس (الاجتماعي) لجهة شمول الجميع والحق في السكن والخدمات ومكافحة الفقر من خلال رفع مستوى الأحياء الفقيرة. وهو يشدد أيضا على الجانب البيئي لجهة حسن إدارة الموارد الطبيعية ومعالجة تلوث الهواء وإدارة النفايات. كما يشمل البعد الاقتصادي والحرص على سلامة الترابط بين المدينة والريف والمحيط في إطار خطط التنمية المتكاملة، ويطال البعد الثقافي من خلال التشديد على الحق في التمتع بالتراث الثقافي. كما يركز الهدف على الجانب المتصل بالحوكمة لأنه من أكثر الأهداف وضوحا في اعتباره الحوكمة المحلية الرشيدة من شروط بناء المدن التضمينية والمستدامة. أخيرا يعد أكثر الأهداف تبنيا للمقاربة الدامجة لجهة تشديده على أن تكون المدنية صديقة للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وعندما نريد العمل على تحقيق هذا الهدف كاملا، يجب أن نضع نصب أعيننا أننا بصدد بلورة أجندة تنمية شاملة مصغرة، لا تستثني أي بعد من الأبعاد ولا أية فئة من الفئات.

المرأة والمدينة

معيار نجاح هذا الهدف هو أن تكون المدينة بيئة آمنة ودامجة لكل ساكنيها، لاسيما خمس فئات: فقراء المدن والنساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة. ودور المجالس البلدية/المحلية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات أساسي في هذا المجال، حيث يجب أن تكون شريكة فعالة في منظومة الحوكمة المحلية في المدينة. كما أن لها دورا كبيرا ومباشرا في العمل القاعدي ضمن الأحياء وفق منطق التنمية المحلية التي يجب عدم اعتبارها مقاربة صالحة للمجتمعات الريفية حصرا.

ويعد موقع المرأة حاسما هنا من أجل ضمان مشاركة وإدماج الفئات الأخرى. فمشاركة النساء في العمل المحلي في الأحياء وعلى مستوى المدينة، تكاد تكون شرطا إلزاميا إذا أردنا تعزيز التماسك الاجتماعي فيها، وعندما تشارك المرأة فهذا يشكل مؤشرا على أن الفئات الأخرى والأسرة كلها قد شاركت أيضا، في حياة المدينة، وهذا لا يتحقق إذا اقتصرت المشاركة والقرار على الرجال وحدهم.

التضـــامن في زمـــن الحرب : «نحـــل المجتمعـــي»

ولدت تجربة مركز «نحل» المجتمعي في أزقة ضيقة وأحياء عشوائية في منطقة المزة 86 بدمشق. وهي منطقة شعبية كثيفة السكان أصلا، نزحت إليها أعداد كبيرة من العائلات من مختلف المناطق السورية. عام 2011، استشعر بعض الشباب حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتأمين المحروقات والدعم المادي والنفسي والاجتماعي للعائلات الفقيرة والنازحة، وكسر الاستقطاب بين النازحين وسكان المنطقة كونهم متنوعون طائفيّاً، بمبادرة من إحدى النشاطات الشابات في الحي.

تطوّرت آليات التفكير التي تجمع فريق العمل، بشكل متدرج من أفراد ينشطون في أماكن مختلفة إلى مجموعة أصبحت مهتمّة بالمحيط الذي تعيش فيه بشكل متكامل. تحولت المجموعة إلى فريق بدأ بالعمل الإغاثي، ثم تطور إلى مبادرات أخرى مثل تأهيل درج طويل في المنطقة وتزيينه، تنظيم احتفالات دينية وحملات نظافة ودعم طلاب من خلال ريع كنزات "هنا سورية" وتنظيم ماراثون وسلسلة ورشات بناء قدرات للشباب في المنطقة ومبادرة طريق النحل لتأهيل الطريق والأرصفة... بعض الأنشطة انتقلت من الأزقة الضيقة إلى العالمية كتسويق الكنزات والمنتجات التي حملت هوية بصرية « هنا سورية» في كثير من دول العالم وكان ريعها يعود لدعم الأنشطة المجتمعية للمجموعة ومبادراتها.

أرقام عن سوريا

انفجرت الأزمة في سوريا مطلع عام 2011، وسرعان ما تحولت إلى صراع مسلح عنيف وشامل، نتج عنه مئات آلاف الضحايا والجرحى والمعتقلين والمخفيين قسرا. كما بلغ عدد اللاجئين أكثر من 5 ملايين ونصف وعدد النازحين أكثر من 6 ملايين حسب المفوضية العليا للاجئين.

دمرت الحرب قسما كبيرا من الثروة المادية المتراكمة، وتسببت في تراجع حضاري لا يمكن تقييمه. وقد قاوم المجتمع المدني الحرب وآثارها، داخل سوريا وخارجها، وتشكلت مئات الجمعيات بعد 2011، كما أطلقت آلاف المبادرات لمقاومة الموت والدمار.

خلال كل هذه الأنشطة الموزعة، عملت المجموعة على استئجار منزل في الحي - المزة 86 - وقامت بترميمه وتجهيزه بنفسها، فكان مكاناً بسيطا يشبهُ بيوت الحي ولاحقاً أصبح بيتاً للحي بالفعل. وقد ولدت فكرة المركز المجتمعي في المنطقة خلال محاورات مختلفة في دورة لبناء القدرات. وبحلول 2016، كان المركز قد صار واقعاً بعد أن كان حلماً جميلاً يتمُّ تطويره. وتركز مفهوم المركز المجتمعي حول شعار «نحنا حلم لبكرا». وسمّي بنحل ويضم خلايا مختلفة كخلايا السيدات والأطفال واليافعين والشباب والمسرح والإعلام والإدارة وغيرها.

اعتمد المركز مقاربة تقوم على الدمج بين سكان الحي والنازحين إليه، فساعد بذلك على مد خطوط الوئام الاجتماعي بين السكان في المنطقة. كما عزز مركز «نحل» من مشاركة السكان في المنطقة بالفعاليات المجتمعية التي تجري على مستوى المدينة وبالشراكة مع كيانات مجتمعية مختلفة. لقد قادت سيّدة سورية العمل مع فريقها المتنوّع، منطلقة من إيمانها بأن أدواراً كبيرة، أصبحت ملقاة على عاتق الناشطين المجتمعيين وأن الاحتياجات المتزايدة تعني عملاً متزايداً ومستمرّاً لتحقيق أثر هناك وأثر هنا، لتتلاقى هذه التأثيرات وتكون رافعا تنمويا محلّيا وحقيقيا.

تجربة قامت بتوثيقها ومدنا بها مشكورة،

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - لبنان

الصورة : شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

إضـــــاءة

من عناصر نجاح هذه المبادرة انغراسها في واقع الحي بشكل عضوي والاستجابة لحاجاته المستجدة بطريقة متطورة حيث كان تلبية هذه الحاجات الطارئة هو المحفز الذي أطلق العمل. واستفاد كذلك من الدينامية التي أطلقتها تلبية الحاجة الطارئة للعمل من أجل تطوير العمل التنموي المحلي بما يتجاوز ذلك. وفي هذا السياق، يمكن أن نفهم كيف تحول العمل من أنشطة مجزأة ومتتابعة إلى نشاط له طابع تكاملي ومستمر. ويعتبر تشكل مركز مجتمعي دائم، طريقة ناجعة من أجل مأسسة العمل المحلي وضمان ديمومته من خلال هذا المركز المفتوح على مبادرات جديدة. وتخدم المبادرة المقصدين الأول « ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة» والثالث «... والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام».

ضمـــان وجـود أنماط استهلاك وإنتـــاج مستدامة

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

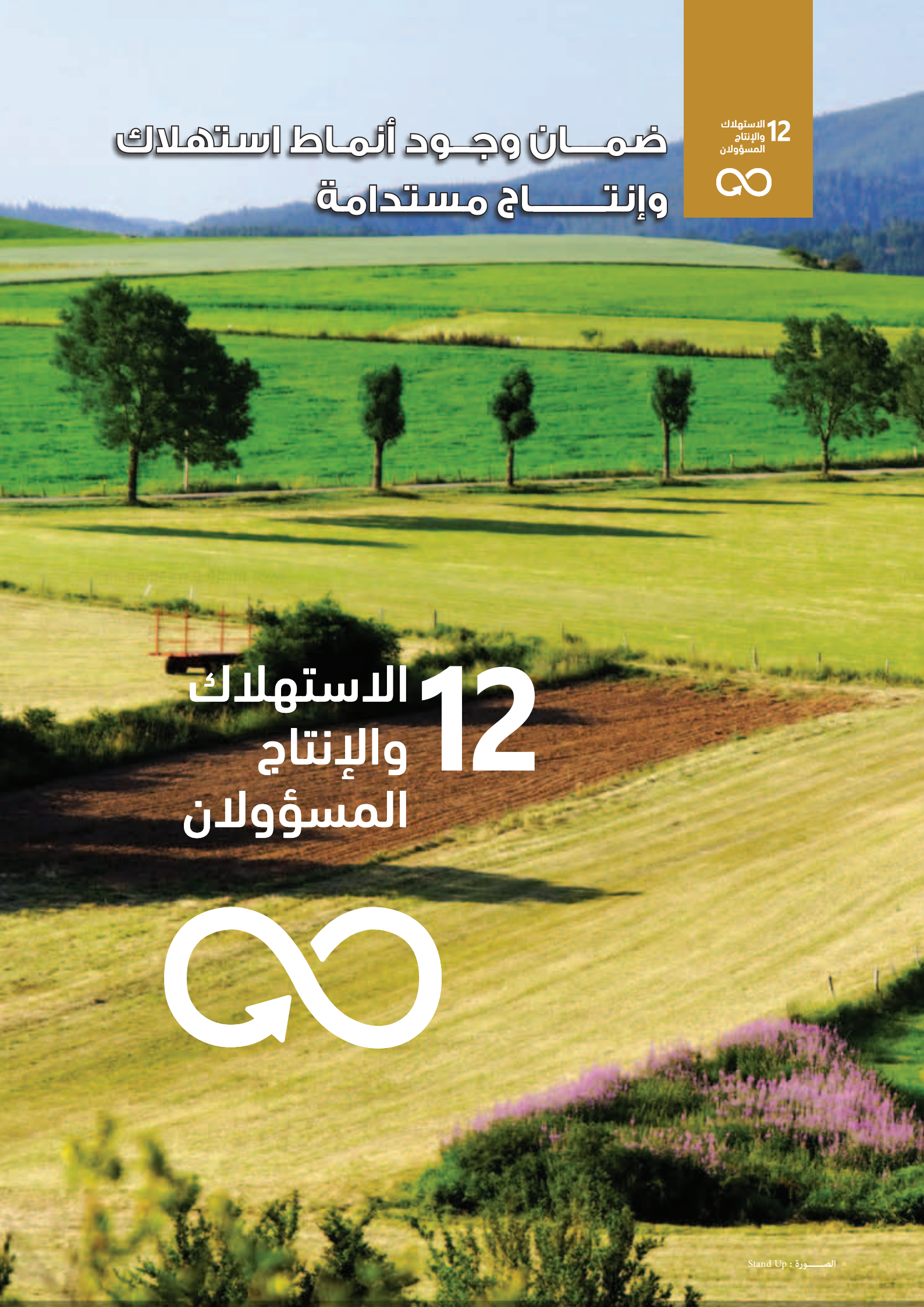

الصـــورة : Stand Up

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*

- إذا وصل عدد سكان العالم إلى 9.6 مليار نسمة بحلول عام 2050، فقد يتطلب الأمر ما يقرب من ثلاثة كواكب لإتاحة الموارد الطبيعية اللازمة للحفاظ على أنماط الحياة الحالية.
- بسبب الارتفاعات في استخدام المعادن اللافلزية في الهياكل الأساسية والبناء، هناك تحسن كبير في مستويات المعيشة. وارتفع نصيب الفرد من "البصمة المادية" في البلدان النامية من 5 أطنان مترية في عام 2000 إلى 9 أطنان مترية في عام 2017.

المياه

- أقل من 3 % من مياه العالم هي مياه عذبة (صالحة للشرب)، ومع ذلك فنسبة 2.5 % منها مجمدة في القطبين والأنهار الجليدية. ولذلك، يجب أن تعتمد البشرية على 0.5 % لجميع احتياجات النظام الإيكولوجي للإنسان واحتياجاته من المياه العذبة.
- يلوث الإنسان المياه بصورة أسرع من قدرة الطبيعة على إعادة تدوير تلك المياه وتنقيتها في الأنهار والبحيرات.
- لم يزل أكثر من مليار شخص يفتقرون إلى المياه العذبة.
- يسهم الاستخدام المفرط للمياه في الإجهاد المائي العالمي.
- تقدم الطبيعة المياه مجانا لنا، إلا أن الهياكل الأساسية اللازمة لنقلها مكلفة.

الطاقة

- إذا استخدم الناس في كل أرجاء العالم مصابيح إضاءة موفرة للطاقة، فسيوفر العالم 120 مليار دولار أمريكي سنوياً.
- على الرغم من التقدم التكنولوجي الذي عزز مكاسب كفاءة الطاقة، فإن استخدام الطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيواصل نموه بنسبة 35 % بحلول عام 2020. ويحتل استخدام الطاقة في المجال التجاري والسكني المرتبة الثانية (بعد النقل) في أكثر المجالات نمواً في استهلاك الطاقة على الصعيد العالمي.
- تستهلك الأسر 29 % من الطاقة العالمية، مما يعني أنها تسهم بالتالي في 21 %من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- بلغت حصة الطاقة المتجددة في مجمل استهلاك الطاقة نسبة 17.5 % في عام 2015.

الغذاء

- في كل عام، ينتهي الحال بما يقدر بنحو 1/3 جميع المواد الغذائية المنتجة — أي ما يعادل 1.3 مليار طن، تبلغ قيمتها حوالي تريليون دولار — بالتعفن في منازل المستهلكين أو محلات تجار التجزئة، أو بسبب سوء ممارسات النقل والحصاد السيئة.
- يبلغ عدد الذين يعانون من زيادة الوزن 2 مليار شخص على الصعيد العالمي.
- تقع على قطاع الأغذية مسؤولية استهلاك 30 % من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم، كما أن القطاع هو المسؤول عن 22 % من مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-consumption-production/

عربيا

- تضاعف عدد سكان المنطقة ثلاث مرات تقريبا منذ عام 1970، إذ ارتفع من 124 مليون نسمة إلى 359 مليون نسمة في عام 2010. ويتوقع أن يبلغ عدد سكانها 604 مليون نسمة بحلول عام 2050، بزيادة قدرها الثلثين[1].
- يتراوح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك، ما بين 18 و53 في دول الخليج، بينما يتراوح ما بين 7 و13.7 في دول المغرب العربي، ويتراوح ما بين 8.8 و12 في دول المشرق العربي، ويتراوح في دول الجنوب ما بين 1.72 و4.4
- تواجه المنطقة العربية تحديا كبيرا في توفر المياه، حيث تمثل المنطقة العربية نحو 3 % من إجمالي سكان العالم، إلا أنها تمتلك 1.2 % فقط من احتياطيات المياه بالعالم[2].

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html
2. http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

مقاصد السياسات

مقاصد السياسات التي تعتبر من وسائل التنفيذ، ثلاثة. أولها يتعلق بالتكنولوجيا وتطويرها في وجهة الاستدامة، والثاني يتعلق بالسياحة المستدامة، والثالث يتعلق بترشيد إعانات الوقود الأحفوري (وهو توصية دائمة في وصفات المؤسسات المالية الدولية). ومن خلال هذا المدخل، تناول المقصد مسألة القضاء على تشوهات الأسوق وإعادة هيكلة الضرائب، وإشارة إلى حماية البلدان النامية والفقراء. ويرتبط هذا المقصد أيضا بممارسات الشركات الكبرى (المقصد السادس). وتبقى المقاربة هنا جزئية مقارنة بالبعد التحويلي الخطير الذي يعبر عنه هذا الهدف، والذي لا يمكن الفصل إطلاقا بين مكوناته، فالتدابير الجزئية قاصرة عن توفير شروط تحققه. والتوجه السليم هو في التوسع في فهم مضمون المقاصد والسياسات انطلاقا من الغاية النهائية.

مقاصد النتيجة

يتضمن هذا الهدف 8 مقاصد نتيجة موزعة على 3 محاور على النحو المبين أعلاه: ما يتصل بنمط الاستهلاك المستدام، ونمط الإنتاج المستدام، والإجراءات المشتركة التي تتكامل مع مقاصد السياسات. صياغة معظم الأهداف تقنية، إلا أن بعضها، يتصل مباشرة بمعالجة أسباب سيطرة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي لا بد أن تكون لها الأولوية بحكم الطبيعة التحويلية للأجندة التي تتجلى بشكل قوي في هذا الهدف. وفي صياغة الهدف والصيغة الترويجية له (global goal)، التباس مقصود في استخدام تعابير مثل الكفاءة والمسؤولية بشكل تبادلي مع مصطلح الاستدامة، الذي يحمل لوحده دلالات واضحة. ويلاحظ في الهدف تناول دور الشركات، والسياسات الاقتصادية، وضرورة تحويل الوعي ومنظومة القيم، وهذه نقاط بالغة الأهمية.

مقاربة المجتمع المدني

يعتمد المجتمع المدني التنموي والحقوقي نظرة تكاملية وتحويلية إلى هذا الهدف، ويرفض تجزءته وتحويله إلى سلسلة إجراءات تقنية. وينسجم ذلك تماما مع تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك – 1987) ومع توجهات قمم الأرض بدءا من ريو 1992 إلى ريو+20 عام 2012. فالأمر يتعلق بتحويل جوهري في أنماط الإنتاج والاستهلاك على حد سواء. وهي أنماط أدخلت الحضارة البشرية في دوامة انحدارية من استنزاف الكوكب من خلال هيمنة منطق الربح والنمو المنفلت من المسؤولية الاجتماعية والبيئية والالتزام بحقوق الإنسان الحالية وعبر الأجيال. ويؤدي ذلك إلى تهديد الحياة على الكوكب على نحو ما حذرت منه أجندة 2030.

ومن الأسباب الأكثر أهمية لهذا المسار الانحداري وغير المستدام، هيمنة فلسفات المنفعة والربح، وتضخم دائرة المصالح الاقتصادية على حساب المجتمع وحقوق الإنسان والطبيعة، التي تتلازم مع تصاعد هيمنة الدول الكبرى على منظومة الحوكمة السياسية والاقتصادية للعالم المعاصر. يتلازم ذلك، مع تضييق هامش التنوع والتعدد، ومحاصرة حيز السياسات للأطراف الوطنية، وإطلاق يد الشركات العالمية العملاقة بما فيها الشركات المالية من خلال اتفاقيات التجارة والاستثمار وغيرها في التحكم بالموارد البشرية دون مساءلة حقيقية. ومن أبرز الشواهد على ذلك، موقف بعض الدول الكبرى (الولايات المتحدة، ومؤخرا البرازيل) الرافض لاتفاقيات المناخ، وتعليل ذلك بالمصالح الاقتصادية والنمو في وجه المؤامرات البيئية. يدل ذلك على الحلقة الأساس التي تحتاج إلى مواجهة تغييرية حقيقية.

نساء لتدوير بقايا الأطعمة والمخلفات المنزلية في البحرين

إعادة تدوير بقايا الأطعمة إلى سماد طبيعي وإعادة تدوير منتجات الورق والبلاستيك والألومونيوم، مشروعان قامت بإرسائهما جمعية نهضة فتاة البحرين دعما للنساء المعيلات. بادرت جمعية نهضة فتاة البحرين بتخصيص مكتب دعم لهذه الفئة من النساء كمشروع تنموي طويل المدى، فازت بفضله بمنحة من وزارة المالية 2009. حددت إثر ذلك الجمعية قواعد المشروع التنفيذي وبرامج عمله التفصيلية وخاصة الفئة المستهدفة منه وهي «النساء اللواتي تقع عليهن مسؤولية إعالة الأسرة بكافة أفرادها لأسباب متعددة كالطلاق والترمل و/أو غياب الزوج وعجزه ووفاته أو وفاة الأب أو عجزه في حالة المرأة غير المتزوجة وفي ظل عدم وجود عائل آخر».

هناك 761 امرأة مسجلة في مكتب دعم المرأة المعيلة، الذي يحولهن إلى الجمعيات والمراكز المختلفة.

.

حسب المجلس الأعلى للبيئة، تنتج مملكة البحرين 4200 طن من المخلفات يوميا، تشمل بقايا الأطعمة والورق والبلاستيك والألمنيوم، وهو ما يشكل المادة الأولية لمشاريع إعادة التدوير.

استهدف مشروع الجمعية 50 عائلة، من ذوات الاحتياجات الخصوصية، تمكنت من تكوين مشاريع صغيرة تديرها وتوفر من خلالها مصدر دخل لها. تقوم العائلات بجمع المواد القابلة للتدوير (الورق والبلاستيك والألمنيوم ووضعها في الحاويات المخصصة لها التابعة للجمعية) والاستفادة من بقايا الأطعمة (قشور الخضروات والفواكه المستهلكة من منازل المعيلات أو من الأسواق الأطعمة المركزية) في صنع السماد الطبيعي الصالح للتربة والزراعة. وقد استعانت الجمعية بخدمات مهندس شاب قام بصنع جهاز تدوير بقايا الأطعمة المنزلية وتحويلها إلى سماد عضوي، وهو عبارة عن برميل أزرق له قاعدة مثبتة تبلغ كلفته 70 دينار بحريني، (ما يعادل 185 دولارا)، إذ أنه لا يعمل بالطاقة الكهربائية. فهو لا يحتاج إلى أية مواد لتشغيله. فكان استخدامه سهلا وبسيطا، وهو أمر ضروري، إذا ما علمنا أن النساء المعيلات للأسرة يتراوح تحصيلهن العلمي في ما بين المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية.

نجح المشروع منذ انطلاقته سنة 2014 في تحقيق أهداف عديدة. فعلاوة على تمكين الأسر المحتاجة من دخل، خلق فرص عمل بتوفير وظائف جديدة في تسويق السماد الطبيعي في السوق المحلية. كما أنه ساهم في تخفيف عبء تكاليف معالجة النفايات وأدرج ثقافة فرز المخلفات المنزلية لدى الأسر لإعادة تدويرها، بما يتماشى وهدف المحافظة على البيئة.

حقق المشروع منذ الانطلاق في تنفيذه موارد رزق للنساء المعيلات للأسرة، كما أنهما كانا مدخلا توعويا لنشر ثقافة المحافظة على البيئة بالتقليل من رمي المخلفات القابلة للتدوير.

الصـــــورة : جمعية نهضة فتاة البحرين

المشروع أنجز لفائدة أكبر عدد ممكن من النساء المعيلات في مختلف محافظات المملكة. ولم تخل التجربة من صعوبات ومنها عدم وجود أماكن مناسبة في منازل المعيلات تتسع للجهاز وتحقق شرط ضرورة وجود جهاز التدوير في مكان معرض لأشعة الشمس وللتهوية، وهذا ما جعل مجموعة كبيرة من النساء المعيلات تنصرف عن فكرة اقتنائه.

تعتزم جمعية نهضة فتاة البحرين التوسع في المشروع بزيادة إنتاج السماد بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات البيئية والزراعية، لتوفير كميات بقايا للنساء المعيلات والاستفادة منها لإنتاج السماد الطبيعي. كما تسعى الجمعية إلى استئجار أرض للعمل على تدريب النساء أو أبنائهن على الزراعة وإنتاج محاصيل محلية وتسويقها لاحقاً في الأسواق المحلية.

اعتـــدال مجبـــري، مركز «كوثر»، استنادا إلى لقاءات على عين المكان ووثائق للجمعية

إضـــــاءة

عناصر نجاح هذا المشروع في تناسبه مع خصائص المجتمع البحريني وفي اعتماده على وسائل تكنولوجية بسيطة نسبيا وفعالة في تدوير المخلفات المنزلية. والربط بين فكرة إعادة التدوير وفكرة توفير دخل للنساء هي فكرة ذكية وتقع في أساس النجاح، لأنها زاوجت بين هدف بيئي وهدف اقتصادي - اجتماعي. وهو ما مكن النساء المحتاجات إلى دخل إضافي من تقديم مساهمة بيئية فيما هن يحسن من ظروف عيش أسرهن. وتتماشى المبادرة بشكل كبير والمقصدين الخامس والثامن أي «الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال» و «ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة».

ديناميكيـــة خدمـــة البيئـــة والسكـــان فـــي تـــونـــس

وضع بيئي «كارثي» بجميع المقاييس كما يصفه نشطاء المجتمع المدني والأهالي في مدينة قابس الواقعة جنوب شرقي تونس. أصابع الاتهام والمؤاخذة موجهة إلى المجمع الكيميائي التونسي بقابس ووحداته الصناعية الذي يتسبب منذ تأسيسه في العام 1947، في تلوث بري وهوائي وبحري تجاوزت أضراره البيئة لتشمل صحة المواطنين وسلامتهم.

أثار تردي الوضع البيئي وتفاقمه إلى تعالي الأصوات المناهضة للمنوال التنموي الحالي، والدعوة إلى تبني منوال تنموي جديد يقوم على الصناعات النظيفة وعلى الأنشطة الفلاحية والمجددة ذات القيمة المضافة العالية. فقد أثر عمل المصنع على غابات النخيل والمائدة المائية، وأدى إلى نقص واختفاء العديد من الحيوانات البحرية التي كانت موجودة بكثرة في مياه خليج قابس وانحسار أنواع من أعشاب البحر. اختلال التوازن البيئي بات واضحا للعيان في منطقة تعتبر واحة فريدة من نوعها باعتبارها الواحة البحرية الوحيدة في حوض المتوسط ومن بين الواحات المائية قليلة الوجود في العالم.

تونس والفوسفات

تونس هي ثاني دولة في العالم من حيث إنتاج صخور الفوسفات (85 ٪ من الإنتاج العالمي). ويعالج المجمع الكيميائي التونسي (الذي يشغل حوالي 6500 شخصا) حوالي 6.5 مليون طن من فوسفات الصخور التونسية كل عام.

المصـــــدر : بيانات المجمع الكيميائي التونسي :
http://www.gct.com.tn/le-groupe/a-propos/qui-sommes-nous/

الصـورة : www.journalistesfaxien.tn

الصـــــورة : nessma.tv

منظمات المجتمع المدني بقابس وعلى رأسها جمعية "قابس الفاعلة"، نشطت للتصدي لهذه الجريمة البيئية. وكانت جمعية قابس الفاعلة طرفا ضمن ائتلاف التنمية المستدامة الذي يتكون من كل من جمعية "أوكسجين غنوش" وجمعية "المواطنة والتنمية المستدامة" وجمعية "دار المواطنة العالمية" (والممول من الاتحاد الأوروبي) ضمن مشروع «الواحة المائية من أجل حوكمة بيئية لشريط الساحلي بقابس» الذي انطلق في سبتمبر/ أيلول 2016 وتواصل حتى ديسمبر/كانون الأول 2018. ويتمثل المشروع في إعادة إحياء وادي قابس وربطه بالبحر وبعث منطقة بيئية على ضفافه تتضمن محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وتركيز محطة صغيرة لمعالجة المياه المستعملة لاستغلالها في ري الأشجار والمساحات الخضراء. أضف إلى ذلك إحداث فضاءات للنزهة ولتكاثر الطيور المهاجرة التي تقضي فترة الشتاء في هذا الوادي وتركيز حواجز اصطناعية في موقعين بحريين بقابس وغنوش بهدف المحافظة على الثروة البحرية وتوفير الظروف التي تساعد على تكاثر الأسماك.

الصـورة : Guide touristique de Gabès

يتضمن المشروع ثلاثة محاور تتمثل في معالجة إشكالية بيئية باعتماد آليات الحوكمة المحلية، وبعث فضاء نموذجي ومرجعي للأطفال والشباب للمحافظة على البيئة، ودعم المناصرة من أجل مصالحة ولاية قابس مع محيطها والمحافظة على البيئة وطنيا وعالميا. نتائج هذا العمل بدأت تظهر للعيان بعد فترة، إذ وجدت أنوع من الأسماك في الأحواض لم تكن موجودة من قبل.

لبنى النجار، مركز «كوثر»، استنادا إلى شريط فيديو منشور على موقع ائتلاف التنمية المستدامة

إضـــــاءة

ساهم في نجاح المشروع تضافر جهود أطراف متعددة تمثلت في ولاية قابس ومعتمدية قابس الجنوبية وبلديتي غنوش وقابس ومندوبية الفلاحة والغرفة الصناعية والتجارية والإدارة الجهوية للتجهيز والمعهد العالي للعلوم وتقنيات المياه وجامعة قابس وديوان التطهير وشركة البيئة والبستنة بقابس، لتصبح المنطقة المهيأة مع نهاية 2018 فضاء إيكولوجيا ترفيهيا وثقافيا يتضمن مسرحا وأنشطة رياضية تستهدف جميع سكان المنطقة بمختلف أعمارهم. وتندرج هذه المبادرة في إطار محاولة تنفيذ المقصد الثاني «تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية» و الثامن «ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة». كما تنسجم والمقصد الأول من الهدف 9 «إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة (...) لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الانسان وكذلك مقصده الرابع «(...) مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا».

مجتمع مدني عربي في مواجهة «الشركات العملاقة»

طبيعة المشكلة والهدف المطروح – التحول إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة - تتطلب تشكيل ائتلافات إقليمية ودولية قوية وفاعلة لمواجهتها. وفي المنطقة العربية، تتصدى شبكات ومنصات إقليمية، بالشراكة مع ائتلافات عالمية لهذه المهمة التي تتمثل في مقاومة تخصيص التنمية و«اختطافها» من قبل الشركات الخاصة (لاسيما العملاقة منها). فدور هذه الأخيرة في ازدياد في تمويل التنمية وفي التحكم في مضمون التوجهات والسياسات، بما في ذلك التأثير المتزايد على مسار أجندة 2030 تحت مسميات مختلفة. فأحيانا تنضوي تحت لواء الشراكة بين القطاعين العام والخاص (لتمويل التنمية وتنفيذ المشاريع)، وأحيانا أخرى تحت راية إضفاء طابع تنموي مقبول من الجميع على بعض طروحات الشركات (ثورة البيانات ودور الشركات والتحكم بالبيانات الشخصية). أضف إلى ذلك، استغلال حماية الجنات الضريبية وتجارة السلاح الشرعية وتجاهل التصدي للأسباب الهيكلية للتفاوت والفقر والتدهور المناخي ومعارضة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة وتشريع البلدان أمام الاستثمارات الأجنبية دون مراعاة المساءلة وحقوق الإنسان...الخ).

بادرت شبكات المجتمع المدني العربية والعالمية إلى وضع التصدي لهذا الإشكاليات على جدول أعمالها. ومن ضمن التجارب، ما تعمل عليه شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (التي تضم في عضويتها 11 منظمة نسائية وحقوقية) منذ سنوات طويلة في مجال السياسات الاقتصادية وتمويل التنمية. فقد قامت سابقا باقتراح لإرساء مشروع «مرصد» لممارسات القطاع الخاص،

تركيز على الالتزام بحقوق الإنسان وجعل الإنسان محور التنمية ودعوة القطاع الخاص للالتزام بذلك

القطاع الخاص وتوجهاته ساحة صراع

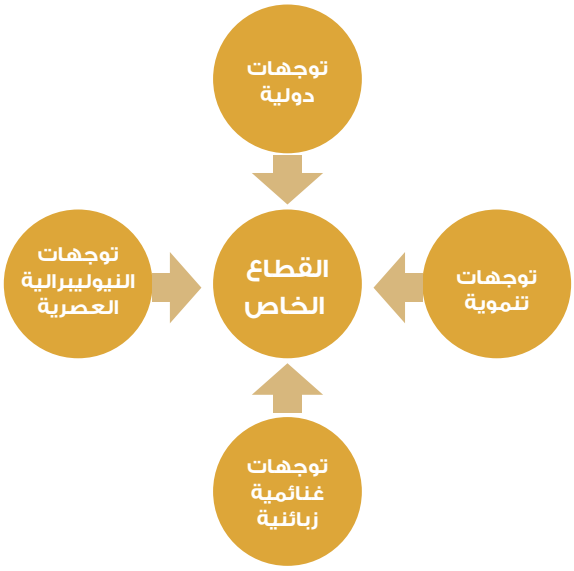

وانطلقت في العمل على تحديد القضايا التي يشملها الرصد، والتشاور وبناء القدرات ضمن مسار رصد فعالية التنمية (ورشة 11 / 2018). ويجري العمل حاليا على تحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها في رصد فئة محددة من القطاع الخاص الذي يستفيد من الدعم التنموي، والذي يفترض بحكم ذلك أن يكون ملتزما بمبادئ حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة.

من جهة أخرى، فإن شبكات المجتمع المدني العربي تشارك في المسار العالمي لفاعلية التنمية ضمن ائتلاف مدني بشكل فعال. وقد تم في هذا الإطار، عقد الاجتماع الأخير للائتلاف العالمي في بيروت نهاية فيفري/فبراير 2019، بحث أربع نقاط هي : 1 - هيمنة الشركات على التنمية، 2 - تقلص حيز الحرية أمام المجتمع المدني، 3 - فعالية المساعدات الهيكلية، 4 - تمويل قضايا المناخ. وصدر عن الاجتماع إعلان بيروت الذي تضمن توصيات للأطراف المعنية كلها، تركز على الالتزام بمنظومة حقوق الإنسان، وجعل الإنسان محور التنمية وكل السياسات، ودعوة القطاع الخاص خصوصا إلى الالتزام بذلك، وكذلك الأطراف الأخرى بما هو التزام بأجندة 2030 التي سبق أن وافقوا عليها.

وفي إطار هذا الاجتماع، تم تطوير فكرة الحاجة إلى الانتقال من التفكير المبتكر والإبداعي، إلى العمل المبتكر والإبداعي، التي تحولت إلى الشعار العام لعمل منصة المجتمع المدني لأجندة 2030 والتي كانت الشعار العام لمنتدى المجتمع المدني لعام 2019. (From thinking outside the box to stepping outside the box)وتعزز هذه النتائج التوجه الموجود لدى الشبكات التنموية والحقوقية بالدعوة إلى التحول من نمط السياسات الحالية إلى مفهوم التنمية الملتزم بالحقوق ومحورية الإنسان بشكل حقيقي (Paradigm shift to a new development framework).

تجربة قامت بتوثيقها ومدنا بها مشكورة،

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - لبنان

إضـــــاءة

إن طبيعة هذا الهدف (12)، تجعل من تحققه مشروطا بمسار مستمر ومتسق نحو إحداث تحول نوعي عن السياسات السائدة الحالية وعن نمط العولمة الراهن، بما في ذلك منظومة القيم التي تحركه. وتندرج هذه المبادرة صلب دور منظمات المجتمع المدني الضاغط لتحقيق مقاصد ثلاثة من الهدف وهي 1 «تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها» و2 «تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية» و 6 «تشجيع الشركات ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها».

العمل المناخي

13 العمل المناخي

الصـــــورة : www.americanprogress.org

الصـــــورة : Stand Up

حقـائق و أرقـــام

دوليـــــا*

- من 1880 إلى 2012، ارتفع متوسط درجة الحرارة العالمية بنسبة 0.85 درجة مئوية. لفهم هذه الحقيقة، تسببت كل 1 درجة من زيادات درجة الحرارة في انخفاض غلة الحبوب بنحو 5 في المائة.
- زاد دفء المحيطات، وتناقصت كميات الثلوج والجليد وارتفع مستوى سطح البحر. من عام 1901 إلى عام 2010، ارتفع متوسط مستوى سطح البحر العالمي بمقدار 19 سم مع توسع المحيطات بسبب ارتفاع درجة الحرارة والجليد الذائب.
- بالنظر إلى التركيزات الحالية للغازات الدفيئة وانبعاثاتها المستمرة، فمن المرجح مع نهاية هذا القرن أن تتجاوز الزيادة في درجة الحرارة العالمية 1.5 درجة مئوية مقارنة بالفترة من 1850 إلى 1900. من المتوقع أن يبلغ متوسط ارتفاع مستوى سطح البحر 24 – 30 سم بحلول عام 2065. وستستمر معظم جوانب تغير المناخ لعدة قرون حتى إذا توقفت الانبعاثات.
- ارتفعت الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون بنسبة تقرب من 50 % منذ عام 1990.
- نمت الانبعاثات بسرعة أكبر بين عامي 2000 و 2010 مقارنة مع كل من العقود الثلاثة السابقة.
- سيعطي التغير المؤسسي والتكنولوجي الرئيسي فرصة أفضل من أن لا يتجاوز الاحترار العالمي درجتين مئويتين عن مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، لكن ذلك يتطلب توحيد جهود الجميع وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change/

عربيا

- تشهد المنطقة العربية ارتفاعا في درجات الحرارة أسرع من المتوسط العالمي، حيث من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة فيها لتصل إلى 4 درجات مئوية بحلول نهاية القرن. وقد أصبحت موجات الجفاف أكثر تواترا وشدة، مما يهدد بانخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2080. كما يتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض المياه المتجددة في المنطقة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030.
- يشكل النزوح القسري الناجم عن المناخ-سواء بسبب الجفاف وارتفاع منسوب سطح البحر- تهديدا خاصا، إذ يعيش حوالي 9 في المائة من سكان المنطقة العربية في مناطق ساحلية ستكون أدنى من مستوى سطح البحر بحوالي خمسة أمتار. [1]

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة،
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الهـــدف 13

يتضمن ثلاثة مقاصد نتيجة، ومقصدين سياسات. كما يشمل ثلاثة أبعاد : الصمود والتكيف، وتطوير الوعي، والسياسات الملائمة. ويقاس النجاح في كبح التدهور المناخي بنتيجة النجاح في تحقيق جملة الأهداف البيئية والاقتصادية والسلوكية في آن.

الهدف كوني بالدرجة الأولى، إلا أنه يتطلب تدخلات على المستويين الوطني والمحلي.

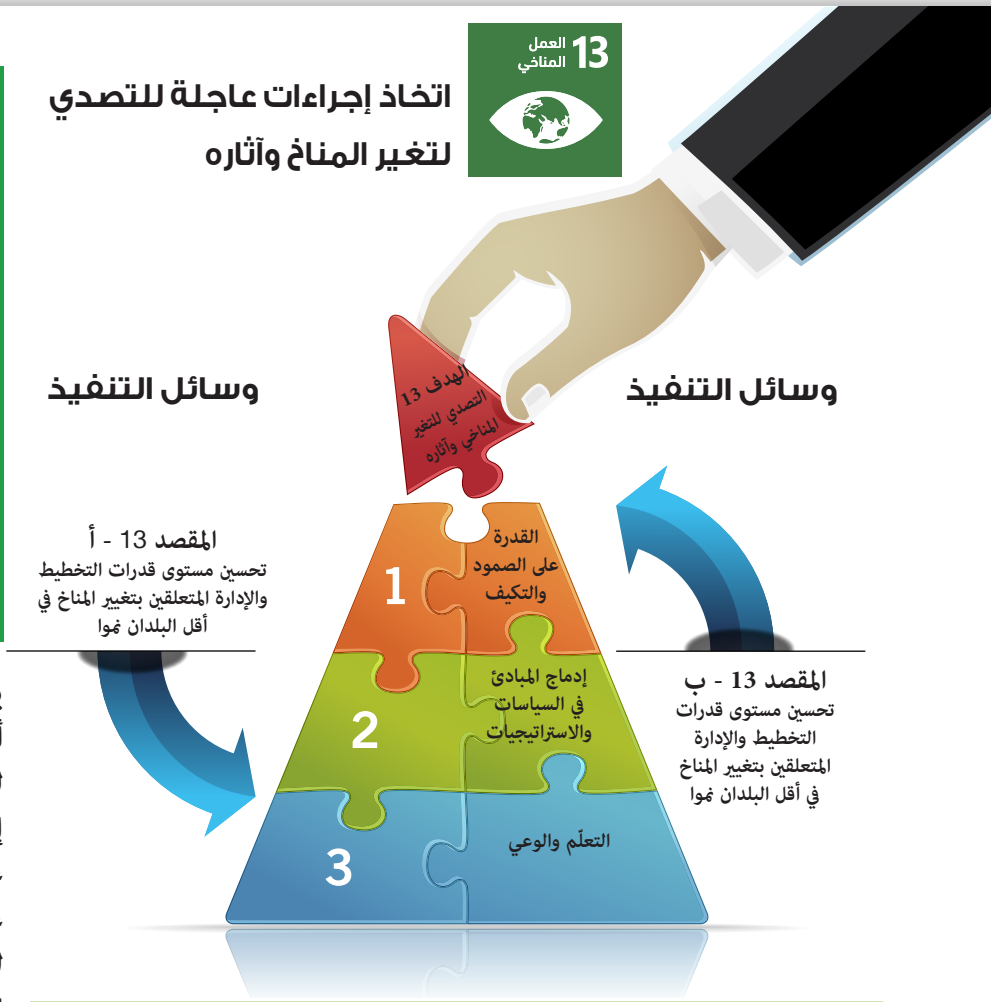

يحتل التغير المناخي موقعا محوريا في أجندة 2030، حيث يعتبر تهديدا خطيرا للكوكب ومستقبل البشرية. وتوجد اتفاقية إطارية للمناخ تم التوافق عليها في باريس عام 2015، تتضمن الالتزامات التي وافقت عليها الدول لتدارك هذا الخطر. في المقابل، لا نجد تطابقا في وجهات النظر في هذا المجال، وبرزت مؤخرا مواقف من بعض الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية) تدعو إلى الخروج من هذه الاتفاقية، ذلك أنها تعتبرها مقيدة للنمو الاقتصادي.

وتطال آثار التغير المناخي كل الدول دونما استثناء، والمنطقة العربية معرضة لآثار مباشرة لذلك لاسيما على مستوى التصحر وندرة المياه، وتأثر بعض المناطق الساحلية بارتفاع مستوى البحر. لذلك تنضم كل الدول إلى الجهود الدولية، وتضع أمام نفسها التزامات، بعضها مستجيب مباشرة للطابع الكوني للمشكلة، وبعضها للتعامل مع بعض الأولويات الوطنية الإقليمية ذات الصلة.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني لعب دور وفق ثلاثة محاور: المناصرة والضغط على الحكومات والشركات من أجل الالتزام بمتطلبات تحقيق الهدف، ومبادرات محلية تصب في تحقيق الهدف، والتوعية والمناصرة.

المرأة والتغير المناخي

قد يبدو لأول وهلة أن علاقة تمكين المرأة بهذا الهدف ضعيفة، إلا أن ذلك ليس دقيقا لا من وجهة نظر مفهوم التنمية وشروط تحققها العامة حيث بعد النوع الاجتماعي مكون عضوي، أو من حيث التجليات العملية ذات الصلة، لاسيما المقصدين الأول والثالث. فالتغير المناخي هو نتيجة سياسات وسلوكيات إنتاجية واستهلاكية غير مستدامة، ونتيجة الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية، وكذلك الممارسات الزراعية. وهذه وثيقة الارتباط بالعلاقات بين الجنسين والأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة.

وبالنسبة إلى الصمود والتكيف مع آثار التغير المناخي، فإن الممارسات الزراعية التقليدية والإنتاج الزراعي العائلي سوف يكون من أشد المتأثرين بآثار التغير المناخي، سواء في المناطق الجافة أو في المناطق النهرية أو الساحلية. وفي الحالتين، فإن احتمالات الهجرة السكانية بسبب ذلك، سوف تطال النساء بشكل مباشر، إن لجهة تحمل مسؤولية الاستمرار بالحياة في المناطق المتأثرة بعد هجرة الرجال بحثا عن عمل تاركين أفراد العائلة الآخرين خلفهم، أو في حالة الهجرة الكاملة للأسر، واحتمال النزوح القسري وما يتركه ذلك من أثر على النساء بشكل خاص.

وبالنسبة إلى التغيير السلوكي للتصدي للتغير المناخي وآثاره أو الوقاية منه، فإن النساء يتعاملن بشكل مباشر مع الموارد الشحيحة، كما يلعبن دورا حاسما في التغيير السلوكي سواء سلوكهن الخاص أو سلوك أفراد الأسرة كلها.

مبادرات عربية للمجتمع المدني للتكيف مع تغير المناخ

تتابع منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية عن كثب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي الذي ينعقد دوريا لمناقشة قضايا التغير المناخي في العالم بين قادة دول العالم. ولمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية دورها وكلمتها في المساهمة في الحد من تدهور المناخ، في منطقة تواجه العديد من التحديات والمخاطر المناخية.

شبكة العمل المناخي في العالم العربي

حرصت مجموعة من المنظمات الأهلية البيئية العربية التي تهتم بإشكالية التغير المناخي على إطلاق «شبكة العمل المناخي في العالم العربي»، عززت حضور هذه المنظمات في مؤتمرات المناخ السنوية. ورغم أن الشبكة نشطة سواء في هذه المؤتمرات أو خارجها، باعتبارها جزء من شبكة العمل المناخي العالمية، إلا أنها تواجه عددا من الصعوبات التي ترتبط أساسا بغياب رؤية عربية رسمية موحدة أو حتى متقاربة إزاء التحدي المناخي، وخلال المفاوضات متعددة الأطراف في شأن مواجهة أثر التغير المناخي في العملية التنموية الشاملة في المنطقة العربية.

دأبت الشبكة منذ إطلاقها على التعاون مع الحكومات العربية ومفاوضيها في مؤتمرات المناخ. وخلال الدورة 24 لمؤتمر المناخ السنوي «كوب 24 - 2018»، قدمت الشبكة عدة مطالب إلى الدول العربية من أهمها وضع برامج طموحة للحد من الانبعاثات الحرارية والانتقال من مرحلة الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية الملوثة إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

وتهدف «شبكة العمل المناخي في العالم العربي» إلى تعزيز مفهوم حماية المناخ والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات التنمية الخاصة بتقليل انبعاث الكربون من المنشآت في جميع أنحاء المنطقة. وتركز أيضا على المجالات التي تتعلق بحماية المنطقة من ندرة المياه وتغيّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي. وقد تم إنشاء هذه الشبكة لتمكين الجماعات البعيدة جغرافيا لتبادل المعرفة والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك ولتعزيز القدرات لديها لدفع وتحريك السياسات بشكل فعال لتغيير الأفكار السائدة لعمل إنجاز قوي في مجال العمل المناخي.

مشاركة متميزة للمجتمع المدني المغربي في الكوب 24 بأجندة مكثفة

من المغرب، شاركت عدة جمعيات في مؤتمر اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول المناخ في دورته الـ24 ببولونيا. ومن خلال هذه المشاركة المكثفة، يواصل المجتمع المدني المغربي، والممثل في أكبر هيئات جمعوية غير حكومية : الإئتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة، والإئتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية (يضم 240 منظمة وشبكة للبيئة والشباب وحركات اجتماعية ونقابية) تعبئة كل المعنيين بالتغير المناخي في إطار الديناميكية التي يعرفها المغرب خلال السنتين الماضيتين، وتعبئة الموارد المالية والدعم التقني لإنجاز المشاريع الوطنية المتعلقة بالطاقات المتجددة، وكذلك تعزيز الدور الذي يلعبه المغرب في إطار التعاون جنوب-جنوب ومواصلة تفعيل المبادرات التي أطلقت في "كوب 24".

وعمل نسيج المجتمع المدني بالمغرب على طرح عدة توصيات بخصوص مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة والعدالة المناخية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أوصى الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة بتعبئة المجتمع المدني وتشجيع التشبيك والتنسيق وبناء القدرات وتقويتها، والحوار والترافع من أجل حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية. وأوصى أيضا بتشجيع انفتاح الجمعيات على بعضها البعض لتأصيل العمل التشاركي وبناء قوة اقتراح قادرة على إبداء الرأي والعمل على إدماج البعد البيئي وحسن تدبير الموارد الطبيعية في كل المشاريع التنموية لتحقيق تنمية مستدامة. ويعمل الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية بدوره على السعي إلى تحقيق الديناميكية النقابية الحاضنة للطبقة الشغيلة حول قضية المناخ والرؤية حول قضايا الانتقال الحقيقي، والديناميكية النسائية التي تعمل من أجل إدماج قضية النوع الاجتماعي في الإشكاليات الناجمة عن التغيرات المناخية وديناميكية الحركات الاجتماعية والحقوقية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي التي تمكن من الجمع بين تعبئة المجتمع المدني والدولي وعولمة النضالات المشروعة من أجل عدالة اجتماعية وبيئية.

توصيات في مجال حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي

وفي تونس حصلت منظمة «راج» التونسية الناشطة في مجال الشباب والبيئة والمناخ على صفة مراقب في وفد تونس للمفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 24» للعام 2018. وقدمت منظمة «راج» في إطار المؤتمر توصيات في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان تمثلت في : زيادة تمثيل المرأة في الوفد الرسمي الحاضر في المفاوضات، بناء قدرات المندوبين في حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، تحديد الأشخاص المشاركين والشركاء في المفاوضات قبل عملية التفاوض، والتنصيص على أهمية وجود محامين ومفاوضين مع خلفية عميقة في حقوق الإنسان.

لبنى النجار، مركز «كوثر» ويوسف الكمري، المغرب

الاحتباس الحراري يضرب اقتصادات دول المنطقة العربية والنساء هن الأكثر تضررا

أشار تقرير منظمة العمل الدولية «العمل على كوكب أكثر دفئا : تأثير الإجهاد الحراري على إنتاجية العمل والعمل اللائق» الصادر في جويلية/ يوليو 2019 أن الاحتباس الحراري الذي سيؤدي إلى زيادة الإجهاد الحراري في العمل سينتج عنه خسائر في الانتاجية وفي اقتصادات دول المنطقة العربية بما يعادل 350 ألف موطن شغل كامل الوقت بحلول 2030. ومن هذه الدول ذكر التقرير الجزائر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان ومصر وفلسطين وسوريا.

ويتوقع أن يكون قطاع الزراعة القطاع الأكثر تضررا على مستوى العالم بالإجهاد الحراري. كما ستتأثر ملايين النساء بذلك لاسيما باعتبارهن يشكلن غالبية العاملين في المجال الزراعي عموما وفي زراعة الكفاف على وجه الخصوص.

ومن نتائج ذلك أيضا تفاقم أوجه عدم المساواة بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المرتفع، وتدهور ظروف العمل للفئات الأكثر ضعفا وزيادة النزوح والهجرة، علاوة على ما قد يسببه الإجهاد الحراري من آثار على الوظائف والقدرات الجسدية.

المصـــــدر : Working on a warmer planet The impact of heat stress on labour productivity and decent work - 2019
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_711919.pdf

إضـــــاءة

تتمثل أهمية هذه المبادرات في ما تقوم به من تفاوض على المستوى الدولي واقتراح الحلول وبلورة التوصيات من أجل التأثير في السياسات وطنيا ودوليا. وتترجم الشراكات والائتلافات القائمة أهمية التشبيك والتنسيق عند التفاوض والترافع من أجل حماية البيئة والتكيف مع تغيرات المناخ عبر تشكيل قوة اقتراح من صلب المجتمع المدني، قادرة على إبداء الرأي والتأثير وإدماج منظوري حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في العمل المناخي.

وهي تستجيب للمقصدين 2 و 3 من الهدف 13 : «إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني»، و «تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ...».

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

14 الحياة تحت الماء

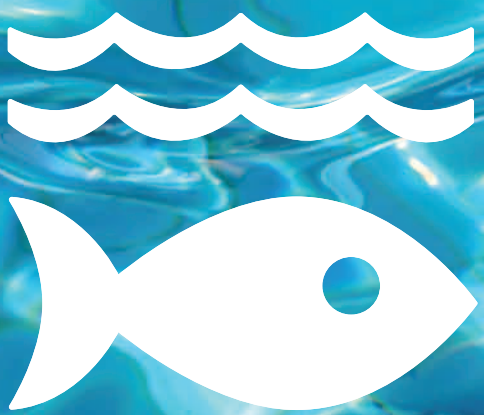

الصـــورة : Stand Up

المصـــــورة : www.adidas.com

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*

- تغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، وتحتوي على 97 % من المياه الموجودة على سطح الأرض، وتمثل 99 % من حيز العيش على الكوكب بحسب الحجم.
- يعتمد أكثر من ثلاثة بلايين شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي فيما يتعلق بسبل معايشهم.
- عالمياً، تُقدر القيمة السوقية للموارد والصناعات البحرية والساحلية بمبلغ 3 تريليونات من الدولارات سنوياً، أو نحو 5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- تستوعب المحيطات نحو 30 % من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، مما يحد من تأثيرات الاحترار العالمي.
- تمثل المحيطات أكبر مصدر في العالم للبروتين، حيث يعتمد أكثر من 2.6 مليار شخص على المحيطات كمصدر رئيسي للبروتين بالنسبة إليهم.
- يعمل في مصائد الأسماك البحرية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من 200 مليون شخص.
- تظهر مواقع المحيطات المفتوحة زيادة مستويات الحموضة بنسبة 26 % منذ بدء الثورة الصناعية.
- تتدهور المياه الساحلية بسبب التلوث، وبدون تظافر الجهود فمن المتوقع أن يزيد تخثث المناطق الساحلية بنسبة 20 % من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة بحلول عام 2050.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/oceans/

عربيا

- ارتفع متوسط المعدلات السنوية لمصيد الأسماك في المنطقة بنسبة تزيد عن 180 في المائة بحلول عام 2013 مقارنة بعام 1990، مما أثر على النظم الإيكولوجية [1].
- 17 دولة عربية لم تقترب حتى من تحقيق الهدف، حيث تتراوح النسبة المحمية من المناطق البحرية والساحلية في هذه الدول ما بين 0.02 % و4.95 % فقط، بينما تخطت دولتان فقط النسبة المطلوبة، وهما السودان والأردن، حيث بلغت 15.96 % و 35.22 % على التوالي في عام 2016[2].

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة،
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html
2. المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشادية، ملخص تنفيذي، منظمة المرأة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الحفظ والصمود

1	2	3	5
منع التلوث البحري	إدارة مستدامة وتعزيز قدرتها على الصمود	تقليل تحمض المحيطات	حفظ 10 % من المناطق الساحلية

إدارة الموارد

4	6	7
تنظيم الصيد	إدارة إعانات الصيد	استخدام مستدام للموارد البحرية

البحار والمحيطات في المنطقة العربية

كما في بعض الحالات الأخرى، فإن مضمون الهدف 14 متنوع ويتضمن قضايا متفاوتة حسب البلد ينتج عنها أولويات سياسات لها خصوصية وطنية. هناك أولا البحر الأبيض المتوسط المشترك بين عدد من الدول العربية وتركيا ودول أوروبية. وفيه مشاكل خاصة كونه بحرا شبه مغلق، الأمر الذي يزيد من المسؤولية في معالجة التلوث، كما أن له أهمية اقتصادية وما يتعلق بالهجرة بين ضفتيه الجنوبية والشمالية والضحايا الكثر في عرضه. يضاف إلى ذلك، في الفترة الحالية، البروز القوي للاكتشافات النفطية في الحوض الشرقي للمتوسط وما يرتبط باستثماره من قضايا اقتصادية وأمنية، ومن آثار متوقعة للضرر على البيئة البحرية، إذا لم يلتزم المستثمرون بقواعد الاستدامة البيئية.

من ناحية أخرى، في دول الخليج العربية، ثمة إشكاليات تتعلق باستثمار الثروة السمكية، وأيضا بتحلية مياه البحر وزيادة ملوحة المياه الإقليمية، وأيضا مسألة ردم البحر، من أجل إقامة المشاريع العمرانية وهما عاملان يخلان بالتوازين البيئي البحري. ولو ذهبنا غربا، لاسيما المغرب وموريتانيا، فإن مسألة الصيد، بما هي شأن وطني وعلاقة ذلك بحياة الصيادين وتأثرهم بأنماط الصيد والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى كون هذين البلدين بشكل خاص يتأثران بالاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالصيد في أعالي البحار المقابلة لشواطئهما، وأثر ذلك على الاستفادة من الثروة السمكية وعلى مستوى الأسعار في السوق الوطنية. لذلك، يجب تحديد القضايا ذات الأولوية في الهدف 14 في كل بلد – منطقة، وبناء السياسات على هذا الأساس.

الهـــدف 14

يتضمن هذا الهدف سبعة مقاصد نتيجة، وثلاثة مقاصد سياسات.

تغطي مقاصد النتيجة بعدين رئيسيين الأول يتعلق بحفظ المحيطات وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الضغوط، والثاني هو إدارة الموارد البحرية. وتشمل مقاصد السياسات تطوير المعارف العلمية ذات العلاقة، وحقوق الصيادين الصغار، والالتزام بمقتضيات القانون الدولي البحري.

لم يكن هناك هدف مخصص للبيئة البحرية والمحيطات في أهداف الألفية، بل إن كل الأهداف البيئية كانت مجملة في هدف واحد هو الهدف السابع. وما يتعلق منها بالبيئة البحرية كان مقصدا ضمن هذا الهدف. ومع التوسع الذي حصل بأهداف التنمية المستدامة مقارنة بأهداف الألفية الإنمائية، حصل تفصيل الهدف السابع إلى جملة أهداف، حيث تم تخصيص البيئة البحرية بهدف مستقل مع مقاصد متعددة، على النحو المعروض. وتتفاوت أهمية هذا الهدف ودرجة الأولوية حسب وضع البلد المعني، حيث تكون أقل درجة من الأولوية في البلدان المغلقة التي ليس لها منفذ على البحر، وتكون لها أقصى درجة من الأولوية في الدول الجزرية المحاطة بالبحار أو المحيطات من كل جانب. والبحار والمحيطات هي بطبيعتها قضايا إقليمية أو دولية، ولا تختص بشكل حصري بدولة واحدة، نظرا لأن عدة دول، قد يزيد عددها أو يقل تحيط بكل بحر أو محيط. ويجعل ما سبق، من الحفاظ على البحار والمحيطات والحياة البحرية فيها مسألة إقليمية أو دولية بحكم الواقع الجغرافي، إضافة إلى عوامل أخرى. لذلك، فإن المسؤولية هنا مشتركة (وإن متفاوتة حسب مسؤولية كل دولة)، ولكنها أيضا مسؤولية الدولة المعنية بشكل مضاعف، مرة حيث هي دولة ذات سيادة على مياهها الإقليمية، ومرة ثانية حيث تساهم في تلويث البحر المشترك أو أنها تفرط في استثماره موارده.

موريتانيا : بيئة بحرية في خطر

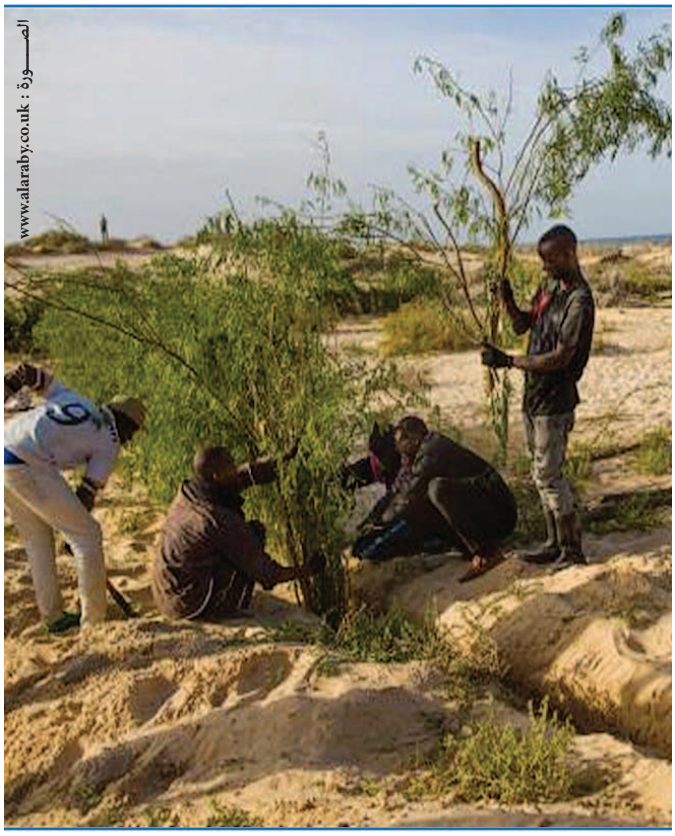
الصـــورة : www.alaraby.co.uk

«من جانبي الشاطئ» هو اسم مسابقة صحفيي ومراسلي البحر التي أطلقتها في أفريل/أبريل 2019 جمعية التنوع البيئي والثقافي BiodiverCités. ويبلغ طول الساحل الموريتاني حوالي 720 كم، وتعتبر الخدمات الاقتصادية التي يوفرها هذا النظام البيئي البحري مهمة، خاصة في ما يتعلق بصيد الأسماك الذي يمثل أكثر من 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم بشكل كبير في توفير العملة الأجنبية وفي توفير أكثر من ثلث الوظائف في البلاد.

على هذا الشريط الساحلي، تعتبر المياه الضحلة ومسطحات الطين والأعشاب البحرية مناطق ذات قيمة بيئية أساسية للتنوع البيولوجي على النطاق الإقليمي (تتكاثر أنواع كثيرة من الأسماك والقشريات هناك) وفي جميع أنحاء العالم (الطيور المهاجرة). وتسهم أشجار القرم (المنغروف) في حماية الخط الساحلي من ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية القاسية. ويهدد نمط النمو المتبع التوازن البيئي الساحلي، إما عن طريق إنشاء البنى التحتية السياحية والحضرية، أو بسبب أنشطة الاستغلال المعدني والغازي والبترولي. يسبب ذلك تدهورا في المواقع الطبيعية لتبويض السلاحف البحرية، كما يدمر نباتات "المنغروف" ويؤدي إلى التراجع السريع والكبير لمساحات المعشبات البحرية.

وحسب رئيسة جمعية التنوع البيئي والثقافي بموريتانيا، ميمونة بنت محمد السالك، فإن مشاريع الانشاءات والاستثمار لا تتضمن دراسة الأثر البيئي والاجتماعي. ويعود ذلك في جانب منه إلى ضعف الثقافة العامة واهتمام الرأي العام بهذا الموضوع، وتركيز الدعاية الرسيمة على أهمية هذه المشاريع بالنسبة إلى النمو وفرص العمل وتحسين المعيشة، دون أن يكون ذلك حقيقيا بالضرورة. فهناك نقص شامل وكبير في الأدوات والمعارف مما يحول دون التسيير المندمج للمناطق الشاطئية، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا أمام الحد من الآثار السلبية المحتملة والكبيرة لهذه البنى التحتية والأنشطة على الأنظمة البيئية الشاطئية. لذلك تعمل جمعية التنوع البيئي الثقافي في موريطانيا على مدى سنوات على خلق رأي عام منحاز للبيئة الساحلية والبحرية، ناشط في مراقبتها والتحرك من أجل الدفاع عنها. فكانت مبادرة تنظيم مسابقة صحفيي ومراسلي البحر من أجل بناء قدرات المراسلين والصحفيين حول التسيير البيئي للبنى التحتية والأنشطة البترولية والغازية بموريتانيا.

تدعم جهود الجمعية قدرات المراقبة والإخطار من طرف المواطن عبر تنظيم ورشات محلية وطنية وإقليمية من أجل التعرف على الآثار المحتملة والواقعية للأنشطة في عرض البحر، المرتبطة باستغلال الغاز والبترول و/أو البنى التحتية التي لا تتقيد بالنظم، وتعميم ذلك على أوسع جمهور ممكن.

وبفضل دعم وزارة البيئة وشركائها الدوليين (MAVA, PRCM GIZ)، تشرف جمعية التنوع البيئي الثقافي على منصة للتبادل في مجال التصرف المندمج ومتعدد الأطراف للتنوع البيئي وللموارد البحرية والساحلية، تم إطلاقها في ديسمبر/كانون الأول 2018 وتضم 76 مؤسسة (هياكل مجتمع مدني وباحثون ومؤسسات عمومية وشركات خاصة)، حيث تجتمع 3 مرات في السنة وتعقد دورات تدريبية وجلسات حوار وعروض أفلام مشفوعة بنقاش. كما أعدت الجمعية سلسلة من أشرطة الفيديو وشريطا وثائقيا عن تنقيب وتصفية الذهب في مقاطعة الشامي بموريتانيا وأثره على المنطقة البحرية. ومن بين الأنشطة التي ستعقدها الجمعية في الفترة المقبلة، دورة تدريبية لفائدة البرلمانيين وهياكل المجتمع المدني حول مهارات الدعوة بالاستناد إلى الأعمال المنبثقة عن مسابقة صحافيو ومراسلو البحر.

لبنى النجار، مركز «كوثر»، استنادا إلى حوار مع رئيسة جمعية التنوع البيئي والثقافي

الصـــــورة : جمعية التنوع البيئي والثقافي بموريتانيا

إضـــــاءة

التحدي الرئيسي الذي يواجه عمل الجمعية هنا هو عدم توفر المعرفة لدى الرأي العام بالمشكلات الناجمة عن نمط النمو المتبع، ووضع المواطن أمام الاختيار بين ما يزعم أن متطلبات النمو والمصلحة الآنية، وبين الحفاظ على الموارد واستثمارها بطريقة سليمة. لذلك لا يكون خيار أمام الجمعيات المعنية سوى العمل على نشر المعرفة الحقيقية لإزالة وهم التعارض. وخيار الصحافة مدخلا لهذا العمل مناسب، وشرط النجاح هو الاستمرارية والتوسع والتنوع في الأدوات لشمول فئات جديدة، لاسيما البرلمانيين والأكاديميين والشباب والنساء. وتخدم المبادرة المقصدين الأول والثاني من الهدف : «منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولاسيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025» و«إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة».

لبنان : آخر شاطئ صخري في بيروت

مشكلات البيئة البحرية في لبنان مزمنة ولها أبعاد مختلفة. وقد حصلت تجاوزات على البيئة البحرية وعلى الشريط الساحلي وتم تلويث مياه البحر المتوسط بسبب ممارسات غير بيئية وغياب السياسات الوطنية على امتداد العقود الماضية. فخلال سنوات الحرب (1975 – 1990) على سبيل المثال، انتشرت ظاهرة الصيد بالديناميت، الأمر الذي أدى إلى الإضرار الشديد بالثروة السمكية وبالصيادين الذين يمارسون مهنة الصيد بوسائل شرعية وتقليدية. كما أن فترة الحرب وما تلاها من سنوات، تميزت بتراجع الدولة المركزية وأنتجت توسعا لمنشآت غير قانونية على امتداد الشريط الساحلي اللبناني وردم مساحات من البحر أو جرف الرمال على نطاق واسع، مما أخل بالتوازن البيئي البحري. أضف إلى ذلك الضعف الشديد لإعادة تدوير مياه الصرف الصحي أو تنقية الأنهار من الملوثات الصناعية والمنزلية. ويشكل البحر مصبا لها وللأكياس البلاستيكية التي تستهلك بشكل كبير بلبنان. نتج عن ذلك، القضاء على عدد كبير من السلاحف البحرية التي كانت تتردد إلى المياه الإقليمية والشواطئ اللبنانية، كما تسبب ذلك باحتجاجات من دول عدة في البحر المتوسط (تركيا، اليونان، إيطاليا) على التلوث القادم من لبنان.

الصـــــورة : https://www.alaraby.co.uk/society

لقي موضوع البيئة البحرية اهتماما من قبل منظمات المجتمع المدني والحركات البيئية والناشطين وبعض البلديات أو بلديات الظل. وتشكل مؤخرا ائتلاف شاطئ لبنان عام 2017 من 24 جمعية وتجمع من ضمنها نقابات الصيادين، من أجل تنسيق جهود المجتمع المدني للتصدي للمخالفات على الشاطئ والضارة بالحياة البرية والبحرية في آن.

"بيروت مدينتي" هي حركة تشكلت انطلاقا من لائحة الناشطين المدنيين في انتخابات بيروت البلدية إثر الانتخابات البلدية في لبنان (بيروت)، وأحد أعضاء ائتلاف الشاطئ. نظمت مع أهالي حي عين المريسة في بيروت حملة احتجاجية على مشروع اقترحته البلدية يتضمن توسعة الكورنيش البحري من خلال ردم الصخور البحرية على امتداد الكورنيش، الأمر الذي أثار اعتراض الأهالي. نظمت "بيروت مدينتي" مع سكان المنطقة اجتماعا عاما لمناقشة المشروع المقترح وعقدوا مؤتمرا صحفيا في 9 ماي/أيار 2019 بعنوان: «هل نحن بحاجة لتبليط البحر؟». رفض المقترح وانتهى بتوقيع عريضة احتجاج رفعت إلى المجلس البلدي. ورد المحتجون أسباب الاعتراض «إلى مخالفات قانونية : مثل عدم قانونية تلزيم دراسة الأثر البيئي للشركة الهندسية التي ستتولى تنفيذ المشروع، لما فيه من تضارب مصالح. كما يخالف المقترح الأنظمة المطبقة التي تحكم الشاطئ اللبناني حيث أنه يقع في المنطقة الارتفافية التاسعة لمدينة بيروت التي يمنحها قانون البناء حماية مطلقة، بعكس كل المناطق الأخرى. ويحظر فيها تشييد أي من أنواع البناء، أو أعمدة، أو إجراء أي تدخل من شأنه إحداث أي تغيير في هيئة الموقع أو أي تعديل للوجه الطبيعي للأرض مهما كانت خصائصه». وتوضح الناشطة ناهدة الخليل – الناطقة باسم أهالي المنطقة والحملة «أن المشروع يهدف إلى توسعة ساحة عبد الناصر في عين المريسة إلى داخل البحر بمساحة 60 متراً× 100 متراً، وستكون على شكل مدرجات فوق الصخور البحرية الموجودة، وهي لن تقام على أعمدة وإنما سيجري طمر البحر. وتشير الخليل إلى انتفاء حاجة المنطقة لهذا المشروع، «فهذا آخر شاطئ صخري في مدينة بيروت ونريد الحفاظ عليه. والمشروع سيقضي على آخر الشواطئ الصخرية الموجودة التي تشكل موئلاً للحيوانات البحرية كلها والتنوع البيولوجي في المنطقة، حيث تأتي الكائنات وتضع بيوضها هنا لتعود بعد فترة الحضانة إلى البحر. وهو ما سيقضي على التنوع البيولوجي داخل بحرنا». كما أن أخطر ما في المشروع أن البلدية ستقر استثناءات لتغيير قانون المنطقة، ما سيفتح الباب أمام استثناءات أخرى. (الأجندة القانونية).

أدت حركة الاعتراض إلى تراجع البلدية عن المشروع، حيث أكد رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني لـ «المفكرة القانونية» أن مخطط «تطوير كورنيش بيروت البحري» قد «تغير بأكمله بعد الأخذ بملاحظات أهالي منطقة عين المريسة والخبراء البيئيين الذين شاركوا في مناظرة نظمتها البلدية لمناقشة المشروع، وبعد أن تأكد من الضرر الذي قد يلحقه تنفيذه بالصخور الموجودة في المنطقة التاسعة، وتحديدا عند كورنيش عين المريسة. في المقابل، رفض عيتاني الإفصاح عن المخطط المعدل.

تجربة وثقتها ومدتنا بها مشكورة،

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - لبنان

الصـــــورة : https://blogbaladi.com

إضـــــاءة

عناصر نجاح هذا العمل الذي شارك فيه عدد كبير من الجمعيات، تتمثل في التنوع في تكوين الائتلافات وأساليب العمل. ففي الجانب الأول، كان هناك الجمعيات والناشطون الأفراد والخبراء ونقابات الصيادين والأهالي. ولجهة الأساليب، تم الجمع بين العمل الإعلامي الواسع، واللوبي، والتقاضي أمام القضاء، والاجتماعات العامة والعرائض والدراسات العلمية والتحالف مع نقابة المهندسين واكتساب تأييد الإعلاميين والبرلمانيين. وهذه عناصر النجاح. وترتبط المبادرة مباشرة بالمقصد الخامس «حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020». كما تتواءم والمقصد الثامن للهدف 12 «ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة».

15 الحياة في البرّ
15 الحياة في البرّ
حماية النظم الإيكولوجية البرية
ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي
وفقدان التنوع البيولوجي
الصـــورة : Stand Up

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*

- يعتمد زهاء 1.6 شخص – بمن فيهم 70 مليون فرد من الشعوب الأصلية – على الغابات في معايشهم.
- تأوي الغابات ما يزيد على 80 في المائة من أنواع الحيوانات والنباتات والحشرات الأرضية.
- بين عامي 2010 و 2015، خسر العالم 3.3 مليون هكتار من الغابات. وتعتمد الريفيات على الموارد المشتركة كثيرا مما يجعلهن عرضة للتأثر كثيرا بنفاذ تلك الموارد.

التصحّـــــر

- يعتمد 2.6 مليار من الناس اعتمادا مباشرا على الزراعة، غير أن نسبة 52 في المائة من الأراضي المستعملة في الزراعة تتأثر تأثرا خفيفا أو شديدا من جراء تدهور التربة.
- تُقدَّر الزيادة في فقدان الأراضي الصالحة للزراعة عن المعدل التاريخي بما يتراوح بين 30 و 35 مرة.
- يُعزى إلى الجفاف والتصحر فقدان مساحة 12 مليون هكتار سنويا (23 هكتار في الدقيقة)، كان يتسنى الاستفادة منها في زراعة 20 مليون طن من الحبوب.
- يتأثر مباشرة 74 في المائة من الفقراء بتدهور الأراضي عالميا.

التنوع الإيكولوجي

- يتواصل الصيد والاتجار غير المشروعين في ما يتعلق بالحياة البرية مما يقوض الجهود المبذولة في سبيل الحفاظ عليها. وتوجد أكثر من سبعة ألف نوع من الحيوانات والنباتات التي ترد في التقارير المتعلقة بالتجارة غير المشروعة في 120 بلدا.
- من مجموع الأنواع الحيوانية المعروفة وعددها 8300 نوع، انقرضت 8 % منها فعليا، بينما تواجه 22 % منها خطر الانقراض.
- لم تجر بحوث بصدد إمكانية استعمال أنواع الأشجار، التي يزيد عددها على 000 80 نوع، سوى لنسبة واحد في المائة منها.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/biodiversity/

عربيا

- يحدث التناقص في مساحات الغابات في الدول العربية بمعدل سنوي يتراوح ما بين 0.8 % و2.4%.
- يتكون نحو 80 في المائة من المنطقة العربية من نظم إيكولوجية للأراضي الجافة، ولا سيما الهشة مع المخاطر المتقاربة الناجمة عن تغير المناخ. وتصل أعداد الأنواع الحيوية المهددة في المنطقة إلى أكثر من 1000، تتعرض أغلبيتها لخطر الانقراض، 24 في المائة منها من الأسماك و22 في المائة من الطيور و20 في المائة من الثدييات.
- نمت المناطق المحمية من إجمالي المساحة الإقليمية، من 3.21 في المائة في عام 1990 إلى 9.28 في المائة في عام 2012[1].
- تشير نتائج المسوحات الميدانية في إطار مشروع الإنذار المبكر لتدهور الأراضي إلى أن إجمالي المساحات المتدهورة في المنطقة العربية خلال الفترة (1982-2007) بلغت حوالي 658 مليون هكتار، تشكل حوالي 47 في المائة من المساحة الكلية للمنطقة العربية، وخلال الفترة (1999-2010) بلغت حوالي 845 مليون هكتار ونسبة 60 في المائة من مساحة المنطقة العربية. وتشير هذه النتائج إلى تراجع مساحة الاستخدامات الزراعية بشكل واضح في مجال المراعي والغابات، وتراجع مساحات المناطق الزراعية المطرية.
- تتصحر حوالي 21 في المائة من الأراضي العربية بسبب قطع أشجار الغابات والشجيرات الرعوية، أما عامل الملوحة فيتسبب في تدهور 2 في المائة والتوسع العمراني 1 في المائة من الأراضي . ومن جانب آخر بلغت مساحة الأراضي المتدهورة في الوطن العربي نحو 531 مليون 54 في المائة من الأراضي المتدهورة في الوطن العربي. ويعتبر الرعي مسؤولاً 3.19 في المائة من مجمل الأراضي المتدهورة[2].

1. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-15-life-on-land.html
2. التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر، صندوق النقد العربي - https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports//التصحر%20مجال%20في%20العربي%20التعاون%20-%20عشر%20الثاني.pdf

حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي

الهـــدف 15

يتضمن هذا الهدف 9 مقاصد نتيجة، و3 مقاصد سياسات. مقاصد النتيجة موزعة على محورين أحدهما يتعلق بالإدارة والسياسات العامة، والثاني بمسائل محددة تتصل بالبيئة البرية مثل التصحر والغابات والتنوع الجيني والصيد وغيرها. ولم تحتو مقاصد السياسات جديدا وتناولت التمويل والصيد غير المشروع وحماية الغابات.

الحفظ والصمود

2.15	تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات
3.15	مكافحة التصحر
4.15	ضمان حفاظ النظم الإيكولوجية الجبلية
7.15	وقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها
8.15	منع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه

الإدارة والسياسات العامة

1.15	5.15	6.15	9.15
حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية	الحد من تدهور الموائل الطبيعية وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها	التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية على النحو المتفق عليه دوليا	إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي

البيئة البرية والناس

الهدف 15 لا يعطي في صياغته الراهنة الأهمية الكافية للناس حيث صيغت الأهداف دون لحظ أن الإنسان هو الذي يتفاعل مع البيئة الطبيعية. كما أن البيئة الطبيعية البرية بشكل خاص، وثيقة الارتباط بحياة الناس والأدوار الاجتماعية للنساء والرجال سواء في الأرياف والزراعة، حيث الترابط شديد الوضوح. والأمر ينسحب أيضا على المدن بما هي بيئة من صنع الإنسان بدرجة أعلى. وكذلك التأثير على القدرة على احترام التنوع وتضمين الجميع وإزالة العوائق المختلفة أمام الأشخاص ذوي الإعاقات أو كبار السن أو الأطفال أو النساء أو الفئات الفقيرة... في المساحات العامة وفي إمكانية إعمال كل حقوقهم. فهذه الأبعاد التي تتشبع بها أجندة 2030، وأهداف التنمية المستدامة ضعيفة الحضور في الهدف 15.

ويمكن للقضايا المتعلقة بالبيئة البرية، أن تكون ذات طابع محلي وتتطلب تدخلات محلية أو وطنية. وإن تتطلب أيضا تعاونا عابرا للحدود لأسباب مادية وجغرافية، أو لأسباب تتعلق أيضا بالسياسات المشتركة التي تؤثر في دول المنطقة الواحدة أو دول العالم مجتمعة. فمسائل كالتي تتعلق باستثمار الموارد الطبيعية (من ضمنها النفط والغاز) حيث ممارسات الشركات والاتفاقيات، قد لا تراعي السلامة البيئية وحقوق السكان في الممارسة. كذلك الممارسات الزراعية للشركات الكبيرة والدول ذات النفوذ والامكانيات التي تستحوذ على أفضل مساحات الأراضي الزراعية وتستثمرها على حساب الحاجات الوطنية للبلد المعني، وعلى حساب صغار المزارعين ومالكي الأراضي. ومثل هذه الممارسات والمشكلات المشتركة، تدفع باتجاه التكامل والتنسيق بين المنظمات والتحركات الوطنية في تحالفات عابرة للحدود، بما في ذلك المشاركة مع أطراف حليفة على المستوى الدولي.

نتج الهدف 15 عن تحويل هدف الألفية السابع ومقاصده الأربعة إلى 9 أهداف بيئية كليا أو جزئيا، وعدد كبير من المقاصد (والمؤشرات)، إذ غلب منطق التخصص وخطر التجزئة على التعامل على الشأن البيئي في التطبيق. وهذا ما يفسر الطابع المتخصص للهدف 15 الخاص البيئة البرية (و12 لأنماط الإنتاج، و13 للتغير المناخي، و14 للبحار والمحيطات، و6 و7 للمياه والطاقة...). نجم عن ذلك بعض الانتقائية في اختيار المقاصد وحصرها في مسائل محددة سبقت الإشارة إليها مثل الغابات والصيد والتنوع الجيني... علاوة عن كلام عام ومتكرر عن إدماج مبادئ الاستدامة في التخطيط. وتوحي صياغة الهدف على هذا النحو، بإمكانية التعامل المستقل من المقاصد وضعف الحاجة إلى المقاربة المتكاملة للشأن البيئي خصوصا، والتنمية بشكل عام.

نساء قرية بير صالح بتونس يزرعن الأكاسيا لوقف التصحر

هدفها تنفيذ مشروع غرس 30 مليون شجرة أكاسيا يمتد من رجيم معتوق إلى قابس (الجنوب التونسي)، وذلك في أفق 2030 : إنها التونسية-الفرنسية سارة التومي، باعثة جمعية «أكاسيا للجميع» التي تهدف إلى مقاومة التصحر والانجراف وتشغيل النساء الريفيات والشباب المعطل عن العمل.

بدأت القصة عندما كانت سارة ترافق أباها في زيارة لقرية جدها «بير صالح»، حينما أدركت على مدى زيارات متكررة، أن القرية تعيش مشكلة تتمثل في نقص الأمطار وتملح مياه الآبار، وتدهور حالة أراضي القرية وأرض جدها بسبب زحف الصحراء عليها. أصبح إنقاذ الأرض هاجس سارة ما دفعها إلى التفكير في حل يبعد شبح التصحر عن قريتها. وبعد أبحاث أجرتها حول شجرة الأكاسيا وجدت منافع استخدامها في كثير من البلدان للحماية من تعرية التربة على غرار ما يتم في السودان وكينيا والنيجر.

وبما أن الشجرة تتوفر في تونس، قررت سارة خوض تجربة تعود بالنفع على البيئة بشكل مستدام. من هنا ولدت جمعية «أكاسيا للجميع» التي ترتكز على غراسة أشجار الأكاسيا في الصحراء لتشكل سورا أخضر يحمي الأراضي الصالحة للزراعة من الرمال والرياح. فانطلق المشروع بقيمة 3 آلاف أورو مكنت من غراسة 1000 شجرة أكاسيا.

أطلقت بعدها سارة شركتها الاجتماعية «أكاسيا للجميع Acacias for All» بعد أن كانت وزارة البيئة التونسية قد رفضت في وقت سابق فكرتها ولم تمكنها من الدعم اللازم لإنجازها، لاسيما أن عمر سارة آنذاك لم يتجاوز الـ19 عاما ليحكم عليها بعدم القدرة على المساعدة في مقاومة ظاهرة التصحر. وفي الثانية والعشرين من عمرها، تسلحت بتدريب تحصلت عليه في السويد. وبتشجيع القائمين عليه لها بالمضي قدما في مشروعها، عملت جمعية «أكاسيا للجميع» على تعليم النساء كيفية محاربة التصحر من خلال غرس الأشجار وتعلّم تقنيات الزراعة المستدامة. وجمعت سارة عددا من النساء في قريتها لزرع شجر البان والأكاسيا وساندهن في ذلك الرجال. عملت أيضا من خلال جمعية «الحلم التونسي» غير الربحية، على الترويج لطرق جديدة ومستدامة في الزراعة عبر صنع منتجات من شجر البان والأكاسيا والصبار والنباتات الأخرى، وتسويقها لتعود بالربح على النساء الريفيات وأسرهن عبر خلق مشاريع مدرة للدخل.

التصحر في تونس

تتأثر قرابة 75 % من التراب الوطني بظاهرة التصحر بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور، وذلك حسب أرقام وزارة البيئة والتنمية المستدامة.

http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=72&L=2#.XWPvPOMzZhE

حرصت الجمعية على إصلاح مرافق القرية من مدرسة ومستوصف، وبعثت ناد للشباب وآخر للمرأة. و مع ذلك برزت صعوبات في إقناع الناس بأهمية ما تقوم به على مستوى حماية البيئة وضمان استدامتها لأن النتائج لم تكن آنية كما كان ينتظر الجميع، ما جعل سارة التومي تغادر تونس نحو فرنسا، وتقرر عدم العودة مجددا إلى موطنها. وخلال زيارة لها لتونس في 2014، فوجئت بأن مشروعها البيئي قد أثمر، ووجدت النوادي التي بعثتها تستقطب الأطفال والنساء والشباب، فقررت البقاء واستئناف نشاطها. أطلقت في 2016 حملة «مليون شجرة لتونس» الهادفة إلى زراعة مليون شجرة بنهاية 2018. بالإضافة إلى ذلك، تعمل سارة التومي مع فريق من المتطوعين في مختلف أنحاء البلاد في تونس يروجون للأولويات الزراعية ولطرق وتقنيات الزراعة المستدامة، من ذلك العمل على مكافحة تصحر الواحات الذي تشرف على تنفيذه في واحة "فطناسة" بالجنوب التونسي.

صنفت سارة التومي من ضمن أفضل ثلاثين باعث وباعثة مؤسسة دون سن الثلاثين وفق ترتيب أعلنت عنه مجلة «فوربس» الأمريكية المختصة في المال والأعمال للعام 2016. كما تحصلت على جائزة «تكريم» للتنمية البيئية المستدامة للعام 2017، ضمن جوائز «تكريم» للإنجازات العربية التي أسسها الإعلامي "ريكاردو كرم". واختارها الرئيس الفرنسي امانويل ماكرون في 2017 مستشارة للشؤون الإنمائية في أفريقيا ضمن المجلس الرئاسي لأفريقيا بفرنسا.

لبنى النجار، مركز «كوثر»

الصـــــورة : Stand Up

إضـــــاءة

من عناصر نجاح هذه التجربة أنها أتت نتيجة حاجة محلية واستندت إلى موارد طبيعية وبشرية موجودة في تونس. وقد توفر لها الدافع القوي والمعرفة والاستمرارية (بدأ المشروع سنة 2012 وهو مستمر إلى حدود اليوم). كما أن المشروع لم يكتف بالفكرة البسيطة التي تقتصر على زرع الأشجار فحسب، بل شمل أيضا التوعية وتطوير أساليب الزراعة المستدامة وأنشطة ومشاريع مدرة للدخل، بما يجعل هناك مصلحة مباشرة للمشاركات والمشاركين في المشروع والمجتمع المحلي : مصلحة معيشية مباشرة في النجاح والاستمرار، إضافة إلى الهدف البيئي البحت. تجسد المبادرة المقصد الثالث «مكافحة التصحر وترميم الأراضي والتربة المتدهورة بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر...». كما ترتبط المبادرة بالهدف 13 ويساهم فيه، بمساهمة كثيفة للنساء والشباب والأطفال، وتنسجم مع المقصد الأول منه «تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية لجميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار».

مستثمـــرة تونسيـــة همهـــا الغـــابـــات

دخلت سامية زوالي قطاع مقاولة الغابات منذ سنة 1998، لتبعث بعد سنتين فقط شركتها الخاصة، وقد سبق وأن شاركت في برنامج خاص للباعثين الشبان كلل بحصولها على المرتبة الأولى في دفعتها.

وهي باحثة ومستشارة في النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للنساء، وناشطة مجتمعية في العديد من المنظمات والمبادرات الوطنية والإقليمية، من أهمها الحراك الأوروبي لتشجيع الاستثمار في تونس، ورئيسة رابطة النوع الاجتماعي والحقوق الإنسانية للنساء بالاتحاد الوطني للمرأة التونسية.

تعتبر سامية العمل في مجال الغابات ليس بالعمل اليسير لأنه يعد من بين القطاعات التي تعاني من عديد الإشكاليات على غرار قطع الأشجار دون رخصة أو على خلاف الرخصة، أضف إلى ذلك الارتشاء والاستحواذ على الصفقات العمومية من قبل بعض المقاولين.

مرت سامية في سنة 2008 بتجربة قاسية بمجردة تقدمها بترشح في إحدى البتات العمومية بولاية بنزرت (إحدى المحافظات الشمالية الشرقية بتونس). حيث عمد مقاولون خططوا للاستحواذ على البتة باستعمال كل الوسائل من أجل منعها من الحصول عليها. تعرضت سامية زوالي إلى التهديد والتعنيف والضغط من أجل الانسحاب، ورفضت كل الإغراءات المادية التي قدمت لها وواجهت ما يناهز 40 رجلا من مقاولين منافسين وموظفين إداريين، مستندة في ذلك إلى القانون ليكون الحكم بينها وبينهم. ووفقت بعد سنتين كاملتين في تنفيذ الصفقة تخللتها فترات تم خلالها عرقلة مواصلة أشغالها، على اعتبار أن المرأة التي تعمل في هذا المجال دخيلة عليها.

تتشبث سامية زوالي بالحرص على استدامة الغابات وحمايتها، واحترام شروط ومقتضيات قطع الأشجار، فهاجسها الأول والأخير هو المحافظة على الثروة الغابية. فهي تمتثل إلى كل الشروط من ذلك عدم ترك الأغصان بعد قطع الأشجار من أجل تفادي انتشار الحرائق في حال اندلاعها، وعدم إشعال النار خلال الفترة 30 أفريل/أبريل - 01 ديسمبر/كانون الأول من كل سنة. وهي كذلك لا تتوانى في التبليغ عن كل التجاوزات التي يقوم بها غيرها سواء من المقاولين أو من السكان الذين يستثمرون الثروات الغابية والتي من شأنها الإخلال بالبيئة وهدر الثروات الطبيعية.

تدني سريع للمساحات الغابية

مرت تونس، على غرار جل بلدان العالم، بعديد من المراحل التاريخية أثرت سلبا على الكساء الغابي والثروة الحيوانية، وقد نتج عن كل هذه العوامل تدني سريع للمساحات الغابية التي تقلصت من حوالي 3 مليون هكتار في بداية العهد الروماني إلى 1 مليون هكتار سنة 1929 ليصبح 400 ألف هكتار سنة 1956. وتغطي الغابات والمراعي حاليا ثلث المساحة الجملية للبلاد تقريبا وتمتد على مساحة تقدّر بحوالي 5.6 مليون هكتار منها 1.3مليون هكتار غابات و4.3 مليون هكتار من المراعي الطبيعية. يوفّر القطاع الغابي والرعوي بتونس خدمات اجتماعية متعددة لقرابة مليون ساكن تونسي أي ما يقارب 10 % من سكان البلاد يعيشون ضمن الفضاء الغابي وجواره ويساهم بنسبة 15 إلى 25 % في تغطية الحاجيات العلفية للماشية و14 % من حاجيات الطاقة للبلاد علاوة عن مساهمة المنتوجات الغابية غير الخشبية بنسبة 30 % من المعدل السنوي للدخل العائلي لمتساكني الغابات.

ويضم قطاع الغابات والمراعي أهم المدخرات الوراثية الحيوانية والنباتية، إذ يحتوي على قرابة 2200 صنف نباتي و500 صنف حيواني. كما يساهم القطاع في إقرار التوازن البيئي من خلال شبكة المحميات التي تضم 17 حديقة وطنية و27 محمية طبيعية و256 منطقة رطبة من بينها 41 منطقة رطبة ذات أهمية عالمية مصنفة ضمن اتفاقية «رمسار».

المصدر : وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في تونس

تعاني الغابات حسب ما تعاينه سامية زوالي، من عديد الإشكالات والمخاطر فإلى جانب ما ذكرته عن الاستغلال المفرط والذي لا يحترم حق الأجيال في التمتع بالثروات الغابية، تلحظ سامية عند قيامها بالصفقات التي تحصل عليها، عدم وضوح المسالك ما يهدد توسع الحرائق في حال وقوعها، وعدم احترام كراسات الشروط من قبل المقاولين والإخلالات التي تحصل في طريقة البيع وعديد التجاوزات للقوانين التي تحكم استثمار الثروات الغابية والتي تذكر من أهمها التفويت لمستثمرين أجانب في شركات استغلال الغابات.

تفتخر سامية بشركتها الخاصة وتعتبرها مثالا في احترام الثروة الغابية واستدامة البيئة، وكل ما ترجوه أن يحترم جميع المتدخلين في المجال الغابي من سكان ومقاولين ومستثمرين حق الأجيال الحالية في بيئة سليمة وحق الأجيال القادمة في كوكب مستدام.

لبنى النجار، مركز «كوثر»،

استنادا إلى حوار مع صاحبة المبادرة

الصـــــورة : Stand Up

إضـــــاءة

يتعلق هذا المثال بممارسات القطاع الخاص والمسؤولية البيئية للقطاع الخاص في مجال استثمار الغابات. فائدة هذا المثال يتمثل في كونه يظهر إمكانية تحقق الربح من الأعمال الخاصة مع الالتزام بمتطلبات احترام البيئة. كما يبرز أهمية وجود الإطار التشريعي المساعد من خلال احترام قواعد التنافس، وجعل التزام القطاع الخاص بالمسؤولية البيئية (والاجتماعية استطرادا) من ضمن قواعد احترام التزامات البلد الدولية وتجاه شعوبها ومواردها. والمبادرة هي تنفيذ للمقصد الثاني من الهدف «تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020». كما تتواءم والمقصد الثامن للهدف 12 «ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة».

المعركـــة ضد الغـــاز الصخـــري فـــي الجـــزائـــر وتونـــس

يعتبر استثمار الغاز الصخري (الغاز الصخري هو غاز طبيعي يكون محتجزا داخل طبقات صخرية خلافا لحقول الغاز العادية) واحدا من أكثر العمليات تدميرا للبيئة وهي تثير احتجاجات على امتداد مناطق العالم كافة. ويتطلب استخراج الغاز الصخري تفتيت الصخور باستخدام الماء، الأمر الذي يؤدي إلى أضرار لا تعوض بحق الصخور والتربة واستنزاف موارد المياه، بالإضافة إلى تلويث مخزون المياه الجوفية وأضرار أخرى ناجمة عن انبعاثات الغازات والغبار، وغير ذلك. لهذا السبب، منعت دول عدة استخراجه من ضمنها فرنسا، التي هي أحد أطراف السعي إلى استخراجه في دول المغرب العربي، لاسيما الجزائر وتونس، وهو ما أجج حركات الاعتراض في البلدين في مواجهة حكوماتهم والشركات العالمية التي تسعى إلى عقود الاستثمار.

عام 2015، شرعت شركة "سوانترك" الجزائرية بحفر أول بئر لاستخراج الغاز الصخري في عين صالح في الجنوب الجزائري، على أن يلي ذلك حفر آبار أخرى. اندلعت فورا حركة احتجاج شعبية ومواجهات لم تخل من صدامات مع قوات الشرطة، بما في ذلك تنظيم اعتصام مفتوح استمر 3 أشهر يطالب بوقف التنقيب. وقد حظي هذا التحرك بدعم تمثل في اعتصامات في مدن جزائرية أخرى. واقتحمت قوات الأمن الاعتصام فانتقل مركز التحرك إلى محافظة ورقلة التي شهدت أكبر مظاهرة في الجنوب. تراجعت الحكومة عام 2015 عن التنقيب. وفي مطلع شهر أكتوبر 2017، أعلن رئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحيى عن عزم الحكومة الاستثمار في الغاز الصخري بالنظر للحقول الكبيرة التي تزخر بها البلاد، واعتبر أن «هذا المسعى ليس مغامرة، بل هو خيار من شأنه ضمان مستقبل البلاد في قطاع الطاقة». استدعى ذلك استنفار منظمات المجتمع المدني في الجنوب الجزائري حيث عقدت منظمات ولجان شعبية مدنية في مدن عين صالح وأدرار وبشار جنوبي الجزائر، اجتماعات لتنسيق المواقف وتوحيد التحركات، ردا على قرار الحكومة. وقال الناشط في حركة 22 نوفمبر التي قادت حراكا مماثلا سنتي 2014 و2015 محمد قاسمي «إن كل الشباب... مجندون للوقوف مجددا ضد أي محاولة حكومية... ومثلما أبطلنا المحاولة السابقة وأوقفنا التنقيب سنكرر الموقف نفسه. فالسلطة الحالية أخفقت في استغلال نفط الصحراء وتحويله إلى منجز اقتصادي، ولذلك لن يسمح سكان مدن الصحراء بتخريب بيئتهم باستغلال الغاز الصخري وتلويث المياه الجوفية الكامنة في جوف الصحراء» (العربي الجديد، 16 أكتوبر 2017).

وقد قامت في تونس حملة مشابهة في القيروان، وسط البلاد وقادت جمعيات محلية الاعتراض، وكذلك في منطقة الفوار في الجنوب. وقد برز من خلال هذه الاحتجاجات، الجمع بين رفض تخريب البيئة بفعل عمليات التنقيب، وبين مطالب السكان المحليين المزمنة في معالجة حالة الحرمان والبطالة وغياب مواطن الشغل في هذه المناطق. فعائد تخريب البيئة وتلويث المياه واستنزافها، سيكون للشركات الأجنبية ولشركائها في الحكومة، مع شعور عام بأن الفساد سوف يضاعف من الضرر والخسائر. وتتواجه هنا الاعتبارات البيئية ومصالح الناس لاسيما السكان المحليون، والسعي إلى الربح المضمون من قبل الحكومة المركزية والشركات العالمية الفرنسية والكندية والهولندية والأميركية التي منعت عمليات التنقيب المماثلة في بلدانها.

الصـــــورة : https://www.echoroukonline.com

الصـــــورة : https://algeriatimes.net

توليف لتجربتين

قام بتوثيقهما معهد عصام فارس

وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - لبنان

إضـــــاءة

المعركة سوف تبقى مستمرة نظرا للمصالح الكبرى المعنية. في الجزائر اليوم (2019) حراك يطمح إلى تغيير النظام ومسار التحول لا يزال مستمرا. وفي تونس العملية السياسية تشهد مدا وجزرا، ومواقف الأطراف من التنقيب عن الغاز الصخري، هي إحدى النقاط على أجندات الأحزاب السياسية، والموضوع لم يحسم بعد. ويندرج الحراكان في صلب تنفيذ المقصد الثامن «اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020».

الهدف 16 – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

الصـــــورة : UN Women

دوليـــا*

- خلال الأشهر الأحد عشرة من عام 2017 قتل 15399 مدنيا على الأقل في حروب ونزاعات عسكرية وأعمال إرهابية، بزيادة 42 % عن عام 2016.
- ارتفع إجمالي الإنفاق العسكري العالمي إلى 1739 مليار دولار في عام 2017، وفقاً لأرقام جديدة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)... في الشرق الأوسط، ارتفع الإنفاق العسكري بنسبة 6.2 في المائة في عام 2017. إذ حققت السعودية ارتفاعا بنسبة 9.2 في المائة في عام 2017 بعد الانخفاض في عام 2016. وبإنفاق وصل إلى 69.4 مليار دولار، تصدرت السعودية المركز الثالث كأعلى إنفاق عسكري في العالم في عام 2017، وسجلت إيران زيادة بنسبة 19 في المائة والعراق 22 في المائة في الإنفاق العسكري لعام 2017.
- القضاء والشرطة هما من بين المؤسسات الأكثر تضررا من الفساد.
- يكلف الفساد والرشوة والسرقة والتهرب الضريبي البلدان النامية قرابة 1.26 تريليون دولار أمريكي سنويا، وهو مبلغ يمكن استخدامه لتحسين معيشة من يكسبون أقل من 1.25 دولار في اليوم، أو من يعيشون على أعلى من 1.25 دولار لمدة ست سنوات على الأقل.
- سُجلت ولادات 73 % من الأطفال دون سن الخامسة، إلا أنه لم تُسجل إلا ولادات 46 % وحسب من الولادات فقط من أفريقيا جنوب الصحراء.
- لسيادة القانون والتنمية علاقة متبادلة كبيرة تعزز بعضها البعض، مما يجعلها أساسية للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

العنف ضد الأطفال

- كل 5 دقائق، في مكان ما في العالم، يُقتل طفل بالعنف.
- 1 من كل 10 أطفال يتعرضون للإيذاء الجنسي قبل سن 18 عامًا.
- يعيش 9 من كل 10 أطفال في بلدان لا يُحظر فيها العقاب البدني بالكامل، مما يترك 732 مليون طفل دون حماية قانونية.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/ محيّنة

عربيا

- على الرغم من أن إجمالي عدد سكانها لا يتجاوز 5 بالمائة من سكان العالم، كانت المنطقة العربية في العام 2014 موطنا لنحو 47 في المائة من مجموع النازحين داخليا، ونحو 57.5 في المائة من اللاجئين في العالم كله. وكان معظم هؤلاء قد نزحوا قسرا بسبب النزاع والعنف، حيث شهدت المنطقة العربية ما يقرب من 18 في المائة من صراعات العالم بين عامي 1948 و2014، و45 في المائة من الهجمات الإرهابية في عام 2014، و68 في المائة من الوفيات المرتبطة بالمعارك على المستوى العالمي في نفس السنة[1].
- يقدر عدد اللاجئين ب8.1 ملايين لاجئ في الوطن العربي وحده، وتمثل النساء نسبة 44 % منهم.
- ترتفع نسبة الأطفال من الجنسين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 1 و17 سنة ممن واجهوا عقاب بدنيا، أو اعتداء نفسيا ا في المنطقة العربية، فوفق المسح الخاص بالفترة ما بين 2006 و2015 لعدد 12 دولة عربية، بلغ متوسط نسبة هؤلاء الأطفال 80.6 %.
- نسبة ضحايا العنف بكل صوره من النساء تظل مرتفعة في الوطن العربي، فهناك 37 % من النساء العربيات عانين من العنف في حياتهن.
- تشير البيانات المتوفرة عن 8 دول عربية إلى أن 51 % من ضحايا الإتجار في المنطقة هم من النساء والفتيات، وتشكل النساء فوق 18 سنة 38 %، والفتيات أقل من 18 سنة 13%.
- تزداد أهمية الأسباب الأمنية والسياسية الدافعة للهجرة في البلدان التي عانت من عدم الاستقرار أو التي تفتقد أنظمتها ومجتمعاتها للمرونة. ففي العراق، تصل نسبة الراغبين في الهجرة لأسباب سياسية أو أمنية إلى 41 % مع غلبة السبب الأمني (المتوسط الإقليمي 19 %). وهي 48 % في السعودية مع غلبة السبب السياسي، وهي 26 % في فلسطين. وعبر 43 % من السكان عن عدم ثقتهم بحكوماتهم عام 2017، وهي نسبة لم تتحسن على امتداد السنوات الست الماضية. كما اعتبر 76 % أن الفساد منتشر جدا أو إلى حد ما في بلدانهم مع أرقام قياسية في العراق 95 % والأردن 93 % وتونس 91 % والسودان 85 %. أضف إلى ذلك، أن 61 % من السكان يعتبرون أن حكوماتهم غير جادة في معالجة المشكلات التي تعاني منها البلاد[2].

1. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-15-life-on-land.html
2. وردت هذه المعطيات في تقرير تنمية المرأة العربية السابع : «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2019

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

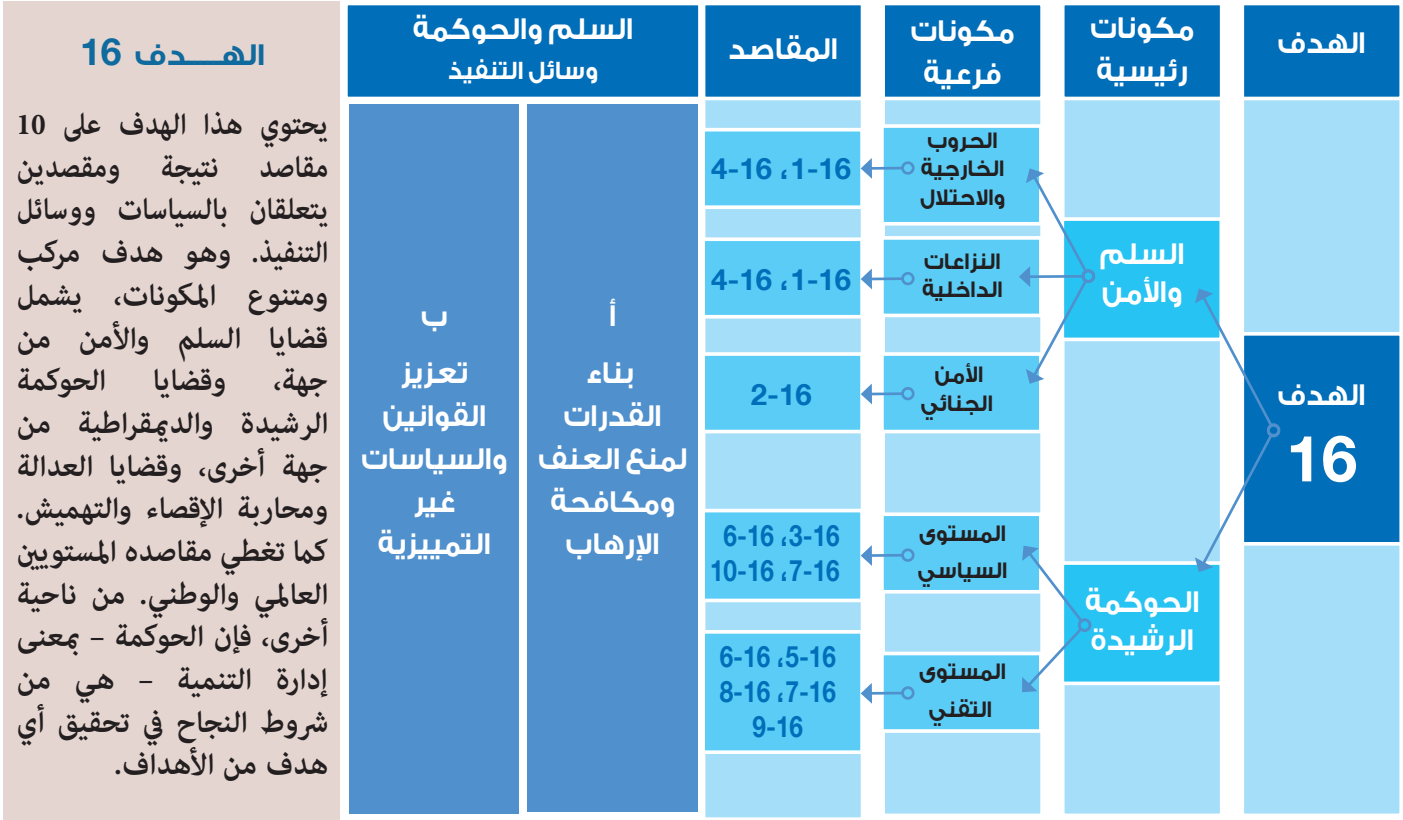

الهدف 16

يحتوي هذا الهدف على 10 مقاصد نتيجة ومقصدين يتعلقان بالسياسات ووسائل التنفيذ. وهو هدف مركب ومتنوع المكونات، يشمل قضايا السلم والأمن من جهة، وقضايا الحوكمة الرشيدة والديمقراطية من جهة أخرى، وقضايا العدالة ومحاربة الإقصاء والتهميش. كما تغطي مقاصده المستويين العالمي والوطني. من ناحية أخرى، فإن الحوكمة - بمعنى إدارة التنمية - هي من شروط النجاح في تحقيق أي هدف من الأهداف.

تعتبر قضايا السلم والأمن والحوكمة الرشيدة متمثلة بالإصلاح السياسي والمؤسسي، من أهم القضايا في البلدان العربية، التي تعتبر المنطقة الأولى في العالم من حيث تواتر الحروب والنزاعات، وعدد الضحايا واللاجئين والنازحين. وهي المنطقة التي كانت محور التحركات السياسية الشعبية والتحولات الدستورية والمؤسسية والتشريعية الأكثر تغيرا في العالم. لذلك، يحتل مضمون الهدف 16 مكانا محوريا في المسار التنموي، كما أن هذا الهدف ومقاصده هو أكثر الأهداف التي تتطلب تكييفا وطنيا وتوطينا يلحظ الخصائص والتحديات الإقليمية والوطنية مقارنة بالأهداف الأخرى. ويفقد الهدف فعاليته ما لم تجر إعادة إنتاجه وإدماجه في خطط ومسارات الأطراف التنموية الحكومية وغير الحكومية في بلدان المنطقة.

المرأة في قلب الدور التحويلي للمجتمع المدني

طرح الحراك الشعبي المدني عام 2011 أدوارا جديدة وغير متوقعة على المجتمع المدني (الذي هو الناس الفاعلين في الشارع وبما يتجاوز تعريف منظمات المجتمع المدني نفسها التي هي أشكال انتظامه)، وهو ما سميناه الدور التحويلي. وقد شهدنا نماذج عنه في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وفي الحراك الشعبي في لحظاته الأولى في الساحات عام 2011، ودور الرباعي التونسي، وفي موجته الثانية في الجزائر والسودان عام 2019، وأمثلة أخرى. وقد كان ذلك مكونا رئيسيا من المسار المعقد لتوسيع المشاركة الشعبية والدفع في مسار التحول الديمقراطي، وبما يتجاوز المقاربة التقليدية لدور المجتمع المدني ومنظماته، بما في ذلك دور النساء والحركات النسوية.

فحيث كانت المشاركة الشعبية المدنية شاملة لكل المكونات، كانت النساء في طليعة الفئات المشاركة ضمن الائتلاف المدني الشعبي من أجل التحول الديمقراطي لمجتمعهن دون تمييز. وكانت قضية المساواة عموما، وضمنها المساواة بين الجنسين وإلغاء كافة أشكال التمييز على اختلافها، في صلب العملية التحويلية التي اتخذت شكلا شعبيا. ويشكل ذلك أحد المعاني الخاصة بالهدف 16 في المنطقة العربية، حيث قضايا التمييز - لاسيما ضد النساء - مرتبطة بالسلم الخارجي والاجتماعي والتحول الديمقراطي. ومشاركة المجتمع المدني والنساء هما من معايير سلامة عملية التحول.

في السودان موكب مناصفة في حراك ثوري انتقالي : كنداكة

الصـــــورة : https://fr.africanews.com

"كنداكة" هو لقب الملكة في الحضارة السودانية (النوبية) القديمة وللمرأة السودانية تاريخ عريق من النضال في سبيل حقوق النساء والديمقراطية في السودان. فقد تأسست أول جمعية نسائية عام 1943 وتشكل الاتحاد النسائي السوادني عام 1952. وعام 1965، فازت أول امرأة سودانية (فاطمة إبراهيم) بعضوية البرلمان السوداني وهي الأولى في البلدان العربية. وقد حافظت المرأة السودانية على حضورها ومساهمتها في الحياة العامة في السودان على امتداد العقود السابقة، بما في ذلك الحقبة الأخيرة التي جمع فيها النظام بين الطابع الديني والعسكري في آن.

ومع اندلاع التحركات الشعبية نهاية 2018، برز حضور المرأة السودانية في التحركات الشعبية التي قادها تجمع المهنيين السودانيين، حيث شاركن في المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات على امتداد البلاد. وتحول البعض منهن إلى «أيقونات» للثورة، كما هو حال آلاء صلاح التي اجتاحت صورها وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام، وهي ليست الوحيدة. فقد تقدمت الجمعيات والحركات النسائية السودانية لتحتل مكانها المميز إلى جانب تجمع المهنيين السودانيين، حيث انضمت 19 جمعية وحركة نسائية مدنية وسياسية لتشكيل تجمع متناسب مع طبيعة المرحلة اسمه «منسم» (المجموعات النسوية السياسية والمدنية) معلنة عن نفسها في بيان تأسيسي تضمن أهداف التجمع الذي يحمل هموم الوطن السوداني من أجل مساندة «الثورة» والانضمام بكل قوة الى عملية التغيير الديمقراطي.

إن الانخراط في مسار الحراك العام، لم يعن إغفال مسألة حقوق المرأة الإنسانية والمناصفة، والحق في أن يكون للنساء دور يتناسب مع مساهمتهن في الحراك على قدم المساواة العددية والنوعية مع الرجال. فقد «جاء تمثيل المرأة في وفد قوى الحرية والتغيير ضعيفا، ولا يشابه مشاركة النساء في الثورة ضد نظام الرئيس المعزول عمر البشير، ونحن معنيون بحقوق النساء في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وكل نساء السودان»، تقول هادية حسب الله (واحدة من قيادات الحراك). لذلك دعت المجموعات النسوية (منسم) إلى تنظيم موكب المناصفة لتأكيد حق المرأة في المشاركة المتساوية في قيادة الحراك والتفاوض وفي التمثيل المتساوي مع الرجل في نظام ما بعد الثورة الذي يرغب السودانيون في قيامه. وفي هذا الموكب الذي انطلق يوم 29 أفريل/ أبريل 2019، رفعت شعارات أبرزها : حقنا كامل وما بنجامل» الذي تصدر ملصق

الدعوة للموكب، إلى جانب الشعارات الأخرى للثورة المطالبة بالدولة المدنية.

يعبر ذلك عن الترابط العضوي بين مطالب المساواة بين الجنسين وبين مطالب الحرية والتغيير الديمقراطي، بما لا يعزل الواحد عن الآخر. كما يحتوي على درس هام جدا وهو أنه لا يجوز في لحظات التغيير التاريخي أن يجري اعتبار قضية المساواة وحقوق النساء واحترام مشاركتهن القيادية في العملية السياسية وفي عملية بناء الدول الجديدة، قضية ثانوية أو مؤجلة. إن درس السودان بليغ جدا، وتجربة الحراك الشعبي والنسوي في السودان، استفادت دون شك من تجارب الدول العربية الأخرى خلال عام 2011 وما بعده، حيث تم إقصاء المرأة بمجرد الانتقال من مرحلة العمل الشعبي في الشارع إلى المسار المؤسسي، وهي تجربة لا ترغب نساء سودان، ورجالها أن تكرر في بلادهم.

تجربة وثقتها ومدتنا بها مشكورة
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية
للتنمية - لبنان

إضـــــاءة

يقدم السودان نموذجا متقدما لدور المجتمع المدني في قيادة عملية التحول المجتمعي، وتلعب النساء دورا بالغ الأهمية من خلال حضورهن القوي في الميدان. كما أن النساء استجبن في الوقت المناسب إلى متطلبات عملية التغيير من خلال إنشاء تجمع للهيئات النسائية السياسية والمدنية وضعت نفسها في صلب المسار المجتمعي بحيث تجمع بين الإصرار على المساواة والمشاركة دون تمييزها كأهداف فئوية منفصلة مع أهداف الحراك. وتندرج المبادرة في إطار تحقيق المقصدين 6 و12 من الهدف «إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات» و«تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة».

عندما تقصى المرأة من توافقات السلام في اليمن

شكلت سنة 2011 نقطة فاصلة في تاريخ اليمنيات اللاتي يكافحن من أجل إعلاء أصواتهن وانتزاع حقوقهن. فقد حققن خلالها قفزة نوعية تجسدت بالخصوص في تمثيلهن في مؤتمر الحوار الوطني بقوام 151 مقعدا من أصل 565 مقعدا (2013). لكن ذلك لم يحل دون أن يطلق على اليمن سنة 2015 لقب «أسوأ دولة يمكن أن تولد فيها النساء» حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي صنف اليمن في المركز الأخير فيما يتعلق بحقوق المرأة. الأمر الذي يؤشر إلى ضياع هذه المكتسبات المبدئية بفعل اندلاع الحرب الشاملة في اليمن ابتداء من سنة 2014.

الصـــــورة : https://www.alayyam.info

«(...) نحن لا نريد أن نكون فقط ضحايا، بل نريد أن نشارك في صنع المستقبل». هذا ما أكدته الدكتورة بلقيس أبو إصبع أستاذة العلوم السياسية بجامعة صنعاء، الشخصية البارزة في تجربة « التوافق النسوي للسلام والأمن»، التي تم إجهاضها لأكثر من سبب، بما يمكن أن يشكل أحد الدروس المستفادة في مسار مشاركة المرأة في إحلال السلم. ففي سياق الالتزام بمقتضيات القرار 1325 للأمم المتحدة الصادر عام 2000 القاضي بمشاركة المرأة على كافة مستويات صنع القرار ويشمل مشاركتهن في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وآليات منع النزاع، ومفاوضات السلام، وعمليات حفظ السلام، قررت نساء اليمن الاضطلاع بدورهن المحوري. وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول 2015، توجهت 45 امرأة يمنية من المجتمع المدني والساسي والثقافي إلى لارنكا في قبرص بدعوة من هيئة الأمم المتحدة وتم تشكيل كيان نسوي أطلق عليه «التوافق النسوي للسلام والأمن». وهذه أول

الصـــــورة : www.ndc.ye

تجربة نسائية تمت بعد الحرب جمعت عددا كبيرا من مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي للبحث في سبل بناء السلام والمصالحة، وتطبيع الحياة في اليمن وإيصال صوت المرأة والسعي لإشراكها ودفعها لمراكز اتخاذ القرار على كل المستويات الرسمية والاجتماعية.

«عمل التوافق بالتوازي مع مكتب مبعوث الأمم المتحدة، وقد أعدت النساء المشاركات العديد من الأفكار والرؤى حول المفاوضات والاتفاقيات قدمت كلها إلى المبعوث الأممي، إلا أنه لم يتم الالتفات إلى هذه الرؤى وبالتالي أصبحت جهودنا ضائعة، حسب الدكتورة بلقيس». لقد انطلقت التجربة إيجابية وبحماس ورغبة كبيرين في لعب دور في إحلال السلام، ولكن كان هناك شعور عام بعدم الجدية في إنجاح هذا المبادرة وتطويرها لتشكل كيانا ممأسسا وفعالا، فلا لوائح تحكم عملها ولا أنظمة تحدد مساراتها في الاختلاف والاتفاق. كما برزت جليا ضبابية الفصل بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبين التوافق، وكان هناك خلط كبير بين الهيئة باعتبارها تدير التوافق، وبين النساء اليمنيات أعضاء التوافق اللاتي لهن رؤى مختلفة ومغايرة. وهذا سبب اختلافا بين الأعضاء والهيئة ما أدى إلى انسحاب عدد من العضوات. كما خذلت النساء في اجتماع قبرص في إطار الحوار الوطني، إذ كلما تقدمن بمقترح أو موضوع للنقاش كالإغاثة والتعليم والصحة أو حول كيفية الاستفادة من التجارب السابقة للتوافق في سوريا والعراق، جوبهن في أكثر من مرة بعبارة «مازال بدري على اليمن هذه الأشياء».

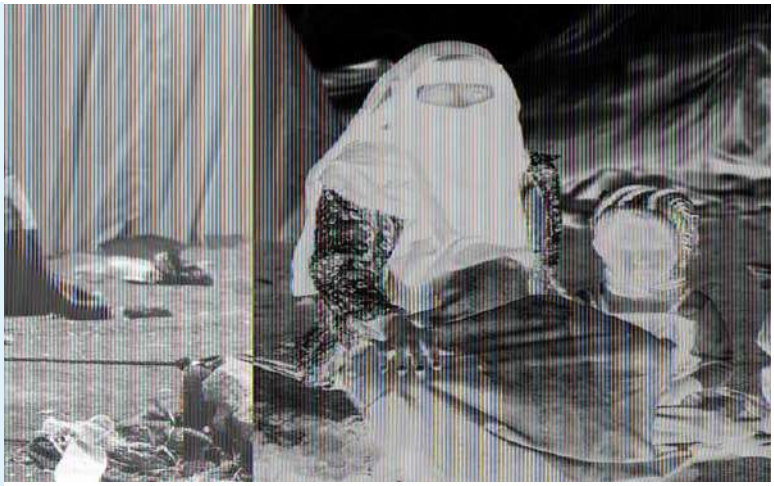

حاولت المنسحبات فيما بعد العمل على تطوير مقترحات ما قبل الانسحاب وبلورتها في وثيقة متكاملة. نبع ذلك من قناعة ضرورة فتح قنوات جديدة عبر تأسيس تحالفات أخرى تضمن استمرارية مشاركة النساء في عمليات السلام، ذلك أن عمل التوافق من الممكن أن يتوقف بوصول الحوار إلى نهايته. عقدن اجتماعات عديدة أفضت إلى تكوين فريق من 76 امرأة قمن ببلورة أجندة وطنية للمرأة والسلام والأمن وبقين يناقش وينسقن الجهود ووضعن النقاط وخرجن بوثيقة أرسلنها إلى المبعوث الأممي والسفراء، فتم رفضها على اعتبار أن التوافق هو حامل صوت النساء لا غير.

مهيب زوى، صحفي - اليمن

المرأة تدفع ثمن الانتهاكات في اليمن

تواجه النساء في اليمن أنماطا مختلفة من العنف في ظل غياب مؤسسات الدولة ومنظمات الحماية والتوعية المجتمعية، وتتحمل كافة الويلات الناتجة عن النزاعات المسلحة وهي أكثر ضحايا الصراع معاناة جسديا ونفسيا ومعنوياً.

وتعاني المرأة اليمنية منذ زمن طويل من انتهاكات لحقوقها، وتشير تقارير الأمم المتحدة أن 30 % من ضحايا الحرب في اليمن البالغ عددهم نحو 47 ألف قتيل وجريح هم من الأطفال والنساء. كما أدى النزاع في اليمن إلى نزوح أكثر من 3 ملايين شخص، تشكل النساء والفتيات أكثر من 50 % منهم.

وفي مناطق انتشار المليشيات المسلحة، تتعرض المرأة للمضايقات من التوقيف والتفتيش والقتل والاختطاف في الشوارع ومداهمة المنازل.

إضـــــاءة

المبادرة المعروضة هنا تجمع بين عنصر نجاح في المشاركة في المؤتمر الوطني، وعنصر فشل في المفاوضات الجارية لوقف الحرب في اليمن. درسان أساسيان : الأول أن القرارات على الورق لا تكفي، وأن الالتزام الفعلي من الأطراف كلها لا يتناسب مع ما هو منصوص عليه في القرارات الأممية. والدرس الثاني أنه حيث يكون مسار سلام وحوار تكون مشاركة للجميع وللمرأة، وعندما يكون المسار مسار حرب ونزاع، فإن الأمر يقتصر على المحاربين. وتندرج المبادرة، رغم إجهاضها في تحقيق المقصد السابع «ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات وتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية».

اليافعون/ات في قلب الفضاء العام في تونس

جمعية +ADO، هي الأولى من نوعها في تونس، التي تهتم بحقوق اليافعين وهي مختلفة عن بقية الجمعيات المهتمة بحقوق الطفل بصفة عامة. وقد نجحت في حمل وزارة المرأة على اعتماد مصطلح «اليافع» في تقاريرها مما يعني تخصيص هذه الفئة ببرامج مناسبة للفئة العمرية 13 -18 التي تعمل معها الجمعية التي تأسست عام 2011 لتكون مساحة لتطوير قدرات اليافعين واليافعات وتأطير طاقاتهم ومنطلقا لمشاركتهم في الشأن العام.

من أبرز مشاريع الجمعية الحملة الوطنية لمناهضة الانقطاع المدرسي «المدرسة تسترجع أبناءها» بالشراكة مع وزارة التربية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف»، تم خلالها تقديم عرض مسرحي بعنوان «قرايتي وما نسلمش فيك» (دراستي لن أفرط فيك) من إنتاج مجموعة من اليافعين واليافعات بهدف التوعية بخطورة الانقطاع المدرسي، تم عرضها في 12 ولاية بالجمهورية بحضور آلاف اليافعين وأولياء أمورهم. كذلك كان الأمر بالنسبة إلى حملة مناهضة العنف داخل الأسرة التي أنجز خلالها عرض مسرحي بعنوان «نحكيو خير» (نتحاور أفضل) لاقى استحسان من حضره من اليافعين وغيرهم. ومع الانتخابات البلدية عام 2018، أطلقت الجمعية حملة أخرى عنوانها «علاش وكيفاش؟» (لماذا وكيف؟) عن مبادئ المشاركة والمساءلة وقوة الاقتراح والتنفيذ أيضا.

فكرة المبادرة تعود إلى انتخابات 2014 التشريعية، حيث التفت حولها 8 جمعيات شريكة من أنحاء الجمهورية التونسية للدفع باليافعين واليافعات نحو المشاركة في الشأن العام، فاعلين ومؤثرين وأصحاب مشاريع تنموية. بادروا بحضور الاجتماعات البلدية وبرصد مشاكلهم المحلية ونقائص دوائرهم وقدموا المشاريع بموازناتها. توصلت هذا المبادرة حينها إلى صياغة ميثاق بلدية صديقة لليافعين واليافعات تم تركيزها في 18 بلدية من 18 ولاية، يقدمون من خلالها مقترحات توفير أو إصلاح أو تأهيل فضاءات مخصصة لهم ولفئات أخرى كذوي الإعاقة في دوائرهم البلدية، ونفذوا عددا من المشاريع.

الصـــــورة : https://www.facebook.com/pg/Association-ADO

اجتماع اليافعين واليافعات من 18 ولاية خلق جوا من الحماس والاندفاع، وانهمرت الأفكار التي قدمت إلى المجالس البليدة المعنية. ففي سيدي بوزيد، منبع الثورة، كانوا وراء خمسة مشاريع من ضمنها مسلك صحي وثقافي، اغتنموا فرصة قدوم وزير الثقافة إلى الولاية ليتحصلوا على تمويل إضافي خلال الزيارة. وفي السرس، ولاية الكاف من الشمال الغربي، أعادوا تأهيل مركب ثقافي مهمل تتوفر فيه حديقة ومسبح وقاعة مغطاة، قاموا بتهيئتها لتكون متعددة الاختصاصات.

وفي أريانة (شمال العاصمة)، تعاونت البلدية معهم لإرساء شارع نموذجي، طالب اليافعون واليافعات فيها بإدراج مسلك خاص بذوي الإعاقة والنساء الحوامل. وفي المعمورة من ولاية نابل بالشمال الشرقي التونسي، تحصلوا على دعم مالي بلدي لتهيئة الملعب الرياضي وهم حتى حدود كتابة التجربة في تواصل مستمر مع وزارة الشباب والرياضة للحصول على تكملة للتمويل. كما جهزوا سنة 2019 مسلكا صحيا ورياضيا لذوي الإعاقة في بن عروس من تونس الكبرى.

سنة 2018 تسرب أكثر من 100 ألف تلميذ من المدرسة قبل إكمال التعليم الأساسي، ثلثهم تقريبا في محافظة القيروان

طورت جمعية ADO+ من بلورة أعمق لاستراتيجية عملها بعد الانتخابات البلدية، فكان أن أرست أكاديمية اليافعات واليافعين للتثقيف السياسي، يدوم التدريب فيها لمدة 6 أشهر حول السلطة المحلية، والمناصرة وحق المشاركة والموازنات المستجيبة لحاجات اليافعين واليافعات.

تحرص الجمعية من خلال مشاريعها إلى إنهاء القطيعة بين فئة اليافعين واليافعات وباقي المجتمع، إذ نجحت في خلق خطاب موجه لهم في ظل غياب التأطير اللازم لهذه الفئة داخل المؤسسات التربوية وفي المجتمع المدني والمحيط ككل.

سهير الشعباني، مركز «كوثر»
معاينة لعمل الجمعية في إطار برنامج الجمعيات المحلية والنوع الاجتماعي : مشاريع الحوار والسلم المجتمعي الذي ينفذه «كوثر» لفائدة 50 منظمة ناشئة من كامل أنحاء الجمهورية التونسية وحوار مع رئيسة الجمعية

إضـــــاءة

تتمثل أهمية هذه التجربة أولا في الاهتمام بفئة اليافعين/المراهقين من الجنسين، حيث أن هذه الفئة مهملة عموما حيث أنها لا تقع ضمن فئة الأطفال فعليا، ولا ضمن فئة الشباب. ويتمثل الوجه الثاني للأهمية في النجاح المحقق في الربط بشكل عملي من خلال مشاريع ملموسة بين أفكار اليافعات واليافعين وبين المجالس البلدية المحلية، الأمر الذي يبشر بإمكانية إرساء علاقات دائمة ومأسسة بما يضمن استدامة التفاعل والعمل. تخدم المبادرة مقصدين على الأقل من الهدف وهما السادس «إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات» و 12 «تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة». ويمكن أن نذهب أكثر من ذلك في اعتبارها تجسيدا للمقصد الخامس «الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما».

الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

حقـائق و أرقـــام

دوليـــا*

- بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية 146.6 مليار دولار في عام 2017. ويمثل هذا انخفاضًا بنسبة 0.6 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2016.
- خلال فترة أهداف الألفية بلغت قيمة إجمالي مساعدات التنمية حوال 0.3 % من الدخل الوطني للدول المتقدمة، أي أقل من نصف الالتزام العالمي المحدد بـ 0.7 %.
- تدخل 70 % في المائة من الواردات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة معفاة من الرسوم الجمركية.
- لا يزال عبء الديون على البلدان النامية مستقراً عند بنسبة 3 % المائة من إيرادات الصادرات.
- 30 % من شباب العالم هم مواطنون رقميون، ينشطون عبر الإنترنت لمدة 5 سنوات على الأقل
- لكن هناك أكثر من 4 مليارات شخص لا يستخدمون الإنترنت، و90 % منهم يعيشون في العالم النامي.

* https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/globalpartnerships/ محيّنة

عربيـــا

- على صعيد الدول العربية، تشير التقديرات إلى تراجع معدل النمو إلى 2.1 % في عام 2016 مقارنة بـ 3.1 % عام 2015 وذلك انعكاس لتراجع معدل نمو مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط إلى 2.3 % عام 2016 مقارنة بنحو 3 % عام 2015، وكذلك التراجع الأقل حدة في الدول المستوردة للنفط، التي سجلت نموا بلغ 3.3 % عام 2016، مقابل 3.6 % للنمو المحقق عام 2015[1].
- بلغ عدد مستخدمي الانترنت في ديسمبر 2018 حسب موقع internet world stat ما يقدر بـ65.8 بالمائة من عدد السكان في المنطقة. ويقدر عدد المشتركين في موقع التواصل الاجتماعي حسب نفس المصدر 116.482.942 مشتركا في ديسمبر 2017[2].
- أكثر من 60 بالمائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة في المنطقة العربية موصولون بالانترنت حسب احصاءات 2017[3].
- تفيد دراسات حديثة أن المصادر الإخبارية على الانترنت تتصدر المرتبة الأولى بنسبة 35 %، تليها مصادر الإعلام التقليدي (تلفزيونات وصحف وإذاعات) بنسبة 30 %، فيما تحتل وسائل الإعلام الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، مدونات) المرتبة الثالثة بنسبة 28 %. وإذا ما جمعنا مصادر المعلومات المستقاة من الانترنت عموما، فإننا نجدها تتجاوز 58 %[4].

1. **Internet World Stats Usage and Population Statistics** - http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf
2. https://www.internetworldstats.com/middle.htm
3. تقرير حالة أطفال العالم للعام 2017 https://www.unicef.org/media/48596/file/SOWC_2017_AR.pdf
4. وردت هذه المعطيات في تقرير تنمية المرأة العربية السابع : «المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 : دور المجتمع المدني والإعلام، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2019

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

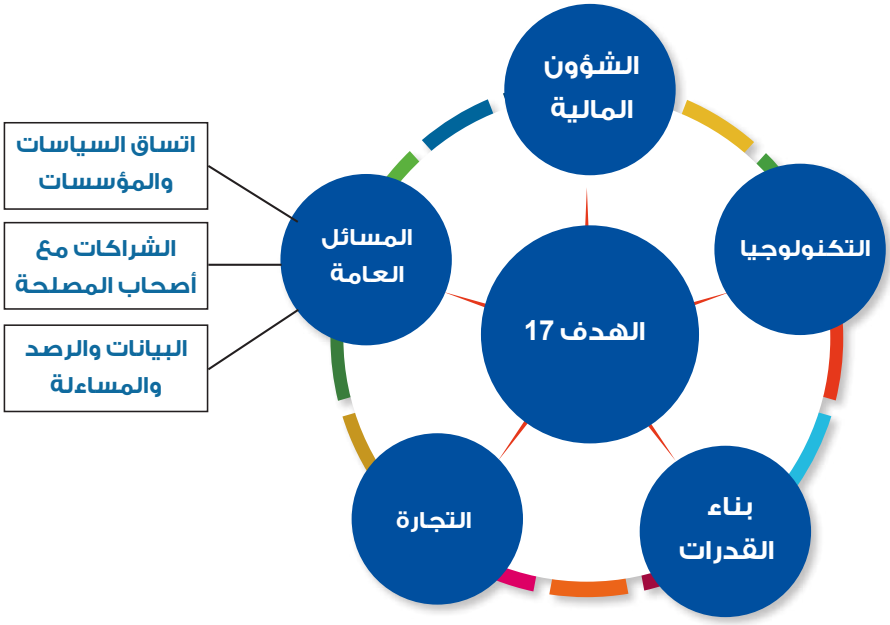

الهـــدف 17

يحتوي هذا الهدف على 12 مقصدا تشمل خمسة محاور على ما هو مبين في الشكل. أربعة منها محددة، وخامسها مسائل عامة تتضمن ثلاثة محاور فرعية عن اتساق السياسات والمؤسسات، والشراكات، والبيانات والرصد والمساءلة. وهذه المسائل العامة بالغة الأهمية لتعلقها بكل المحاور الأخرى.

في معنى الشراكة

جوهر هذا الهدف يتعلق بالمسؤولية الدولية في تحقيق التنمية في العالم، لذلك : هو يتعلق بالشراكة من أجل التنمية البشرية المستدامة، وباشتراك جميع الأطراف (حكومة، قطاع خاص، مجتمع مدني) في غاية نهائية مشتركة هي التنمية. ولا شك أن هذه الفكرة طوباوية نوعا ما، ولا تأخذ بعين الاعتبار اختلاف المصالح بين الأطراف، إلا أنها من ناحية ثانية، تعبر عن رؤية قيمية لمستقبل البشرية تأخذ بعين الاعتبار حاجات الناس – كل الناس – والكوكب. وبهذا المعنى، يمكن أن نقر بأثرها الإيجابي المحفز وبدورها المعياري في توجيه مواقف وممارسات كل الأطراف.

في المقابل، تعد المشاركة مبدأ شاملا في منظور التنمية، ويجب أن يشمل كل المستويات، بما في ذلك المستويين الإقليمي والوطني. لذا، فإن العمل على تعزيز أدوار الأطراف الأكثر ضعفا هو من متطلبات التنمية. وفي البلدان العربية، غالبا ما نجد تزاوجا في قمة الهرم بين السلطة والثروة يصل إلى حد الاندماج أحيانا، الأمر الذي يهمش دور غالبية مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة، كما يهمش دور المجتمع المدني ومنظماتها، لاسيما المستقلة منها التي تتعرض للتضييق التشريعي وفي الممارسة، وصولا إلى عدم الاعتراف لها بحق الوجود والعمل بحرية. على هذا الأساس، فإن تفسير الهدف 17 في بلدان المنطقة العربية، يجب ألا يغفل أي بعد أو أي مستوى من المستويات، وأن تولى أهمية أكبر لمشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسوية منها، في العمل التنموي على كل المستويات باعتباره من متطلبا تنفذ الهدف الـ 17 للتنمية المستدامة.

لقد حل الهدف 17 للتنمية المستدامة محل الهدف 8 من أهداف الألفية. وهذا الأخير يمكن اختصاره في ثلاث نقاط مترابطة : الدعوة إلى نظام اقتصادي وتجاري عالمي أكثر شفافية وعدالة، ومعالجة مشكلة ديون البلدان النامية، والتزام الدول المتقدمة بتخصيص 0.7 % من ناتجها الوطني لمساعدات التنمية الرسمية. وبمحصلة الـ 15 سنة لتحقيق أهداف الألفية ومن ضمنها الهدف 8، كانت نتيجة هذا الهدف نوعا من الفشل المعمم في المحاور الثلاث. لم يحصل تقدم بالنسبة إلى النظام الاقتصادي العالمي والديون، ولم تتجاوز مساعدات التنمية الرسمية 0.33 % من الناتج المحلي في الدول المعنية. وهذا من أسباب القصور في إنجاز أهداف الألفية خلافا لما كان متوقعا منها عند تصميمها. ويستعيد الهدف 17 المقاصد السابقة نفسها. ويلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم مساعدات التنمية قد صاحبه بعض التغيير في السنوات الأخيرة، حيث باتت المساعدات الإنسانية والإنفاق على آثار الإرهاب، تعتبر من ضمن المساعدات التنموية الرسمية، وهو ما يقلص فعليا مخصصات التنمية الحقيقية. كما حصل تراجع في فكرة الرصد والمساءلة إلى فكرة الاستعراض والتقارير الطوعية التي تحاول الالتفاف على فكرة المساءلة.

تمكين المرأة العربية في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية

تعتبر المرأة أكثر تأثرا بالآثار السلبية لتحرير التجارة، نظرا إلى ضعف مشاركتها الأصلية في اقتصاد السوق مقارنة بالرجل، ونظرا إلى مضمون السياسات التجارية والاقتصادية التي لا تراعي المساواة بين الجنسين. في هذا السياق، بادر مركز "كوثر" بالشراكة مع الوكالة السويدية SIDA بتنفيذ مشروع إقليمي يجمع فاعلين متنوعين للعمل معا في إطار شراكة وتكامل البلدان العربية من أجل «تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية»، تم تنفيذه خلال عامي 2018 و2019.

كانت المقاربة تشاركية منذ بداية المشروع وحتى نهايته، وذلك بهدف خلق تحالف من أجل التغيير لإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية. وجمعت الشراكة كلا من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (لبنان) والمجلس القومي للمرأة (مصر) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (الأردن) ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة التجارة (تونس) وجمعية النساء رئيسات المؤسسات (الجزائر) والجمعية المغربية لإنعاش المقاولة النسائية (المغرب). كما سجل المشروع انخراط وزارات التجارة والمرأة في مجمل البلدان المشمولة.

انطلق المشروع بالتشاور والمشاركة مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص، حيث تم جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتاحة واختيار المؤشرات ذات الصلة، وتحليل التشريعات الوطنية والالتزام الدولي للبلدان المعنية. وقد تمت مراجعة وتحليل حوالي 400 وثيقة تشمل قوانين عامة وسياسات واستراتيجيات وبرامج خاصة بموضوع التجارة وتقارير ودراسات من ضمنها 64 اتفاقية تجارة للبلدان المشمولة بالمشروع.

أفضى المشروع إلى تطوير واختبار منهجية تقييم العلاقة بين النوع الاجتماعي والتجارة وتحديد أوجه التفاوت بين الجنسين، ورسم خرائط لأصحاب المصلحة والمؤسسات المؤثرة بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي في ما يتعلق بالمسائل التجارية. وأنجزت في سياق المشروع أيضا تقارير البلدان الست حول النوع الاجتماعي والتجارة، علاوة على تقرير إقليمي تضمن رؤية شاملة للمنطقة ككل وملخصا للنتائج التي تم التوصل إليها.

يورد تقرير «المرأة وقطاع الأعمال والقانون لسنة 2016» أن الفوارق القانونية بين الجنسين منتشرة على نطاق واسع حيث أن 155 بلدا من بين 173 شملها التقرير لديها قانون واحد على الأقل يعوق الفرص الاقتصادية للمرأة[5]. ويرصد تقرير 2019 بعض التقدم في مناطق العالم المختلفة، بحيث ارتفعت قيمة متوسط الدليل العالمي بين 2008 و2017 من 70 إلى 75 نقطة، في حين أن التحسن في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كان حوالي ثلاث نقاط فقط، وتبلغ قيمة الدليل 47 نقطة فقط من أصل 100 عام 2017، مما يشير إلى الفجوة الكبيرة التي تعاني منها المنطقة[6]. كما يشير تقرير الاسكوا «المرأة : الآفاق العربية في عام 2030»[7] (صادر عام 2017) أن مشاركة النساء في الأعمال الريادية لا تتجاوز 4 % فقط مقابل 27 % عالميا، كما أن تمثيلها في مجالس إدارة الشركات في قطاع الأعمال لا تتجاوز 7 % مقابل 15 % عالميا.

عالج المشروع الترابط القائم بين موضوع المساواة وتمكين المرأة والتجارة وأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على توجها في ما يخص الأهداف الرئيسية التالية:

- الهدف 1: ضرورة أن يكون النمو الاقتصادي شاملا للجميع بحيث يتيح وظائف مستدامة ويعزز المساواة.
- الهدف 8 : إعادة النظر في الأفكار السائدة في اقتصادنا وأدواته، وفي السياسات الاجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر.
- الهدف 5: المساواة بين الجنسين ليست حقا أصيلا من حقوق الإنسان وحسب، وإنما كذلك ضرورة من ضروريات وجود عالم مستدام ينعم بالازدهار والسلام.

لبنى النجار، مركز «كوثر»

5. **Women, Business and the Law 2016, World Bank Group - http://pubdocs.worldbank.org/en/550601519930693642/WBL2016-Key-Findings-EN.pdf**
6. **Women, Business and the Law 2019, World Bank Group - https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31327/WBL2019.pdf**
7. **Women: Arab Horizon 2030** - https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/women-arab-horizon-2030-english.pdf

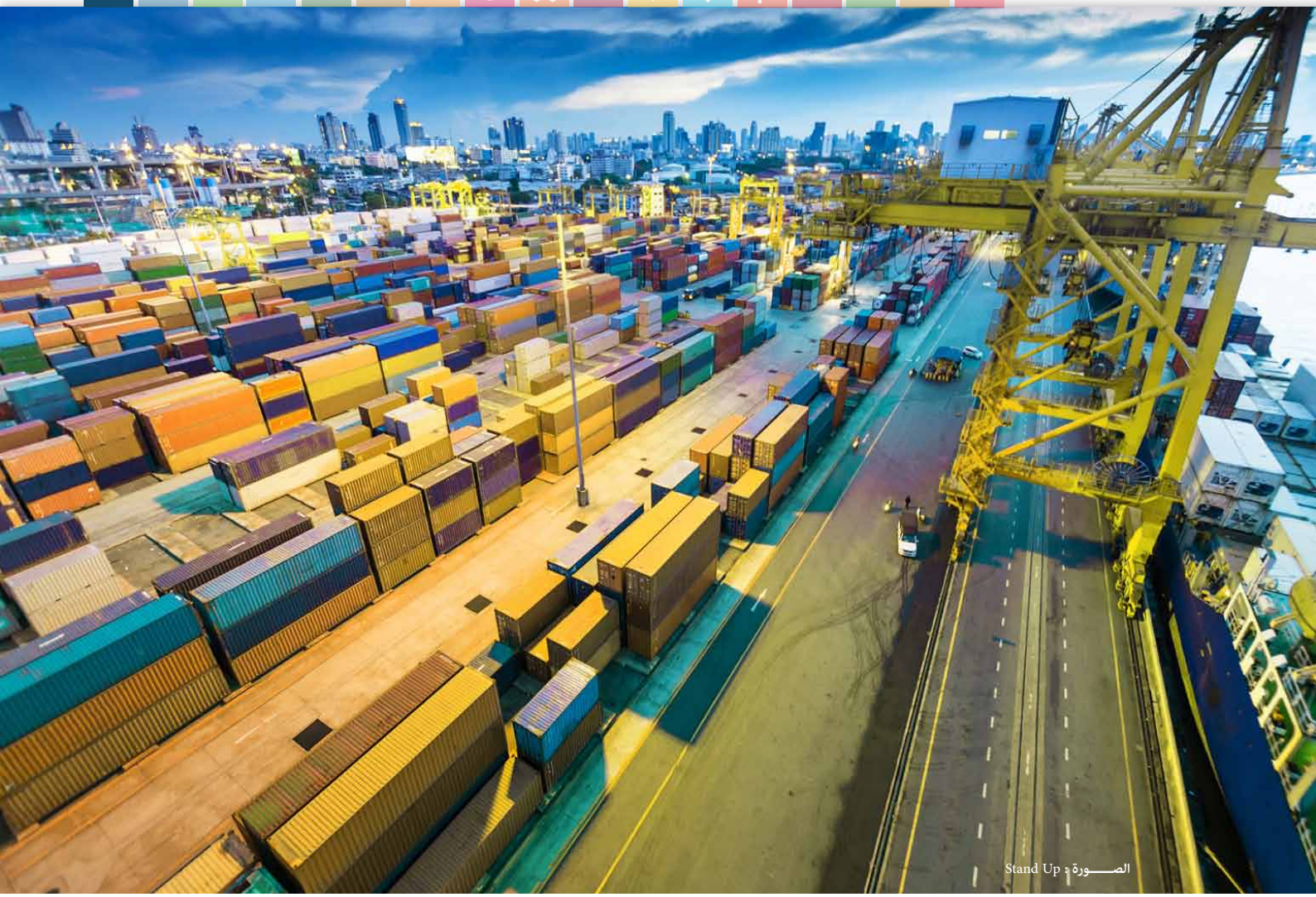

الصـــــورة : Stand Up

إضـــــاءة

تتمثل أهمية هذا المشروع وأمثاله، في عدم الاكتفاء بالجوانب التقليدية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بل نراه يتصدى للعوامل الهيكلية والديناميات التي تولد التمييز، والكامنة في نمط النمو الاقتصادي السائد، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية الدولية التي تصيب النساء بشدة نظرا لارتباطهن الأكبر باقتصاد الرعاية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما بسبب استغلالهن المشدد كيد عاملة رخيصة وطيعة. إن بناء ائتلافات إقليمية وتعاون دولي في هذا المجال، والاستفادة إلى الحد الأقصى من الفرص التي تتيحها أجندة 2030، من شأنه أن يكمل حلقات استراتيجيات المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني، ويعززها بلحظ البعد الدولي المعلوم فيه وعدم إغفاله. وتتوافق هذه المبادرة والمقصد 10 من الهدف «تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة».

منظومة قيم في جوهر التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية هي منظمة تنموية عربية غير حكومية وغير هادفة للربح، في إطار دعم برنامج الخليج العربي للتنمية أجفند للمنظمات الأهلية العربية... تعمل الشبكة على تعزيز التشبيك والشراكة بين المنظمات الأهلية العربية بما يحقق التنمية المستدامة في المجتمعات العربية. حصلت إعادة هيكلة الشبكة مطلع عام 2016، ووقع إعداد أول خطة استراتيجية لها للمرحلة الجديدة (2018-2020)، واحتلت أجندة التنمية المستدامة 2030 موقعا محوريا في جهود الشبكة. وكان من أهدافها الرئيسية تمكين القطاع الأهلي من تبني نموذج التنمية المستدامة عبر إرساء نسق من القيم والسلوكيات الداعمة له، ويشمل ذلك أيضا تعزيز المهارات التي تحتاجها المنظمات الأهلية والعاملين بها لتمكينهم من إنفاذ أجندة التنمية المستدامة 2030. ارتأت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية تركيز جهودها في اتجاه بلورة مدونة عربية للتنمية المستدامة تتضمن ثلاثة مخرجات رئيسية هي:

1. منظومة قيم التنمية المستدامة التي تمثل موجهات السلوك الإنساني نحو تحقيق التنمية على نحو مستدام،
2. مدونة سلوك تعزز التنمية المستدامة،
3. حزمة برامج موجهة نحو تدفق المعرفة والمعلومات حول مقاربة التنمية المستدامة، وكذلك نحو بناء وتعزيز القدرات ذات الصلة بها.

تشير القائمة بأعمال المدير المكلف للشبكة الأستاذة هدى البكر في هذا الصدد إلى أن القيم تبدو مسألة حاسمة في التحول نحو التنمية المستدامة، حيث أنها تحدد الاختيارات بين الاستمرار في تبني أساليب عيش لا تحقق الاستدامة وأخرى تساهم في تحقيقها. ومن بين هذه القيم، التسامح والحرية والمساواة والمسؤولية المشتركة والتضامن واحترام الطبيعة، التي طرحها إعلان الألفية، وكذلك المبادئ التي طرحها ميثاق الأرض وهي اللاعنف والسلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتكامل البيئي ومجتمع الحياة، وغير ذلك من القيم الواردة في مرجعيات دولية أخرى سوف تمثل الروافد الأساسية التي تغذي المدونة العربية للتنمية المستدامة.

استخلصت الشبكة أن تدخلات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية يغلب عليها الطابع الخيري، والقليل منها قد تبنى المنحى التنموي، ما جعل آثار تدخلاتها محدودة ولا ترتقي إلى مستوى الإسهام الفعال في التنمية المستدامة الكلية للمجتمعات الوطنية والمحلية. وتبين للشبكة أن السبب في ذلك يعود إلى غياب نسق قيمي واضح محدد المعالم يضبط توجهنا نحو التنمية المستدامة. هذا النسق القيمي الجديد الذي تسعى الشبكة إلى بلورته، ليكون موجها لكافة الجهود التي تبذلها هياكل المجتمع المدني لتصب في صالح التنمية المستدامة للمنطقة العربية، سوف يتيح الفرصة لإعادة النظر في دور المجتمع المدني في المنطقة العربية والهدف منه. يتضمن مشروع الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عقب الانتهاء من مدونة منظومة القيم، إعداد «قواعد استرشاديه للسلوك المستدام»، موجهة إلى العاملين والعاملات في الجمعيات والمؤسسات. يلي ذلك، بلورة برنامج تدريبي يعزز قدرات المنظمات الأهلية أفرادا ومؤسسات في مجال ممارسات التنمية على نحو مستدام، بهدف تبني القيم والأهداف المشتركة بما يدفع في اتجاه قيادة عملية تغيير مجتمعي نحو التنمية المستدامة.

مشروع تنموي إقليمي واعد وطموح يدعو إلى مراجعة مفاهيم التنمية السائدة في المجتمع المدني العربي، ويرمي إلى تمكين المجتمع المدني العربي من قيادة قطار التحول الكبير نحو التنمية والمستدامة، عبر تزويده بخارطة معرفية واضحة للقيم والسلوكيات والمهارات التي تعزز قدراته في هذا الخصوص.

لبنى النجار، مركز «كوثر»

استنادا إلى حوارات ومشاركة في مؤتمر الشبكة حول الموضوع

إضـــــاءة

لا ينحصر عمل منظمات المجتمع المدني في مستوى دون آخر، وإذا كانت الجمعيات المحلية تعمل في نطاق محدود جغرافيا، والمنظمات الوطنية تعمل على نطاق البلد كله، فإن مهمات الشبكات الإقليمية تتجاوز ذلك لكي تلعب دورا أكبر في مجال التشبيك وبناء القدرات للمنظمات الوطنية، ودعمها، والاهتمام بمشاريع ذات طابع استراتيجي. ويندرج هذا المشروع في هذا الإطار: بناء قدرات ومدونة سلوك على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى كونه يتصدى للجانب القيمي والثقافي، وهو أمر هام جدا بالنسبة إلى التنمية والعمل المدني. والتحدي الأساسي أمام المشروع هو التشاركية وضمان التنوع والعلاقة الندية مع المشاركين، والاستقلالية عن الحكومات والقطاع الخاص، دون القطع معهما. وتتوافق المبادرة مع المقصد 16 من الهدف «تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة».

منصة مدنية عربية لأجندة 2030

شاركت منظمات المجتمع المدني في مسار أهداف الألفية بنشاط بعد عام 2000، وهي تتابع المشاركة الفعالة في مسار أجندة 2030 على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وغالبا من يجري التركيز على المستوى الوطني حيث التنفيذ الفعلي للخطط التنموية، والمستوى الدولي الذي يحظى باهتمام حكومي بهدف تعزيز الحضور على المستوى الدولي.

وعادة ما تهتم منظمات المجتمع المدني بهذين المستويين، إلا أنها طورت أيضا من مساهمتها على المستوى الإقليمي، لاسيما في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تنظمه الأمم المتحدة (بقيادة من الاسكوا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) بشكل سنوي. وتشكل المشاركة النشيطة في المنتدى الإقليمي واحدة من وسائل سد الثغرات الناجمة عن محدودية المشاركة على المستوى الوطني في غالبية الدول العربية. وقد أتاحت الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية فرصة لها من أجل التعبير عن صوتها وإيصاله إلى الحكومات المشاركة، كما إلى المستوى الدولي أيضا. وفي إطار تطوير دورها هذا، فإن عددا من شبكات المجتمع المدني التي شاركت بشكل متكرر في منتديات التنمية المستدامة العربية، شرعت اعتبارا من عام 2017 في التشاور بشأن تأسيس منصة إقليمية من الشبكات العربية التي تعمل في مجالات متعددة، من أجل تنسيق جهودها ومأسسة مشاركتها الإقليمية (والدولية استطرادا)، في متابعة تنفيذ أجندة 2030 (الشبكات المشاركة في الإطار). وقد تم الاتفاق بالتشاور، أن تقتصر العضوية على الشبكات الإقليمية وأن تكون متنوعة (تنمية، حقوق، نساء، ذوو إعاقة...الخ) بحيث تغطي مختلف مجالات التنمية. كما وضعت لنفسها معيار الاستقلالية عن الحكومات وعن القطاع الخاص والمانحين في عملها وخياراتها، وأن تكون ملتزمة بمفهوم التنمية البشرية ومنظومة حقوق الإنسان وتعمل في إطار أجندة 2030.

ولئن تحظى المنصة بدعم من الاسكوا ومنظمات أخرى من الأمم المتحدة، فإن بعض الاختلاف مع المؤسسات الإقليمية لا يزال قائما، وهي مسألة تعمل الشبكات على معالجتها من خلال الحوار مع هذه المؤسسات. وتستعد الشبكات اليوم لكي تتحول إلى منصة لها طابع مستقر وممأسس ضمن الضوابط المطلوبة، والحفاظ على علاقة التعاون والشراكة مع الأمم المتحدة وتوسيع مساحات الحوار مع جامعة الدول العربية وتطمح إلى تفاعل أكبر مع البرلمانيين ومع القطاع الخاص.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية - لبنان

إضـــــاءة

الهدف 17 المتعلق بالشراكة يشمل نقاط كثيرة، كما يشمل المستوى الدولي – الإقليمي والمستوى الوطني. وفي المنطقة العربية، هناك أهمية كبيرة للمستوى الوطني حيث الشراكة غالبا محدودة أو شبه معدومة، لاسيما في ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، بفعل ضعف الثقة بينها وبين الحكومات، وبسبب التشريعات المقيدة لحرية عملها في بعض البلدان. لذلك، فإن هذا المثال يشدد على التشبيك بين منظمات المجتمع المدني إقليميا، وأهمية نقله إلى المستوى الوطني، باعتبار دور المجتمع المدني واحدا من المعايير الرئيسية للالتزام بمبدأ الشراكة، دون أن يعني ذلك التقليل من أهمية القضايا الأخرى التي تتعلق بالشراكة العالمية للتنمية. وهي مبادرة تندرج في صلب المقصد السادس «»تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا».

تعـــاون ثلاثـــي من أجـــل نســـاء القـــــدس

الصـــــورة : http://www.asala-pal.org

للتعاون الثلاثي معاني عديدة، فإما أنه يجمع بين المنظمات المدنية والدولة والقطاع الخاص أو أنه يجمع ثلاثة أطراف، يختص الأول بالجانب المعرفي وينتمي الثاني إلى الداعمين التنمويين، فيما يكون الثالث منظمة أو بلدا مستفيدا من هذا التعاون. وفي هذا الإطار، تندرج مبادرة دعم جمعية بيت دقو للتنمية شمال غربي القدس.

يفوق عدد أسر بيت دقو 300 أسرة بقليل ويشغل قطاع الزراعة 80 بالمائة من الأيدي العاملة فيما تعد نسبة البطالة في صفوف الإناث من ضمن النشطين الاقتصاديين 70 بالمائة. كما يعاني قطاع الزراعة بالقرية من مشاكل عدة، أبرزها عدم توفر رأس المال ومصادر المياه. وكان للجدار العازل للاحتلال أثر سلبي القرية (يمتد 1 كلم على أراضي القرية)، حيث يعزل قرابة 6 بالمائة من مساحتها الكلية، التي تتوفر فيها أراضي زراعية تشكل مصدر دخل للعديد من العائلات الفلسطينية .

في هذه البيئة غير المساندة للمرأة، وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، نفذ مركز «كوثر» بالتعاون مع الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال في فلسطين «أصالة» مشروع التمكين الاقتصادي لنساء بيت دقو بالقدس، من خلال بناء قدرات 85 امرأة ريفية، عبر تحسين نوعية وكمية الإنتاج والتسويق الخاص بهن.

وحيث يعتبر العنب منتج قرية بيت دقو بامتياز (قرابة نصف مساحة القرية)، فإن الشركاء عملوا على دعم النساء في إنتاج وتسويق دبس العنب، علاوة على تقوية مهاراتهن الذاتية بما يمكنهن من بعث أنشطة مدرة للدخل. وقد شملت الأنشطة الرئيسية للمبادرة : إنتاج ومعالجة وتحسين نوعية دبس العنب عبر مراقبة الجودة والتعبئة والتغليف وبعث العلامة التجارية، وتسويق المنتجات في الاسواق المحلية والعالمية.

كما استأنس الشركاء بخبرة شركة "نيو فارم" للتسويق والتصنيع الزراعي لدعم قدرات المستفيدات في عدة مجالات تمثلت في : مبادئ حفظ الأغذية، المواد المساعدة في التصنيع الغذائي، ميكروبيلوجيا الأغذية، فساد الأغذية، تحضير المحاليل الملحية والسكرية، القيمة الغذائية للأغذية، المواد المضافة للأغذية ومواد التعبئة والتغليف، ممارسات التصنيع الجيدة والسلامة الغذائية، أنظمة الجودة ومراقبة وضبط الجودة، المواصفات الدولية للأغذية بما في ذلك مواصفات شركة نيوفارم.

ولعل القيمة المضافة للمشروع تتمثل في عدم الاقتصار على تمكين المرأة الريفية في بيت دقو من إنتاج وتسويق دبس العنب وبناء قدراتها وتزويدها بالمهارات التقنية والإدارية فحسب، إذ شملت أنشطة التدريب أيضا تعزيز قدرات المرأة الريفية في مجالات إدارة المشاريع والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة ومهارات القيادة... هذا إلى جانب تنفيذ بعض الأنشطة ذات العلاقة بتحسين التجهيزات وتوفير الموارد وزيارات لتقديم المساعدة الفنية وبعث وحدة إنتاج المتمثلة في مصنع الدبس.

وبعد استكمال كافة التدريبات اللازمة، بدأت سيدات جمعية بيت دقو للتنمية في العمل على تصنيع دبس العنب. ونجحت الجمعية خلال سنتين من انطلاق المبادرة في زيادة الإنتاج بنسبة 300٪، وخفض التكاليف بمعدل 30 ٪. وتم إنتاج 1000 كغ من دبس العنب وتحقيق أرباح قدرت ب13.000 دولار أمريكي لفائدة مصنع الدبس.

وساعد مختلف الشركاء في إطار هذا التعاون الثلاثي (إضافة إلى القطاع الخاص) نساء الجمعية في تسويق منتجاتهن في الأسواق المحلية، وكذلك الوصول إلى أسواق التصدير، ووضع وتنفيذ خطط شاملة للدخول إلى الأسواق الجديدة وتطوير المنتجات. وتم عرض منتجات دبس العنب في القمة التعاونية 2014 في كيبيك بكندا. ومن أمثلة النجاح أيضا استخدام أحد أشهر الطباخين بالمملكة المتحدة Ottalangi لمنتجات جمعية بيت دقو، والترويج لها على موقعه الالكتروني.

لبنى النجار، مركز «كوثر»

إضـــــاءة

عناصر النجاح في هذه المبادرة تكمن في مواكبتها كامل دورة الإنتاج والتسويق، وهذا أمر هام بالنسبة إلى المشاريع المنتجة، التي غالبا ما تواجه صعوبات أو احتمال الفشل في المرحلة الأخيرة أي القدرة على التسويق والاعتماد على جدة المنتج من أجل ضمان الاستمرارية. في المبادرة الحالية، هناك عناصر إضافة مساعدة هي القيمة الرمزية لمدينة القدس، وكذلك حسن الاستفادة من الدعم الذي مثلة البنك الإسلامي والصندوق السعودي للتنمية ومركز كوثر، في تيسير التواصل مع العالم. وتندرج المبادرة في مساعي تنفيذ المقصد 20 من الهدف «تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي».

جمعية نسائية على رأس تحالف أجندة 2030

جمعية نسائية في الأردن هي التي تقود التحالف المدني الأردني للتنمية المستدامة 2030 . فقد بادر معهد تضامن النساء الأردني "تضامن" منذ سنة 0122، أي خلال فترة انطلاق المشاورات الدولية حول أجندوة التنمية لما بعد 2015. و حال اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030، وحتى قبل الانطلاق في تنفيذها رسميا سنة 2016، تشكل تحالف دائم لمتابعة تنفيذ الأجندة.

المشاورات ضمت طيفا واسعا من الفاعلين في التنمية خاصة منظمات المجتمع المدني منه ومن مختلف المجالات النسوية والحقوقية والخيرية والبيئية والمعنية بالإعاقة وحقوق الطفل وجمعيات مالية ومصرفية وجهات قطاع الأعمال وعدد من النقابات المهنية (الصيادلة والمهن المصرفية والإعلام).

اليوم يضم التحالف في عضويته 217 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني الأردني، وشخصيات عامة في مجالات متعددة، ونشطاء ونشيطات في المجتمع، انتظمت في شكل تحالف له لوائح وخطة عمل وتقسيم مهام واضح وأهداف وغايات ووسائل عمل محددة وشروط الانضمام إلى التحالف، لتوسعة قاعدة التشبيك نحو منظمات تعمل في مجالات أخرى وطنيا ومحليا. ولم تكن المهمة بالسهلة ذلك أن إدارة التحالف تحتاج موارد مالية وبشرية وفنية متخصصة ومتفرغة، تم تجاوزها مرحليا بالجهود التطوعية.

انطلق التحالف في متابعة التطورات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة، وأهدافها الـ17 ومقاصدها الـ169 بالعمل في اتجاهات عديدة. اعتمد منهج الشراكة مع المؤسسات الحكومية، فكان أن طلب الانضمام إلى اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة التي شكلها مجلس الوزراء الأردني بأولوياته الأردنية. وفي هذا الفضاء تدور كافة النقاشات حول دور المجتمع المدني، والتحالف المدني الأردني، ومجالات التعاون مع الجهات الحكومية المعنية في العمل على تحقيق أهداف التنمية، والمشاركة في هذا المسار بمختلف المراحل تخطيطا وتنفيذا ورصدا، ومتابعة وتقييما.

التنسيق كان أيضا متنوعا مع حرص شديد على تشريك وانضمام مختلف القطاعات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص، والأكاديمية والإعلام في مجال اهتمام التحالف.

وحيث أن فئة الشباب تشكل في الأردن ثلثي المجتمع، دعا التحالف إلى مؤتمر الشباب والتكنولوجيا. شارك فيه 170 شاب وشابة من مختلف المحافظات الأردنية الاثنتي عشرة وقدموا رؤيتهم وملاحظاتهم وتوصياتهم حول أهداف التنمية المستدامة، لجهة اعتماد التكنولوجيا فيها من عدمه. وفي شهر أفريل/ أبريل 2019، عقد المؤتمر 13 للشباب والتكنولوجيا، مركزا على الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات في ظل أهداف التعليم والصحة والعمل اللائق ومقاومة الفقر والعدالة والمساواة...المنصوص عليها في الأجندة.

التحالف حرص أيضا على إدماج مقاربتي حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في مجمل الأهداف والسياسات والمشاريع وفي الخطة الوطنية للتنمية المستدامة وفي كل مرحلة من مراحل مواءمة أجندة التنمية المستدامة مع الأجندة الوطنية، وبناء القدرات الوطنية، وإجراء حساب لتكلفة تحقيق مؤشرات التنمية. تم تأهيل القيادات الشبابية وتحفيزها من الجنسين للانخراط الفعال والمشاركة الواسعة وممارسة المواطنة المسؤولة في إطار المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية 2030. أضف إلى ذلك إدماج النوع الاجتماعي في التنمية بكل جوانبها ومجالاتها في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة 2030، وترسيخ المنهج القائم على حقوق الإنسان والمساواة في الجهود الرامية التي تمكن الفئات المهمشة من تحقيق تلك الأهداف.

ولم يتخل التحالف في كل ذلك عن دوره في الرصد والتوثيق والمتابعة وفقا للخطط والمؤشرات المعتمدة، إلى جانب حرصه على أن يكون حلقة الوصل في ما بين منفذي خطة التنمية المستدامة 2030 وعموم الناس لجعل صوت المواطن والمواطنة والمجتمع المدني مسموعا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بشأن الأجندة.

وحيث أن التغيير يبدأ من داخل القائم على المبادرة، فقد قام التحالف بدمج أهداف التنمية في الاستراتيجية القادمة لعمل معهد تضامن النساء الأردني "تضامن" وعكسها على المستوى المحلي بمنهجية عمل تقوم على إشراك أعضاءها الـ 217 جمعية الذين يمثلون مختلف المحافظات في اعتماد الأجندة ركيزة من ركائز عملها.

ولئن يواجه « التحالف» تحديات ضعف الموارد وتقلص الفرص المتاحة للتمويل خاصة تلك التي تهدف إلى تنمية المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات وتدريبها، وتأهيلها في مجال أجندة التنمية المستدامة 2030، إلا أن التحالف بتركيبته تلك، استطاع وبإمكانه أن يشكل ورقة ضغط نحو التأثير في مسارات تنفيذ الأجندة على المستوى الوطني وإدماج كل الفئات المعنية بها في برامج التنفيذ، علاوة على إدماج مقاربتي حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي فيها.

توج هذا المسار في الوقت الحالي بإرساء المرصد المدني الأردني للمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، يتم خلاله رصد مدى التقدم أو التراجع في تحقيق الأجندة، علاوة على رصد مدى الالتزام الحكومي في إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع أهداف الأجندة وبالتالي في خططها وسياساتها واستراتيجياتها وتشريعاتها وموازنتها ومناهجها التربوية.

سهير جرادات، رئيسة تحرير بوكالة الأنباء الأردنية، بترا - الأردن

إضـــــاءة

استطاع تحالف منظمات المجتمع المدني في الأردن أن يشكل منتدى حوار وتأثير على الحكومة الأردنية وفي مسار تنفيذ الأجندة على المستوى الوطني وإدماج كل الفئات المعنية بها في برامج التنفيذ، علاوة على إدماج مقاربتي حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي فيها. يعود ذلك إلى اتساع قاعدة المشاركين من حيث العدد والتنوع، وإلى تجاوب الحكومة ودعم منظمات الأمم المتحدة، كون مشاركة المجتمع المدني في مسار متابعة أجندة 2030 هو من متطلبات آليات المتابعة الدولية. وثمة حرص من الأردن على الالتزام بذلك وعلى تقديم صورة إيجابية عن أداء الحكومة في هذا المجال، وهو ما سهل التفاعل والمشاركة. تنسجم هذه المبادرة والمقصد 17 من الهدف 17 «تشجيع وتعزيز الشراكات العامة... وشراكات المجتمع المدني الفعالة».

أهداف التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

2 القضاء التام على الجوع
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

3 الصحة الجيدة والرفاه
ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

4 التعليم الجيد
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

5 المساواة بين الجنسين
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

13 العمل المناخي
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

14 الحياة تحت الماء
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

15 الحياة في البرّ
حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية
التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ـ كوثر

العنوان : ص.ب 105 حي الخضراء ـ تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +

www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org
cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
https ://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https ://www.youtube.com/channel/UCiivSHG0eUfeb7yamv5pD3yw
https ://twitter.com/CAWTAR_NGO